EBank

التقرير السنوي ٢٠٢٠ - ٢٠٢١

رايحين مع بعض لبكرة

EBank

البنك المصري لتنمية الصادرات

16710

ebank.com.eg

الفهرس

كلمة رئيس مجلس الإدارة التنفيذي ٤

نبذة عن البنك ٦

مجلس الإدارة ١١

الهيكل الإداري ٣١

الظروف الاقتصادية ٣٢

- الإقتصاد العالمي ٣٢
- الإقتصاد المحلي ٣٣

استراتيجية الأعمال:

- المؤسسات المالية ٣٦
- تمويل الشركات والقروض المشتركة ٣٧
- تمويل المشروعات والصناعات المتوسطة والصغيرة ٣٩
- ترويج الصادرات والتجارة الخارجية ٤٠
- المعاملات المصرفية ٤٠
- الأنشطة الاستثمارية ٤٢
- الخزانة ٤٣
- العمليات المصرفية المركزية ٤٤
- التجزئة المصرفية وشبكة الفروع ٤٤
- معالجة الديون غير المنتظمة ٤٧
- متابعة الائتمان والاستثمار ٤٨
- مجموعة المخاطر ٥٢

- إدارة المخاطر التشغيلية ٥٣
- مخاطر التجزئة المصرفية ٥٩
- الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية ٦٢
- مجموعة المراجعة الداخلية ٦٥
- الرقابة الداخلية ٦٦
- الاستعلامات المصرفية المركزية ٦٧
- الشئون القانونية ٦٨
- نظم الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات ٧٠
- الموارد البشرية ٧٢
- الشئون الإدارية والهندسية والمشروعات ٧٥
- التخطيط الاستراتيجي ٧٦
- الاتصال المؤسسي ٧٩
- المسئولية المجتمعية والاستدامة ودعم مجتمع الأعمال ٨١

المؤشرات المالية

- تقرير مراقبي الحسابات للقوائم المستقلة ٩٢
- الميزانية المستقلة ٩٤
- قائمة الدخل المستقلة ٩٥
- قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة ٩٦
- قائمة التدفقات النقدية المستقلة ٩٨
- قائمة الدخل الشامل الآخر المستقلة ١٠١
- قائمة التوزيعات المعتمدة للأرباح ١٠٢
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة ١٠٣
- تقرير مراقبي الحسابات للقواعم المجمة ٢١٠
- الميزانية المجمعة ٢١٢
- قائمة الدخل المجمعة ٢١٤
- قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة ٢١٦
- قائمة التدفقات النقدية المجمعة ٢١٨
- قائمة الدخل الشامل الآخر المجمعة ٢٢١
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة ٢٢٢

كلمة رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

٢٠٢٠ – ٢٠٢١ عام التطلعات والإنجازات

يشرفني، في هذا التقرير أن أقدم نتائج أعمال ونشاط وانجازات البنك خلال العام المالي ٢٠٢٠ – ٢٠٢١، والذي نعتبره عام التطلعات والإنجازات. وعلى الرغم من العديد من التحديات التي واجهت القطاع المصرفي بأكمله ومنها جائحة كورونا والتي اثرت سلبيا علي العالم بأسره ورغم ذلك استمر البنك في العمل بصورة كاملة وفق خطة استباقية لمواجهة الأزمة مما مكنه من القيام بدوره المحوري في دعم المصدرين المصريين باعتباره الذراع التمويلية الرئيسية للعملية التصديرية في مصر وعملا على تيسير وصول المنتج المصري إلى مختلف الأسواق العالمية. بالإضافة الي ذلك، يستمر البنك في تقديم كافة المنتجات والخدمات المصرفية المتنوعة سواء للشركات، أو الأفراد أو الحسابات الصغيرة والمتناهية الصغر.

إن محور تنمية الاعمال، والذي يتضمن هدف مضاعفة المحفظة الائتمانية ومحور تنمية الصادرات ودعم المصدرين ومساندتهم بكافة الوسائل المتاحة من تمويل أو تقديم الخدمات الاستشارية المالية والتسويقية لهم أو دعم تواجدهم بالأسواق الخارجية وعلى وجه الخصوص أسواق افريقيا، تعتبر من أهم محاور استراتيجية البنك، والتي حرص على تدعيمها عن طريق توقيع العديد من البروتوكولات والاتفاقيات التي تم ابرامها خلال العام المالي المنقضي.

أما بالنسبة الي الخدمات والمنتجات المصرفية المختلفة، فقد شهد البنك تنوعا وتطورا ملحوظا انعكس على تحقيق معدلات نمو إيجابية و زيادة في محفظة القروض والودائع. هذا، و بالرغم مما شهده الاقتصاد العالمي من تباطؤ شديد خلال العام الماضي، فقد استمر البنك في الحفاظ على مستوى نتائج أعماله حيث بلغ صافي الربح ٨٧٠ مليون جنيه مصري في نهاية السنة المالية ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ والتي تمثل ١٨ شهرا عن الفترة من ١ يوليو ٢٠٢٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وذلك مقارنة بمبلغ مليار و١٣ مليون جنيه مصري خلال العام المالي السابق والتي تمثل ١٢ شهر عن الفترة من ١ يوليو ٢٠١٩ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، مع الأخذ في الاعتبار آثار تداعيات جائحة فيروس كورونا وما استتبعه من إجراءات.

بالإضافة الي ذلك، ارتفع إجمالي الأصول ليصل إلى ٧٦,٢ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بزيادة قدرها ١٩,٤ مليار جنيه مصري وبمعدل نمو ٣٤% عن المحقق من العام السابق في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ مدفوع بزيادة صافي محفظة القروض والتسهيلات بمبلغ ٣,٧ مليار جنيه مصري ليصل إلى ٣٥ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بمعدل نمو ١٢%، كما ارتفعت محفظة الودائع بمبلغ ٢٠ مليار جنيه مصري لتصل إلى ٦٤ مليار جنيه مصري بمعدل نمو ٤٥,٥%.

أما بالنسبة لحقوق المساهمين، فقد ارتفع اجمالي الحقوق لتصل إلى ٦,٧ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بزيادة قدرها ٦٧٥ مليون جنيه مصري بمعدل نمو ١١,٢% عن المحقق بالعام السابق. هذا وقد بلغ معدل العائد على متوسط الأصول ٠,٩% ومعدل العائد على متوسط حقوق المساهمين ١٠,٥%، وارتفع عدد الفروع ليصل الى ٤٣ فرع.

تبنت استراتيجية البنك خطة للنهوض بقطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ايمانا بأثرها المباشر على تنمية الاقتصاد المصري وخلق المزيد من فرص العمل، لتكمل بذلك سياسة وتوجهات الدولة، واعتمدت في ذلك على المزايا التي يقدمها البنك المركزي المصري للبنوك لتمويل هذا القطاع. حيث عمل البنك على توفير برامج تمويلية ميسرة ذات أسعار منخفضة لعملاء هذا القطاع مع تقديم قروض مدعمة في مجالات البيئة والحاصلات الزراعية والثروة الداجنة والسمكية الخ، إضافة الى الدعم الفني الذي يقدمه البنك لتلك المشروعات بجانب الدعم المالي.

كما استمر البنك في إمداد العملاء من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية سواء تمويل متوسط الأجل لعمليات الإحلال

والتجديد للمعدات والآلات أو تمويل قصير الأجل لتمويل رأس المال العامل في مختلف مراحل العملية الانتاجية بالإضافة الى الخدمات المصرفية الأخرى. هذا وقد قام البنك بتمويل الجمعيات والمؤسسات التي تمنح القروض متناهية الصغر لأصحاب تلك المشروعات وذلك بغرض مكافحة الفقر، عن طريق تقديم التمويل متناهي الصغر وتوفير الخدمات المالية لتلك المشروعات بما يدعم التنمية المجتمعية بمفهومها الشامل.

بدأ البنك خلال العام في مشروع كبير وهو مشروع تغيير الهوية المؤسسية بالكامل للبنك وإعادة تقديمه للسوق المصرفي بصورة أكثر حداثة وشبابا مخاطبا في ذلك عدة فئات متنوعة من المجتمع مثل الشباب وصغار رجال الأعمال والمرأة المعيلة , وذلك تماشيا مع التوجه العام للدولة في مجال الشمول المالي واستقطاب أكبر شريحة ممكنة من المجتمع للتمتع بالخدمات المصرفية المتنوعة وخاصة التكنولوجية وذلك لتشجيع التحول الرقمي الذي تنشده الدولة. تجدر الإشارة ان إدارة البنك قامت بإجراء العديد من الدراسات والأبحاث والتجارب وورش العمل والاجتماعات المختلفة للوصول الى الشكل النهائي للهوية المؤسسية الجديدة لتعكس شخصية مختلفة حديثة وجاذبة للشباب كما انها منافسة للهويات المؤسسية المصرفية المحلية والدولية. تضمن تغيير الهوية المؤسسية تغيير العلامة التجارية والاسم المختصر للبنك، حيث اصبح EBankمع كتابة العلامة بطريقة تحتفظ بهوية البنك واختصاصه في مساندة المصدر المصري متمثلا في مقدمة مركب التجارة الفرعوني مع إعادة تقديم حرف ال E والذي يرمز لعدة كلمات باللغة الإنجليزية ارادت إدارة البنك ان تكون محور اهتمام البنك في الفترة الحالية والقادمة منها:Egyptian, Export Experts, Exquisite, Excellence, Entrepreneurial, Electronic

كما تبنى البنك شعارا جديدا لتلك المرحلة وهو «عالم جديد ... إحنا أوله»، هو عالم الرقمنة , هو عالم التصدير، عالم الشمول المالي، عالم الشباب وعالم جديد من الخدمات المصرفية المتميزة.

وعلى صعيد المسئولية المجتمعية، التي يعتبرها البنك أحد المحاور الرئيسية في استراتيجيته السابقة والحالية، فقد عمل البنك على التوسع في تنمية وخدمة المجتمع مع التأثير فيه بشكل إيجابي. قام البنك بزيادة الموازنة الخاصة بتلك المساهمات المجتمعية مع استمرار دعم قطاعي التعليم والصحة وهما قطاعان اساسيان لنهضة المجتمع مما يتطلب الاستدامة في مساندتهما وهو ما ينتهجه قطاع المسئولية المجتمعية في التواصل في دعم العديد من الجهات ذات خطط عمل واضحة واهداف مباشرة تخدم العديد من شرائح المجتمع المحتاجين لخدمات التعليم والصحة سواء مستشفيات، مدارس، عمليات جراحية، منح دراسية ونواحي اخري عديدة. وجدير بالذكر ان المسئولية المجتمعية تعمل في إطار تحقيق النجاح أيضا لمبدأ الشمول المالي والحفاظ علي البيئة والمساهمة في تهيئة كوادر شابة مؤهلة لخدمة المجتمع.

هذا ويستمر البنك هذا العام في حصد الجوائز المتخصصة، حيث حصل على جائزة «أفضل بنك في تمويل التجارة الخارجية» لعام آخر على التوالي من GTR Leaders وذلك بفضل الخدمات الغير المالية التي قدمها بالإضافة الى زيادة حجم اعمال التجارة الخارجية. الجائزة وفقا لتقرير التجارة الدولية GTR "Global Trade Review" والذي تم إجراؤه على البنوك العاملة في الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا عن عام ٢٠٢١، حيث يتم إجراء عدة تقييمات عن البنوك العاملة في المنطقة دوريا كل عام، كما يقوم بقياس معدلات الأداء والنمو على مستوى تلك البنوك.

أخيرا وليس آخرا، أتقدم بخالص الشكر والتقدير بالنيابة عن مجلس إدارة البنك وكافة الزميلات والزملاء إلى مساهمينا الأعزاء على دعمهم المتواصل الذي عزز مسيرة نجاحنا، كما أشكر أيضا عملائنا على ثقتهم المستمرة في قدراتنا على توفير أفضل الخدمات المصرفية، كما أتقدم بالشكر إلى إدارة البنك وفريق العمل على تفانيهم واخلاصهم المستمر.

وفي النهاية، أتطلع الى عام قادم تكلله المزيد والمزيد من الإنجازات والنجاحات.

مرفت سلطان

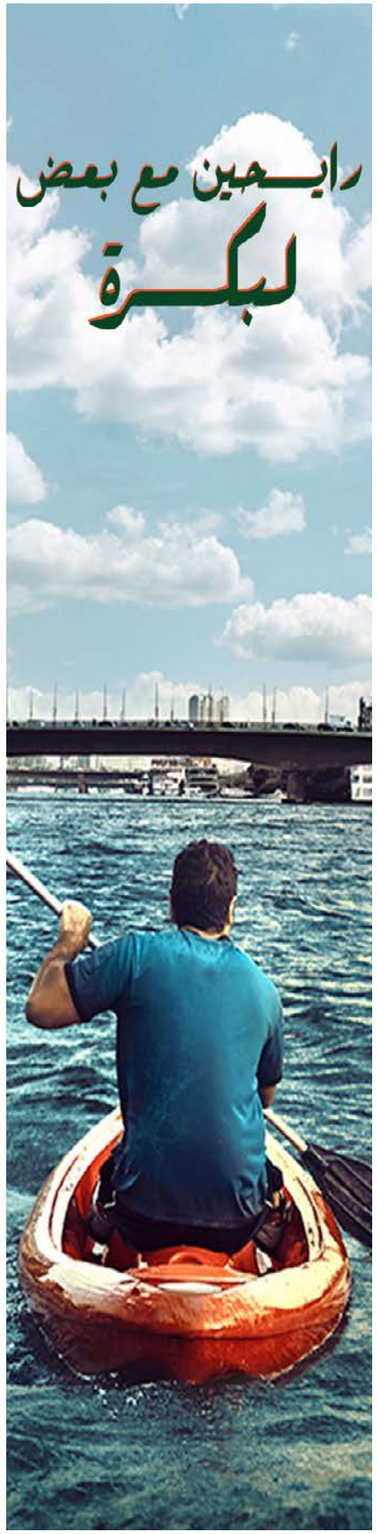

نبذة عن البنك

أنشئ البنك المصري لتنمية الصادرات عام ١٩٨٣ بهدف العمل على تنمية الصادرات المصرية ودعم بناء قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجاري وخدمي، وسريعا ما أصبح البنك الذراع التمويلية الرئيسية للعملية التصديرية في مصر، واستطاع البنك بأدائه المتميز وسياساته المعتمدة على تنويع استثماراته، أن ينمو ويزدهر ويحقق الكفاءة الائتمانية والمركز المالي القوي، الأمر الذي جعله يحوز على ثقة المصدرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، بالإضافة إلى ثقة المؤسسات المالية المحلية والدولية.

ويقوم البنك المصري لتنمية الصادرات بدور محوري في دعم المصدرين المصريين وتيسير وصول المنتج المصري إلى الأسواق العالمية، من خلال التوسع في تمويل المشروعات التصديرية ومشروعات إحلال الواردات، والقيام بالمشاركة في القروض المشتركة لهذه المشروعات والمساهمة في رؤوس أموالها، وتمتد خدمات البنك لتشمل توفير كافة الأدوات التمويلية والمصرفية الأخرى للمصدرين وكافة عملائه.

ولتمهيد الطريق أمام المصدرين، يقوم البنك بإنشاء علاقات مصرفية خارجية وتكوين شبكة من المراسلين من البنوك في الدول ذات المصالح المشتركة والدول التي تقوم مصر بالتعاون معها اقتصاديا، كما يهتم البنك بنشر شبكة من الفروع في جميع أنحاء الجمهورية لتوصيل الخدمة إلى المصدر أينما يكون.

أحد أهم أنشطة البنك الرئيسية هو تمويل الشركات والقروض المشتركة، حيث يقوم البنك بتقديم التمويل للصناعات التي تهدف إلى التصدير والتي تقدم بدائل عن الواردات. هذا بالإضافة إلى تمويل الشركات سواء العامة أو الخاصة مع تقديم الحلول والخدمات التمويلية من توفير للعملة الأجنبية ومنح القروض متوسطة وطويلة الأجل في جميع المجالات والمراحل مع تمويل رأس المال العامل لمختلف أنواع الصناعات، إضافة إلى القروض والتسهيلات المشتركة.

وتماشيا مع الدور الرائد للقطاع المصرفي في مساندة قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة وتقديم التمويل المناسب لهذا القطاع باعتباره أحد أهم محركات النمو الاقتصادي حيث تتيح تلك الصناعات العديد من فرص العمل وتساهم في الحد من البطالة، نظرا لقلة تكلفة رأس المال. فقد احتفظ البنك بدور ريادي في هذا المجال من خلال توقيعه اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية في عام ٢٠٠٥ والذي يظهر حرص البنك على دعم وتمويل وتنمية قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة والذي انعكس على زيادة حجم محفظة هذا القطاع بالبنك.

هذا ويسعى البنك لتقديم باقة متنوعة من منتجاته المصرفية الادخارية والاستثمارية للأفراد والشركات، بأسعار تنافسية لتلبية كافة احتياجات العملاء المختلفة منها الحسابات الجارية، الودائع، حسابات التوفير، شهادات الادخار بالعملات والآجال المختلفة، حسابات وثائق صناديق الاستثمار بأنواعها، البطاقات الائتمانية، بطاقات الخصم المباشر، قروض السيارات والقروض الشخصية، التمويل العقاري، خدمات مركز الاتصال الهاتفي والخدمات المصرفية الإلكترونية مثل المحفظة الإلكترونية والانترنت البنكي والموبايل البنكي، هذا بالإضافة إلى تمويل الصناعات المتناهية الصغر.

إن رؤية البنك المستقبلية هي السعي لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية فريدة على مستوى عالي من الجودة تلبى رغبات واحتياجات العملاء وتحقق رضاهم، ولتحقيق هذه الرؤية يقوم البنك بممارسة نشاطه من خلال شبكة فروعه المنتشرة والتي تغطى معظم الأقاليم والمحافظات على مستوى الجمهورية، وكذلك زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي المنتشرة بالمواقع الحيوية والمتميزة والمراكز التجارية والفروع، وذلك في إطار حرص البنك على التواجد بالقرب من العملاء لسهولة تقديم خدماته ومنتجاته المصرفية المتنوعة.

الشكل القانوني

البنـك المصـري لتنميـة الصـادرات هـو شـركة مسـاهمة مصريـة تأسسـت بموجـب القانـون رقـم ٩٥ لسـنة ١٩٨٣ ويخضـع لإشـراف البنـك المركـزي المصـري وقانـون البنـك المركـزي والجهـاز المصرفـي رقـم ١٩٤ لسـنة ٢٠٢٠. وباعتبـاره شـركة مسـاهمة مصريـة فأنـه يخضـع لأحـكام القانـون رقـم ١٥٩ لسـنة ١٩٨١ الخـاص بإصـدار قانـون الشـركات المسـاهمة وشـركات التوصيـة بالأسـهم والشـركات ذات المسـئولية المحـدودة وذلـك فيمـا لـم يـرد بـه نـص خـاص فـي قانـون إنشـاء البنـك وبمـا لا يتعـارض مـع احكامـه.

رأس المال والمساهمون

يبلـغ رأس مـال البنـك المرخـص بـه ١٠ مليـار جنيـه مصـري (عشـرة مليـارات جنيهـا مصريـا) ويبلـغ رأس المـال المصـدر والمدفـوع بالكامـل ٣,٢٧٣,٦٠٠ ألـف جنيـه مصـري (ثلاثـة مليـارات ومائتـان ثلاثـة وسـبعون مليـون وسـتمائة ألـف جنيهـا مصريـا)، وجميـع أسـهم البنـك إسـمية وغيـر قابلـة للتجزئـة والقيمـة الإسـمية للسـهم ١٠ جنيـه مصـري والبنـك مملـوك بالكامـل للمصرييـن حيـث لا يجـوز تملـك الأجانـب لأسـهم البنـك.

والتزامـا بحكـم المـادة رقـم (٦) مـن قانـون إنشـاء البنـك المصـري لتنميـة الصـادرات رقـم ٩٥ لسـنة ١٩٨٣ التـي تنـص علـى أنـه يجـب ألا تقـل مسـاهمة الأشـخاص الاعتباريـة العامـة وشـركات وبنـوك القطـاع العـام عـن ٧٥ % مـن رأس مـال البنـك المدفـوع، فقـد جـاء هيـكل المسـاهمات فـي رأس مـال البنـك فـي ٣١ ديسـمبر ٢٠٢١، علـى النحـو التالـي:

بنك الاستثمار القومي	%٤٠,٧٥
بنك مصر	%٢٣,١٣
البنك الأهلي المصري	%١١,٥٧
القطاع الخاص وآخرون	%٢٤,٥٥

الرؤية

نستبق الاحتياجات المختلفة لعملائنا وخاصة المصدرين من خلال تقديم الحلول الأكثر مرونة وكفاءة.

الرسالة

أن يكون البنك هو الاختيار الأمثل من خلال:

- استباق كافة احتياجات العملاء المختلفة.
- ضمان انسيابية مسيرة العملاء داخل البنك.
- التوسع والانتشار للبنك.
- تعظيم دور الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة
- تعزيز دور الحوكمة والمخاطر والالتزام المصرفي.
- إعداد قادة المستقبل.
- استدامة المسئولية المجتمعية للبنك.

القيم

المرونة - المسئولية - الرقى - المشاركة - الإبداع - القيادة

الإطار العام للاستراتيجية

ماشـيا مع رؤيـة مصـر ٢٠٣٠ والتـي تتضمـن خطـة طموحة نحـو تعظيـم الصـادرات المصريـة وإحـلال الـواردات واسـتهداف نمـو مطـرد للناتـج القومـي المحلـى وتعظيـم دور الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة والمتناهيـة الصغـر فـي الاقتصـاد القومي لتقليـل معـدل البطالـة والتضخـم وتمكيـن الشـباب والمـرأة, وتعزيـز الشـمول المالي واسـتهداف رقمنـة الدولـة بحلـول ٢٠٣٠, قامـت إدارة البنـك المصـري لتنميـة الصـادرات EBank بوضـع الخطـة الاسـتراتيجية للأعـوام الخمـس القادمـة ٢٠٢٢-٢٠٢٧ وذلـك لتحقيـق تلـك الرؤيـة القوميـة المتماشـية مـع أهـداف البنـك الاستراتيجية كتحسـين المركـز التنافسـي للبنـك ومضاعفـة الحصـة السـوقية بزيـادة حجـم ونشـاط البنـك وشـبكة فروعـه وقنواتـه الرقميـة. كمـا نهـدف نحـو تعظيـم دور البنـك الاسـتراتيجي فـي دعـم الصـادرات المصريـة ومسـاعدة المصدريـن فـي فتـح أسـواق جديـدة عـن طريـق تقديـم منتجـات

مصرفية مما يعزز القدرة التنافسية في السوق المصرفي المصري, هذا مع التحوط باستراتيجية واعية تعمل بأسس الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام ومراعاة المرونة في الأداء من خلال الاهتمام بالتقنيات الحديثة لرفع كفاءة المعاملات المصرفية وفقا لأعلى المعايير العالمية.

ومن ثم فنحن نعمل على تطوير البنك ليصبح أكثر مرونة وذكاء بالتركيز على:

- التحول الرقمي
- زيادة الكفاءة والتميز
- تعظيم الربحية والنمو

تعتمد خطة البنك الاستراتيجية الجديدة على المحاور التالية:

المحور الأول: تنمية الأعمال

المحور الثاني: تنمية الصادرات

المحور الثالث: المسئولية المجتمعية

المحور الرابع: الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة

المحور الخامس: راس المال البشري

المحور السادس: الحوكمة, المخاطر, الالتزام المصرفي

السيدة الأستاذة / مرفت سلطان
رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

السيد الدكتور / أحمد جلال
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ / محمد عبد العال
ممثل عن بنك الاستثمار القومي

الأستاذة / هانية صادق
ممثل عن بنك مصر

الدكتورة / علياء سليمان
ممثل عن بنك مصر

الأستاذ / أحمد إسماعيل
ممثل عن بنك الاستثمار القومي

الدكتور/ احمد طاهر
عضو متخصص مستقل

الأستاذ / عبد العزيز حسوبة
ممثل عن القطاع الخاص

الأستاذ / حامد حسونة
ممثل عن البنك الأهلي المصري

الأستاذ / محمد أبو السعود
رئيس مجموعة المخاطر الشاملة
عضو تنفيذي – البنك المصري
لتنمية الصادرات

الدكتورمهندس/أحمدسميرالصياد
عضو متخصص مستقل

مرڤت سلطان

رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

تولت رئاسة مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات في نوفمبر ٢٠١٦, بتكليف لقيادة البنك نحو تفعيل وأداء دوره المحوري والاستراتيجي لتنمية قطاع الصادرات المصرية.

بخبرة ٣٧ عام في مناصب إدارية عليا على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في عدة بنوك ومؤسسات محلية وعالمية, بدءا من عام ١٩٩١ وحتى ٢٠١٦, منها الرئيس الإقليمي للعلاقات الخارجية لشمال أفريقيا وليفان ببنك إتش إس بي سي - الشرق الأوسط بدبي.

وكذا نائب رئيس المعاملات البنكية الدولية لبنك دويتشه - مصر, حيث كانت تغطي أيضا إقليم شمال أفريقيا وليفان.

هذا بالإضافة إلى تقلدها العديد من المناصب بعدة بنوك أخرى على المستوى المحلي والإقليمي والدولي, حيث ساهمت في خطط التطوير الاستراتيجية لهذه البنوك في السوق المصرفية المصرية.

حصلت على بكالوريوس إدارة الأعمال ودرجة الماجيستير من الجامعة الأمريكية بالقاهرة, بمرتبة الشرف, كما حصلت على العديد من الدورات والبرامج التدريبية العالمية التي أضافت إليها الكثير من الخبرات الفنية والقيادية الكبرى.

يتولى رئيس مجلس الإدارة بالبنك المسئولية التنفيذية الى جانب رئاسة مجلس الإدارة منذ إنشاء البنك وفقًا لمتطلبات وأحكام قانون إنشاء البنك حيث أناط قانون البنك منذ صدوره عام١٩٨٣ في مادته رقم ١٤ مسئولية العمل التنفيذي الى رئيس مجلس الإدارة

أحمد جلال

نائب رئيس مجلس الإدارة

تولى منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات في أغسطس ٢٠١٧, بخبرة تزيد عن ٢٩ عاما متنوعة في مجال ائتمان الشركات وبنوك الاستثمار وشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع الخطط الاستراتيجية وكذلك الأنشطة المالية غير المصرفية. هو حاصل على درجة الدكتوراه في الإدارة الاستراتيجية من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري, درجة الماجيستير في إدارة الأعمال من كلية الإدارة – جامعة ماستريخت بهولندا, وبكالوريوس إدارة الأعمال من كلية التجارة - جامعة القاهرة.

شغل أحمد جلال عدة مناصب منها رئيس قطاع تمويل الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلي الكويتي (بيريوس سابقا), وهو المؤسس والعضو المنتدب لشركة بيريوس - مصر للتأجير التمويلي, ورئيس مجلس ادارة الشركة خلال الفترة اللاحقة, هذا بالإضافة إلى عمله بشركة موبينيل كمدير التخطيط الاستراتيجي, وكذلك البنك المصري الأمريكي كمدير علاقات العملاء بقطاع الائتمان وتمويل الشركات بالإضافة إلى عدة مؤسسات مالية أخرى.

محمد عبد العال

ممثل عن بنك الاستثمار القومي

حاصل على بكالوريوس تجارة ودبلوم الدراسات العليا في الاستثمار والتمويل كلية التجارة جامعة عين شمس.

يشغل حاليا منصب وكيل أول بنك الاستثمار القومي ورئيس قطاع العمليات المصرفية ونظم الدفع والمشرف على تكنولوجيا المعلومات.

شغل مناصب عدة منها على سبيل المثال وكيل أول البنك رئيس قطاع الأمانة العامة، وكيل البنك للعمليات المالية بقطاع العمليات المالية والمصرفية ونظم المعلومات، وكيل البنك للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار، نائب رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية السعودية للاستثمارات الصناعية، نائب رئيس مجلس إدارة شركة التنمية الصناعية، كذلك عضو مجلس إدارة العديد من الشركات منها شركة أبو قير للأسمدة وشركة المستقبل للتنمية العمرانية وغيرها العديد من المناصب الأخرى.

هذا بالإضافة إلى رئاسة لجنة المراجعة بكل من الشركة المصرية السعودية للاستثمارات الصناعية، وشركة المستقبل للتنمية العمرانية وشركة حلوان للأسمدة وشركة التنمية الصناعية، إلى جانب عضوية كل من لجنة المراجعة والحوكمة والاستثمار والموارد البشرية في العديد من الشركات منها شركة أبو قبر للأسمدة والشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس).

ويتمتع الأستاذ / محمد عبد العال بخبرة مصرفية تبلغ نحو ٣٤ عام.

أحمد إسماعيل

ممثل عن بنك الاستثمار القومي

عضو مجلس إدارة ممثلا عن بنك الاستثمار القومي، حاصل على بكالوريوس تجارة ودبلوم الدراسات العليا في الاستثمار والتمويل -كلية التجارة جامعة عين شمس، مع تمهيدي ماجيستير معهد الدراسات والبحوث البيئية. وكيل أول البنك لتمويل وائتمان مشروعات مديريات الخدمات بقطاع الادارة المحلية.

شغل عدة مناصب ببنك الاستثمار القومي منها مدير عام الادارة العامة لدراسات الجدوى بقطاع مشروعات الهيئات والوحدات الاقتصادية، بالإضافة إلى الاشراف على الادارة العامة لمشروعات الاسكان والتعمير والخدمات الصحية والاجتماعية والاعلام.

هذا بالإضافة الى عضويته في عدة لجان منها لجنة التيسير والمتابعة الخاصة بمحفظة الأوراق المالية، ولجنة تقسيم محافظ الأوراق المالية المشتركة وغيرها من اللجان. فضلا عن كونه عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس)، والشركة المصرية السودانية للتكامل الزراعي، وأيضا شركة سمنود للوبريات والنسيج وغيرهم.

هذا ويعمل الأستاذ أحمد إسماعيل ببنك الاستثمار القومي منذ عام ١٩٨٥، حيث يتمتع بخبرة مصرفية تبلغ ٣٥ عاما.

علياء سليمان

ممثل عن بنك مصر

شـريك ومديـر للشـركة المتحـدة للاسـتثمار والتجـارة .AIT Consulting عضـو مجلـس ادارة غيـر تنفيـذي بالبنـك المصـري لتنميـة الصـادرات ممثـلا عـن بنـك مصـر.

عضـو مجلـس ادارة غيـر تنفيـذي فـي شـركة قنـاة السـويس لتوطيـن التكنولوجيـا كممثـل لشـركة مصـر لتأمينـات الحيـاة.

عضو مجلس الامناء بجامعة السادس من أكتوبر.

بـدأت حياتهـا العمليـة بالقطـاع المصرفـي المصـري حيـث عملـت ببنـك مصـر الدولـي منـذ عـام ١٩٩٣ واكتسـبت خبـرة مصرفيـة فـي الائتمـان والاعتمـادات والتجزئـة المصرفيـة.

ثـم انتقلـت الـى قطـاع الاستشـارات الماليـة والاقتصاديـة وشـاركت فـي العديـد مـن برامـج تطويـر القطـاع المصرفـي المصـري فيمـا يتعلـق بتمويـل القطـاع الخـاص والمشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة بالتعـاون مـع المؤسسـات الدوليـة مثـل بنـك الاسـتثمار الأوروبـي والبنـك الدولـي وبنـك التعميـر الألمانـي والجهـات المصريـة مثـل وزارة الماليـة وجهـاز تنميـة المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة ووزارة التخطيـط ووزارة قطـاع الأعمـال.

تشـغل منصـب اسـتاذ زائـر فـي جامعـة النيـل ومحاضـر فـي المعهـد المصرفـي المصـري والمعهـد المصـري للمديريـن فـي المجـالات الخاصـة بالتمويـل وحوكمـة الشـركات وتقييـم الشـركات فـي مجـالات تطبيـق الحوكمـة بالتعـاون مـع مؤسسـة التمويـل الدوليـة.

وقـد حصلـت علـى درجتـي البكالوريـوس فـي الاقتصـاد والماجسـتير فـي الإدارة العامة من الجامعـة الأمريكيـة بالقاهـرة ودرجـة الدكتـوراه بجامعـة ماسـتريخت فـي هولنـدا وقـد حصلـت كذلـك علـى العديـد مـن الـدورات فـي مجـال الحوكمـة والادارة والتمويـل فـي مصـر وخارجهـا.

هانية صادق

ممثل عن بنك مصر

عضـو مجلـس الإدارة والرئيـس التنفيـذي للعمليـات سـابقا فـي بنـك HSBC مصـر مـن فبرايـر ١٩٨٣ إلـى إبريـل ٢٠١٩ .

الرئيـس التنفيـذي سـابقا لقطـاع تكنولوجيـا المعلومـات والعمليـات المصرفيـة ببنـك HSBC مصـر، عضـو فـي مجلـس إدارة بنـك HSBC مصـر ورئيـس مجلـس إدارة كل مـن شـركة HSBC لمعالجـة البيانـات الكترونيـا وشـركة HSBC لـلأوراق الماليـة.

وقـد اسـتلزم هـذا الـدور العمـل ومشـاركة كافـة قطاعـات البنـك للنهـوض بمسـتوى كفـاءة العمليـات والتكنولوجيـا والخدمـات الأخـرى لتمكيـن نمـو البنـك ونجاحـه. وقـد شـمل فريـق العمـل فـي هـذا القطـاع أكثـر مـن ٤٠٠ موظفـا

لعبـت دورا إقليميـا لفتـرة انتقاليـة وجيـزة حيـث أشـرفت علـى جميـع العمليـات المصرفيـة فـي منطقـة الشـرق الأوسـط بمعاونـة أكثـر مـن ١٢٠٠ موظـف. وشـملت مسـؤولياتها الموسـعة الحفـاظ علـى وتعزيـز إدارة المخاطـر فـي جميـع أنحـاء البنـك مـع قيـادة أعمـال التطويـر وترشـيد النفقـات. قامـت بأعمـال الرئيـس التنفيـذي لبنـك HSBCمصـر خـلال فتـرات غيابـه لأكثـر مـن 0 سـنوات ولعبـت دورا محوريـا فـي قيـادة علاقـات البنـك مـع الجهـات الرقابيـة ومختلـف هيئـات الرقابـة والإشـراف فـي مصـر.

شـغلت مناصـب عديـدة محوريـة فـي البنـك مثـل قيـادة وتطويـر قسـم المراجعـة الداخليـة ليتماشـى مـع المعاييـر العالميـة للمراجعـة. وقضـت مـا يقـرب مـن سـتة عشـر عامـا فـي مجـال تكنولوجيـا المعلومـات، الفـروع والخدمـات التجاريـة وتقديـم أنظمـة وخدمـات مصرفيـة جديـدة.

نالـت تكريـم مـن مجلـة فوربـس الشـرق الأوسـط لمـدة خمـس سـنوات متتاليـة ٢٠١٤ – ٢٠١٨، بيـن أكثـر النسـاء العربيـات نفـوذا وتأثيـرا فـي الشـرق الأوسـط. حاصلـة علـى بكالريـوس وماجيسـتير اقتصـاد مـن الجامعـة الأمريكيـة بالقاهـرة ودورة كبـار التنفيذييـن فـي الشـرق الأوسـط مـن هارفـرد بيزنـس سـكول مـن بوسـطن بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة.

حامد حسونة

ممثل عن البنك الأهلي المصري

عضو مجلس إدارة ممثلا عن البنك الأهلي المصري، والممثل الاقليمي الرئيسي لاتحاد المصارف العربية والفرنسية (يوباف) UBAF وعضو مجلس إدارة شركة كوربليس، يتمتع بخبرة ٣٧ عاما في عدة مؤسسات دولية ومحلية.

حصل على درجة الماجيستير في إدارة الأعمال من جامعة ماستريخت بهولندا وبكالوريوس التجارة - جامعة عين شمس، فضلا على حصوله على عدة شهادات متخصصة من خلال المشاركة في دورات تدريبية وندوات في مجالات الاقتصاد والائتمان والخزانة، حصل على جائزة» الطالب الأكثر كفاءة« من جامعة ماستريخت لإدارة الأعمال، وشارك في الدراسات التحضيرية لتأسيس بنك مصر - أوروبا التابع لبنك مصر الدولي، كما قام بتمثيل يوباف في تأسيس شركة كوربليس.

شغل العديد من المناصب ببنك تشيس الأهلي (التجاري الدولي حاليا)، وبنك مصر الدولي (قطر الوطني حاليا) , بالإضافة إلى شغله عدة مناصب ببنك كريدي ليونيه.

هذا مع كونه محاضر في البنوك والمؤسسات المالية للدراسات التكميلية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، بالإضافة إلى عضويته بالغرفة التجارية الأمريكية ومجلس الأعمال الفرنسي المصري.

عبد العزيز حسوبة

ممثل عن القطاع الخاص

عضو مجلس إدارة البنك ممثلا عن القطاع الخاص منذ عام ٢٠١٥, والمحامي بالنقض والدستورية العليا.

شغل العديد من المناصب منها رئيس قطاع الشئون القانونية بالبنك المصري لتنمية الصادرات حتى مايو ٢٠١١, والمستشار القانوني لبنك الاتحاد الوطني, هذا وقد شغل منصب المستشار القانوني للبنك العقاري العربي وأيضا المستشار القانوني لبنك أبو ظبي الوطني حتى أكتوبر ١٩٩٧, هذا بالإضافة إلى شغله منصب عضو مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية.

هذا مع كونه محاضر بالمعهد المصرفي المصري منذ أكثر من ٢٨ سنة, ومؤسس والمسئول الرئيسي عن شهادة المحامي المصرفي بالمعهد المصرفي المصري، وأيضا المحاضر الزائر في العديد من المراكز والمؤتمرات المتصلة بالنواحي القانونية, له عدة مؤلفات في عمليات البنوك من الوجهة القانونية ومعالجة الديون المتعثرة والتحكيم وتسوية المنازعات المصرفية وخصوصا عن الأزمة العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المصري.

يتمتع الأستاذ عبد العزيز حسوبة بخبرة تبلغ ٤١ عاما في المحاماة والاستشارات القانونية في العديد من البنوك.

وهو حاليا رئيس قسم المنازعات القضائية والتحكيم بمكتب بيكر ماكينزي الدولي للمحاماة (مكتب مصر - القاهرة).

احمد طاهر

عضو متخصص مستقل

أستاذ التسويق بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ورئيس مجلس إدارة شركة IMS والتي تقدم خدماتها الاستشارية في مجال التخطيط الاستراتيجي والتسويق، وقد ساعدت منذ تأسيسها في عام ١٩٩٦ مئات الشركات والمنظمات المحلية والعالمية في تطوير وتنفيذ استراتيجيات فعالة في مجال التسويق وإدارة العلامات التجارية، وكذا تطوير وتنفيذ الخطط التسويقية، وتصميم وإجراء دراسات مسحية وبحوث كيفية على السوق على نطاق واسع، وإعادة هيكلة هذه الشركات سواء في مصر أو في منطقة الخليج العربي.

د. أحمد طاهر نشر عشرات الأبحاث العلمية والمقالات بدوريات دولية.

وقد ألف وترجم خمسة كتب منشورة في الادارة والتسويق إلى جانب قيامه بالإشراف على أكثر من ٢٠ رسالة دكتوراه وماجستير في هولندا والمملكة المتحدة ومصر، وأخيرا، فهو عضو في مجالس إدارة العديد من الشركات والمؤسسات، حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة القاهرة، وماجستير إدارة الأعمال من جامعة ولاية أوهايو، ودبلومة في نشر الكتب والمجلات من جامعة نيويورك، ودرجة الدكتوراه في التسويق من جامعة جورجيا.

أحمد سمير الصياد

عضو متخصص مستقل

الدكتور مهندس أحمد سمير الصياد عضو مجلس ادارة متخصص وله خبرة متعددة المحاور تمتد واحد وثلاثون عاما, فهو رئيس مجلس ادارة والعضو المنتدب الحالي لشركة للصناعات الغذائية ورئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب السابق لشركة تنمية الريف المصري الجديد وهي شركة المُطور المنوط بها تنفيذ المشروع القومي لإستصلاح وتنمية مليون ونصف المليون فدان, ورئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب السابق لشركة بسكو مصر المقيدة بالبورصة المصرية ومدير مصر العام لشركة كيللوج العالمية مسئولا عن مهمة التغيير وعولمة العمليات الادارية والانتاجية للتوافق مع احدث الأنظمة الصناعية العالمية.

ساهم كمستشار لرئيس الهيئة العامة للاستثمار (وزير الاستثمار) للمشروعات القومية الكبرى, وساهم كممثلا رسميا لمصر ومتحدثا عن المشروعات الكبرى والاستثمار في بعثات رسمية ومفاوضات رفيعة المستوى, في اوروبا وامريكا واسيا والخليج.

عمل الدكتور الصياد كاستشاريا دوليا معتمدا ومحاضر دولي لدى الاتحاد الاوروبي وعدد من المنظمات الدولية (مثل الجامعة العربية, الأمم المتحدة, وغيرها) في مجالات الاستثمار والصناعة والابتكار والتنمية المتكاملة. وقد نفذ مهاما استشارية طويلة الاجل وقصيرة الاجل في العديد من دول المنطقة, وأشرف على اعداد دراسات اقليمية في عدد من الدول المتوسطية.

له خبرة علمية واكاديمية متنوعة فهو حاصل على شهادات البكالوريوس في هندسة الكهرباء قسم الاتصالات- جامعة القاهرة, والماجستير في إدارة الأعمال الدولية (الجامعة الأمريكية بالقاهرة), ودكتوراه التسويق في مجال نقل المعرفة من الاستثمار الأجنبي إلى مصر (جامعة ستراثكلايد, بريطانيا). وأكاديميا هو أستاذ (م) ادارة مشروعات وتسويق دولي, وله العديد من الابحاث المنشورة دوليا.

تتضمن أنشطة ومسئوليات الدكتور الصياد الحالية والسابقة عضوية مجلس إدارة - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة, شركة التعمير للتمويل العقاري الاولى, شركة استثمار مصر للتنمية, شركة كايرو للتأجير التمويلي, وغيرها وهو كذلك عضو مجلس ريادة الاعمال والابتكار بالمجلس المصري التنافسي, عضو مجلس إدارة نادي يخت القاهرة سابقاً (دورتان), والامين العام السابق لمؤسسة «الأمة المصرية» الاهلية, وعضو نقابة المهندسين المصرية, والجمعية المصرية للجودة, وجمعية المهندسين المصرية, وغرفة الصناعات الهندسية, وغرفة الصناعات الغذائية, والغرفة الالمانية العربية, والغرفة الامريكية.

محمد أبو السعود

رئيس مجموعة المخاطر الشاملة
عضو تنفيذي - البنك المصري لتنمية الصادرات

أنضم محمد أبو السعود إلى البنك المصري لتنمية الصادرات بمنصب رئيس مجموعة المخاطر الشاملة منذ سبتمبر ٢٠١٧ وتم تعيينه كعضو مجلس إدارة تنفيذي في يناير ٢٠١٩ .

وجديرا بالذكر أن محمد أبو السعود لديه خبرة مصرفية جاوزت ٢٣ عاما في مختلف المجالات شغل خلالها العديد من المناصب الإدارية والتنفيذية وعلى مستوى إدارة الائتمان وإدارة المخاطر.

شغل سابقًا رئيس قطاع المخاطر ببنك المصرف المتحد قبل انضمامه للبنك المصري لتنمية الصادرات وتولى عملية تطوير وإعادة هيكلة الادارات التابعة لقطاع المخاطر ومتابعة ومراقبة جودة المحفظة الائتمانية؛ وقبل انضمامه لبنك المصرف المتحد عمل كمدير مخاطر الائتمان ببنك الاتحاد الوطني خلال عام ٢٠٠٨؛ كما تم تعيينه بلجان الائتمان بالبنك، وقد عمل محمد أبو السعود ببنك مصر لمدة ١١عامًا في العديد من المناصب الإشرافية متضمنًا رئيس مجموعة بإدارة مخاطر ائتمان الشركات ومدير فرع بأحد الفروع الرئيسية بالبنك؛ كما ساهم في إعادة هيكلة وتطوير قطاع مخاطر الائتمان بالبنك.

محمد أبو السعود حاصل على بكالوريوس تجارة وإدارة الأعمال من جامعة عين شمس وقد حصل على العديد من الشهادات والدراسات العليا مثل ماجيستير اداره الأعمال بالتعاون مع University Westbrook بالولايات المتحدة الأمريكية، دبلومة السياسة والاقتصاد، دبلومة الدراسات المصرفية، وقد تلقى مجموعة من الدورات التدريبية المكثفة في كل من نيويورك، ألمانيا وهولندا. كما تلقى دورات تدريبية في مجال إعداد القادة التنفيذيين بالتعاون مع "Harvard Business School" بالولايات المتحدة الامريكية.

مجلس الادارة

مجلس إدارة البنك هو السلطة المختصة بتصريف وإصدار القرارات التي يراها كفيلة بتحقيق العوائد والمصلحة العليا لكافة أصحاب المصالح من مساهمين, إدارة تنفيذية عليا وموظفين أو عملاء هذا بالإضافة الى بيئة الأعمال والمجتمع الذي يعمل فيه البنك مع متابعة تنفيذ تلك القرارات.

إن توافر الخبرات المتنوعة ووجود المزيج المناسب في تشكيل مجلس الإدارة من الأعضاء التنفيذيين والغير تنفيذيين والمستقلين, إضافة الى تمكين أصحاب حصة الاكتتاب العام من التمثيل بالمجلس, يحقق مبادئ الاستقلالية والموضوعية والنزاهة بمجلس الإدارة وبهذا تتحقق مبادئ الحوكمة السليمة.

ومن أهم الأدوار التي يقوم بها المجلس لتحقيق اهداف البنك ما يلي:

- وضع السياسة العامة والاستراتيجية لنشاط البنك.
- وضع اللوائح المتعلقة بنظام العاملين وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم والمزايا والبدلات الخاصة بهم.
- النظر في تقارير المتابعة الدورية لنشاط البنك.
- إعداد القوائم المالية, إعداد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك واقتراح الموازنة التخطيطية.

- تدعيم سياسة الحوكمة بالبنك وضمان فاعليتها من خلال:

- وضع التوجيهات الاستراتيجية والاهداف الرئيسية للبنك والاشراف على تنفيذها ونشرها بين العاملين بالبنك.
- اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد هيكل الصلاحيات والمسئوليات في البنك.
- اختيار كبار التنفيذيين من أعضاء الإدارة العليا والاشراف عليهم ومتابعة أدائهم ومساءلتهم من خلال اتاحة كافة المعلومات المادية والهامة وتقديمها في الوقت المناسب لمجلس الإدارة.
- الاجتماع دوريا بالإدارة العليا وقطاع المراجعة الداخلية لمراجعة ومناقشة السياسات المعمول بها ومتابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية.
- الرقابة والاشراف على اعمال البنك.
- رقابة ومتابعة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة البنك وأعضاء مجلس الادارة والمساهمين والإفصاح عنها بالألية المناسبة.
- اعتماد سياسات البنك ومراجعتها دوريا والاشراف على تنفيذها وذلك في إطار احكام القانون وتعليمات البنك المركزي المصري.

- التقييم الدوري المستمر لكفاءة وفاعلية سياسة وممارسات الحوكمة والرقابة الداخلية بالبنك.

العمل دائماً على تحقيق مصالح المساهمين والعاملين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرى وتجنب التعارض في المصالح.

تم إنعقاد عدد ١٧ جلسة لمجلس الإدارة خلال الفترة من ١ يوليو ٢٠٢٠ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

لجان مجلس الإدارة

لجنة المراجعة

تمثل المجلس فيما يتعلق بأعمال المراجعين الداخليين ومراجعي الحسابات الخارجيين ومراجعي البنك المركزي المصري والجهاز المركزي للمحاسبات والرقابة الداخلية وانشطة الالتزام وكافة الأنشطة الرقابية الأخرى. وتقوم اللجنة بمتابعة أعمال المراجعة الداخلية بالبنك ومراجعة ومناقشة التقارير الدورية ومنها القوائم المالية للبنك وتقارير مراقبي الحسابات والتقارير الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- تم انعقاد ٢٣ جلسة خلال الفترة من ١ يوليو٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر٢٠٢١.

لجنة المخاطر

- تقوم اللجنة بالنظر في كافة الموضوعات التي تتعلق بالمخاطر المختلفة بالبنك من خلال التقارير الصادرة من مجموعة ادارات المخاطر, وتقوم اللجنة بمتابعة وظائف ادارة المخاطر ومراجعة ومتابعة مدى الالتزام بالاستراتيجيات والسياسات الخاصة بمجموعة ادارات المخاطر.
- تم انعقاد ١٥ جلسة خلال الفترة من ١ يوليو٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر٢٠٢١.

لجنة الحوكمة والترشيحات:

- تقوم اللجنة بالتأكد من تطبيق معايير وتطبيقات الحوكمة بالبنك والتأكد من الالتزام بمتطلبات الحوكمة كما أوردتها الجهات الرقابية والإشراف على إعداد وتطبيق سياسة الحوكمة ومراجعتها وتحديثها والتقييم الدوري لنظام الحوكمة ومراجعة الأدلة والمواثيق والسياسات الداخلية الخاصة بكيفية تطبيق قواعد الحوكمة.
- تم انعقاد ١٠ جلسات خلال الفترة من ١ يوليو٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر٢٠٢١.

لجنة الاستراتيجيات

- تقوم اللجنة بمتابعة مدى الالتزام بالخطة الاستراتيجية للبنك وتنفيذها وتحديثها وتقديم توصياتها ومقترحاتها إلى مجلس الإدارة في ضوء متغيرات الاقتصاد العالمي والمحلى وذلك لتحسين المركز التنافسي للبنك وشبكة فروعه ولقيام البنك بدوره الاستراتيجي في دعم توجه الدولة لتنشيط التجارة بوجه عام ولتعظيم حجم الصادرات بوجه خاص ومساعدة المصدرين في فتح أسواق ومنتجات مصرفية جديدة.

- تم انعقاد ٦ جلسات خلال الفترة من ١ يوليو٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر٢٠٢١.

لجنة المرتبات والمكافئات

- تقوم بمراجعة السياسات الخاصة بالمرتبات والمكافئات والتأكد من قيام البنك بالمراجعة الدورية لأسس تقييم اداء العاملين. وتحليل نتائج ودراسة ومتابعة مستوى المرتبات الممنوحة من البنك ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى للتحقق من قدرة البنك على استقطاب أفضل العناصر والاحتفاظ بها. إضافة الى اعداد سياسات واضحة ومكتوبة فيما يخص المرتبات والمكافآت بالبنك ويتم مراجعتها دورياً وإعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوى المخاطر الذي يتعرض له البنك.

- تم انعقاد ١٠ جلسات خلال الفترة من ١ يوليو٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر٢٠٢١.

اللجنة التنفيذية العليا للائتمان

- تقوم بدراسة واتخاذ القرارات بشأن منح التمويل والتسهيلات الائتمانية واعتماد وتصنيف وإعادة تصنيف ما يقدمه البنك من تمويل واعتماد معدل مخاطر الائتمان للعملاء والتحقق بصفة دورية من مدى كفاية المخصص للمحافظ التمويلية والاستثمارية بالبنك. والموافقة على المنتجات المصرفية الجديدة واتخاذ القرارات بشأن المساهمة بمختلف الاستثمارات.

- تم انعقاد ٦٠ جلسة خلال الفترة من ١ يوليو٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر٢٠٢١.

اللجنة التنفيذية الداخلية:

- تختص اللجنة باتخاذ كافة القرارات في الموضوعات التالية:

- إبداء الرأي في تعديل الهيكل التنظيمي والوظيفي للبنك واللوائح والنظم الخاصة بسير العمل فيه.

تقييم الموقف العام وإقرار إعلان حالة الطوارئ في البنك وتكليف / تفويض رئيس لجنة عمل الطوارئ أو كل من تراه مناسباً لبدء العمل وفقاً للتعليمات الصادرة في هذا الشأن.

- اعتماد خطة عمل الطوارئ المقترحة من لجنة إدارة الطوارئ والموافقة على أي تعديلات عليها لمواجهة الأزمة وإقرار موازنة خطة إدارة حالات الطوارئ وتوفير الدعم والموارد اللازمة لاستمرارية العمل وقت الأزمة وإحاطة مجلس الإدارة بها.

- متابعة نتائج خطة عمل الطوارئ أولا بأول وسرعة اتخاذ القرارات المناسبة وفقاً للوضع العام والمعطيات المعروضة على اللجنة خلال وبعد انتهاء الأزمة مع الإشراف والمتابعة المستمرة لتنفيذ ما يتم اتخاذه من إجراءات على أن تقوم اللجنة بتقييم كافة المؤشرات والقرارات المتخذة من قبل لجنة إدارة الطوارئ والتقارير المرفوعة منها للتأكد من مدى كفاية وفاعلية كافة الإجراءات التي تم اتخاذها.

- دراسة واتخاذ القرار في الموضوعات المتعلقة بأعمال الاتصال المؤسسي والمسئولية المجتمعية والعلاقات العامة بالإضافة إلى الحالات التي تكون سلطة اعتمادها مجلس الإدارة وإحاطة مجلس الإدارة بها.

- دراسة الأمور المتعلقة بخدمة العلاج الطبي من حيث تقييم الأداء واختيار الشركات مقدمة خدمات العلاج الطبي والاستشارات.

- مراجعة الموازنة التقديرية السنوية والتوصية بعرضها على مجلس الإدارة.

- مراجعة تقارير أداء قطاعات البنك المختلفة ومقارنة ما تم تحقيقه مع ما هو مخطط (المحقق فعلياً مقابل المستهدف) بشكل دوري منتظم (مرة على الأقل كل ربع سنة).

- النظر في مشروعات قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات وتقارير الأداء والإنجاز وفق خطط العمل ومراحل التنفيذ المختلفة.

- مراجعة واعتماد توصيات لجنة تعريفة الخدمات المصرفية.

- مباشرة كافة الصلاحيات المقررة في لوائح ونظم البنك الخاصة باختصاصات اللجنة التنفيذية فيما عدا ما نص عليه قرار تشكيل اللجنة التنفيذية العليا للائتمان وما تم النص عليه في اختصاص لجنة المرتبات والمكافآت المنبثقة من مجلس الإدارة.

- النظر في توصيات لجنة الموارد البشرية فيما يتعلق بنظام التقييم الدوري لكفاءة العاملين ونظام منح الأجور الإضافية وترقيات العاملين وتدريبهم واتخاذ ما تراه مناسباً بشأنها تمهيداً للعرض على مجلس الإدارة للموافقة عليها واعتمادها.

- تحديد و وضع نظام منح بدلات خاصة تفتضيها طبيعة العمل أو مكان العمل أو ظروف القيام به وإنجازه.

- تحديد واعتماد نظام منح الأجور الإضافية للعامل الذي يكلف بأعمال بعد ساعات العمل الرسمية أو خلال أيام الراحة الأسبوعية والعطلات الرسمية.

- وضع وتحديد واعتماد نظام تدريب العاملين بالبنك وآليات سفرهم في بعثات أو منح للدراسة أو قيامهم بإجازات دراسية سواء بأجر أو بدون أجر في داخل الدولة أو خارجها.

- دراسة واعتماد توصيات التحقيقات التي يرى رئيس مجلس الإدارة عرضها على اللجنة والتي قد تنتهي بفصل العامل أو إنهاء العلاقة التعاقدية أو الإحالة إلي البنك المركزي المصري أو الجهات الداخلية والرقابية الأخرى في الوقائع التي تتطلب ذلك.

دراسة التصرف في أصول البنك بالشراء أو البيع (الخاصة بأغراض البنك), ورفع توصياتها لمجلس الإدارة للموافقة عليها.

- تنفيذ ومتابعة أية أعمال أخرى تكلف بها اللجنة من مجلس الإدارة.

- تم إنعقاد عدد ٥٤ جلسة خلال الفترة من ١ يوليو ٢٠٢٠ وحتى ديسمبر ٢٠٢١.

الجمعية العامة

- اجتمعت الجمعية العامة العادية بجلسة ٧ يوليو ٢٠٢٠ وجلسة ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ وجلسة ٢٨ فبراير ٢٠٢١ وجلسة ١٤ يوليو٢٠٢١ والجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٢١.

الأمانة العامة

للأمانة العامة دور حيوي ورئيسي يمتد إلى بناء صلة مستمرة بين السادة أعضاء مجلس الإدارة من جهة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى، وبذلك فهي تلعب دور الوسيط بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا, بالإضافة إلى دورها المحوري كمصدر للمعلومات, فهي مسؤولة عن إعداد وتنسيق اجتماعات مجلس الإدارة واللجان والجمعيات العامة, بالإضافة الى تدوين جميع محاضر الاجتماعات مع اعتمادها والموافقة عليها, مع متابعة تنفيذ كافة القرارات المتخذة.

أهم إنجازات الأمانة العامة في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠:

شاركت الأمانة العامة بالتعاون مع القطاعات المعنية (المالية والاستثمار والقانونية) في زيادة رأس مال البنك وذلك على النحو التالي:

- زيادة رأس المال المرخص به من 0 مليارات إلى ١٠ مليارات جنيه مصري.
- زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٢,٧٢٨,٠٠٠,٠٠٠ إلى ٣,٢٧٣,٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصري.
- العمل على مشروع زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٣,٢٧٣,٦٠٠,٠٠٠ إلى ٥,٢٧٣,٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصري.

الهيكل الإداري

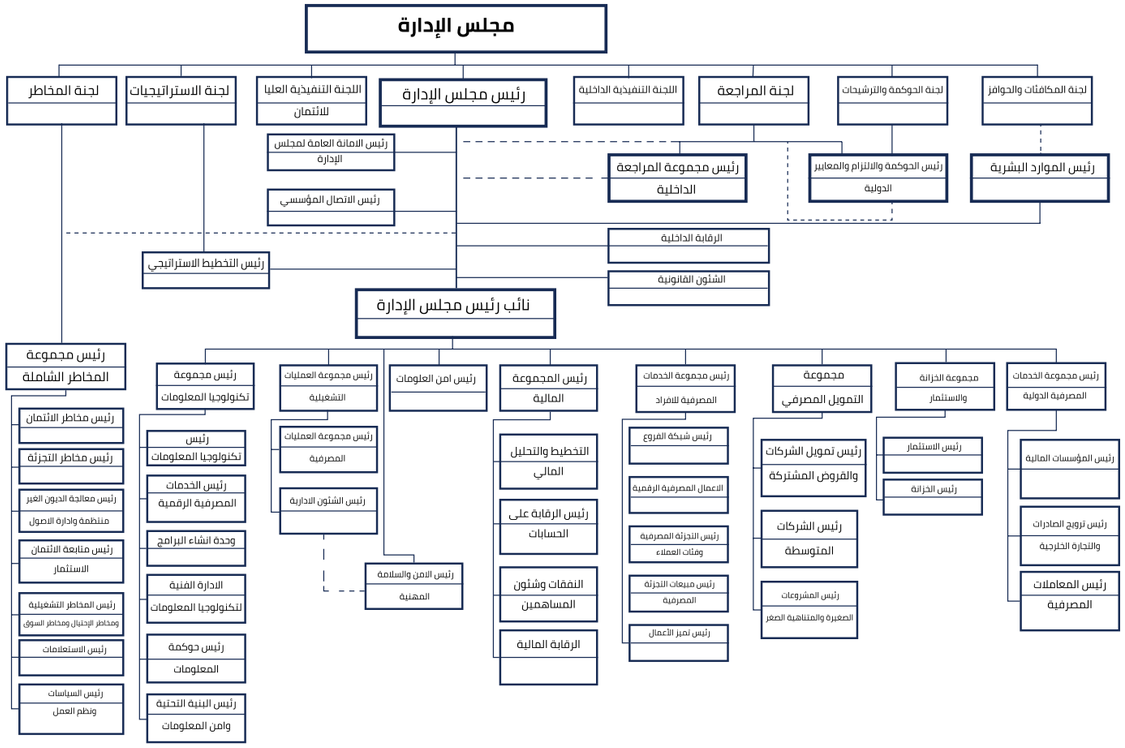

الظروف الاقتصادية

الإقتصاد العالمي

نظرة عامة عن الاقتصاد العالمي

يستهل الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢٢ وهو في وضع أضعف مما ورد في التوقعات السابقة, ومع انتشار سلالة «أوميكرون» الجديدة المتحورة من فيروس كوفيد-١٩, عادت البلدان إلى فرض قيود على الحركة. وأدى تصاعد أسعار الطاقة والانقطاعات في سلاسل الإمداد إلى ارتفاع التضخم واتساع نطاقه عن المستويات المنتظرة, ولا سيما في الولايات المتحدة وكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ومن المتوقع للنمو العالمي أن يسجل تراجعا من ٥,٩% في عام ٢٠٢١ إلى ٤,٤% في عام ٢٠٢٢ – بانخفاض قدره ٠,٥% لعام ٢٠٢٢, مما يرجع في معظمه إلى تخفيض التنبؤات لأكبر اقتصادين في العالم, كما أنه من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي إلى ٣,٨% في عام ٢٠٢٣.

ومن المتوقع أيضا أن يستمر التضخم المرتفع لفترة أطول مع استمرار الانقطاعات في سلاسل الإمداد وكذلك أسعار الطاقة المرتفعة في عام ٢٠٢٢. وبافتراض بقاء توقعات التضخم على مستوى جيد من الثبات حول الركيزة المستهدفة, فمن المتوقع أن ينخفض معدله تدريجيا مع انحسار الاختلالات بين العرض والطلب في عام ٢٠٢٢ واستجابة السياسة النقدية في الاقتصادات الكبرى.

وتميل الاحتمالات المتوقعة في السيناريو الأساسي وظهور متحورات جديدة من فيروس كوفيد-١٩ يمكن أن يطيل أمد الجائحة ويتسبب في تجدد الاضطرابات الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك, فإن انقطاعات سلاسل الإمداد, وتقلب أسعار الطاقة كلها يعني ارتفاع عدم اليقين بشأن التضخم ومسارات السياسات. ومع رفع الاقتصادات المتقدمة لأسعار الفائدة الرسمية, قد تظهر مخاطر على الاستقرار المالي وتدفقات رأس المال إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية, والعملات, ومراكز المالية العامة.

ونظرا لاستمرار سيطرة الجائحة بقوة على المشهد العالمي, فإن التركيز على استراتيجية صحية عالمية فعالة يكتسب أهمية بارزة أكثر مما كان عليه الحال في أي وقت مضى. وفي هذا السياق, من الضروري إتاحة اللقاحات والاختبارات التشخيصية والعلاجات على مستوى العالم بغية الحد من مخاطر ظهور متحورات أخرى خطيرة من فيروس كوفيد-١٩.

المصدر: صندوق النقد الدولي – يناير ٢٠٢٢

الإقتصاد المحلي

نظرة عامة عن الاقتصاد المحلى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الإصلاحية بهدف وضع الاقتصاد المصري على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية على استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي واستدامة مؤشرات المالية العامة وترشيد الاستهلاك وتوفير مصادر للتمويل دون الإخلال بالحدود الآمنة للدين العام. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية مع توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين وزيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصري ويساعد على تحسين جودة حياته اليومية.

حقق الميزان المالي الكلى للموازنة العامة للدولة نحو -٤ % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو - ديسمبر من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١, كما بلغ الميزان الأولى ٠,٠٥% من الناتج المحلي, ويمكن تفسير ذلك في ضوء ارتفاع الإيرادات بنحو ١٠,٣%, بينما ارتفعت المصروفات بنسبة تزيد بلغت نحو ١٥,٤%, مقابل نفس الفترة من العام السابق. حيث أنه على الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي, استطاعت الموازنة العامة للدولة تلبية زيادة مخصصات قطاع الصحة والتعليم, والاستثمارات الممولة من الخزانة, وزيادة الأجور, وتلبية مخصصات برامج الحماية الاجتماعية.

بلغ إجمالي الإيرادات نحو ٤٩٩,٦ مليار جنيه مصري خلال الفترة يوليو- ديسمبر من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١, لترتفع بنحو ٤٦,٧ مليار جنيه مصري بنسبة نمو ١٠,٣% حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٧٧,٤% من إجمالي الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ٢٢,٦%.

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٣٨٦,٩ مليار جنيه مصري لترتفع بنحو ٥٢,٦ مليار جنيه مصري (بنسبة زيادة ١٥,٧%) مقابل نفس الفترة من العام المالي السابق.

ارتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات السيادية بنحو ٢٢,٧ مليار جنيه مصري (بنسبة زيادة 5%) لتسجل ٦٤ مليار جنيه مصري خلال فترة الدراسة, مقابل نحو ٤١,٣ مليار جنيه مصري خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

ارتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ٣٠ مليار جنيه مصري (بنسبة زيادة ٢,١٠%) لتسجل ٣٢٢,٩ مليار جنيه مصري خلال فترة الدراسة, مقابل نحو ٢٩٣ مليار جنيه مصري خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

ومن أهم بنود الإيرادات الضريبية التي ساهمت في ارتفاع جملة الإيرادات ما يلى:

- ارتفاع المتحصلات الضريبية من ضريبة الدخل بنحو ٥,٤ مليار جنيه مصري (بنسبة زيادة ٧,٤%).
- ارتفاع المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ٢٤,٧ مليار جنيه مصري (بنسبة زيادة ١٤,٤%).
- ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١٨,٥ مليار جنيه مصري لتحقق ٥٠,٦ مليار جنيه مصري خلال فترة الدراسة, وذلك في ضوء ارتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة.
- وارتفاع المتحصلات من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٤ مليار جنيه مصري (بنسبة ٢٣,٩%).
- وقد حققت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ٢٢,٦%) من إجمالي الإيرادات.

المصدر: التقرير المالي لوزارة المالية – يناير ٢٠٢٢

التضخم

سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين للحضر, الذي أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ١٠ يناير ٢٠٢٢, معدل شهري سالب بلغ ٠,١% في ديسمبر٢٠٢١ مقابل معدل سالب بلغ ٠,٤% في ذات الشهر من العام السابق.

المصدر: البنك المركزي المصري – ديسمبر ٢٠٢١

استراتيجية الأعمال

المؤسسات المالية

قطاع المؤسسات المالية هو أحد اركان المجموعة المصرفية الدولية. حيث يقوم القطاع بالاتصال مع المؤسسات المالية المحلية والدولية التي تعمل مع البنك لتحقيق اهدافه.

تتركز الأهداف الرئيسية للقطاع في بناء وتدعيم وتوسيع شبكة المراسلين في جميع أنحاء العالم, وخصوصاً بعض الدول الأفريقية المستهدفة بما يساعد المصدرين على اختراق أسواقها الواعدة في ضوء خطة واستراتيجية الدولة في هذا الصدد. كما يعمل القطاع على جلب موارد بالعملات الأجنبية والمحلية بآجال زمنية مختلفة وبأسعار تنافسية ليتمكن البنك من توفيرها لعملائه.

يوفر القطاع مجموعة من المنتجات والخدمات بما في ذلك تمويل العمليات التجارية, التوسع في تقديم خدمات تعزيز الصادرات عن طريق مشاركة مخاطر عدم الدفع مع البنوك المحلية والخارجية, توفير الموارد المالية عن طريق التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية والبنوك العالمية للحصول على قروض بأفضل الشروط, ترتيب القروض المشتركة, تقديم الحلول المصممة التي تساهم في زيادة الأرباح التشغيلية للبنك وكذلك تنويع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك, بالإضافة إلى تسهيل وتيسير المعاملات والمتطلبات الخاصة بعملاء مصرفنا.

من المصانع التى يمولها البنك

ويتميز القطاع بالآتي:

- شبكة ضخمة ومتنوعة تضم أكثر من ١٠٠ بنك مراسل – بنوك محلية ودولية.
- علاقات قوية مع المؤسسات المالية الدولية.
- تقديم خدمات الائتمان وتمويل العمليات التجارية.

تمويل الشركات والقروض المشتركة:

١) تمويل الشركات:

ارتبطت استراتيجية قطاع تمويل الشركات والقروض المشتركة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ باستراتيجية البنك للأعوام الخمس ٢٠١٧ / ٢٠٢٢ كجزء لا يتجزأ من محاورها الست الأساسية وعلى وجه الخصوص محور تنمية الاعمال والذي يتضمن هدف مضاعفة المحفظة الائتمانية ومحور تنمية الصادرات ودعم المصدرين ومساندتهم بكافة الوسائل المتاحة من تمويل أو تقديم الخدمات الاستشارية المالية والتسويقية لهم أو دعم تواجدهم بالأسواق الخارجية وعلي وجه الخصوص أسواق افريقيا, مدعومة بالبروتوكولات / الاتفاقيات والمنتجات التي تم ابرامها خلال العام المالي.

وقد انعكس هذا بالإيجاب على المحفظة الائتمانية للقطاع وفقا لما يلي:

إجمالي المحفظة (الاستخدامات المباشرة / غير المباشرة / العملاء الجدد):

- بلغت نسبة النمو في إجمالي الاستخدامات المباشرة للعملاء بنهاية العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالي ١,٥% عن المحقق في ٣٠ يونيو٢٠٢٠ حيث ارتفع رصيد الاستخدام المباشر للمحفظة الائتمانية للقطاع بحوالي ٣٢٠ مليون جنيه مصري.
- ارتفع رصيد الاستخدامات الغير مباشرة إقفال ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ عن إقفال العام المالي ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ بحوالي ٢,٥ مليار جنيه مصري وبنسبة نمو بلغت نحو ٧١%.
- عزز القطاع خلال العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ تعاملاته مع كبار العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة متضمن عملاء رائدين في حجم النشاط التصديري بالنسبة لإجمالي أرقام أعمالهم.

من المصانع التى يمولها البنك

٢) القروض المشتركة

نجح تحالف مصرفي بقيادة مصرفنا بصفته المرتب الرئيسي الأولى والمنسق العام ووكيل التمويل والضمان وبمشاركة ٤ بنوك أخرى في ابرام عقد تمويل طويل الاجل بلغت قيمته الإجمالية ١,٥ مليار جنيه مصري لصالح شركة اركان بالم للاستثمار العقاري بغرض تمويل جزء من التكلفة الاستثمارية الخاصة بالمرحلة الأولى من مشروع ٢٠٥ بمدينة الشيخ زايد وهو يعتبر من أهم القروض المشتركة التي تم ترتيبها خلال العام في مجال التطوير والاستثمار العقاري.

كما شارك البنك ضمن تحالف مصرفي في توفير تمويل بمبلغ ١٢,٣ مليار جنيه مصري لشركة الغرابلى لتطوير ميناء أبو قير بالإسكندرية ويعد التمويل أكبر قرض مشترك تم ترتيبه خلال العام.

بلغت حصة مصرفنا من القروض المشتركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ حوالي ٥,٧ مليار جنيه مصري، وتتركز النسبة الأكبر منها في تمويل القطاع الصناعي.

وبناءً على ما سبق فإن استراتيجية قطاع تمويل الشركات والقروض المشتركة تهدف الى الاتي:

- الاستمرار في تنفيذ استراتيجية البنك التي تُولي أهمية خاصة لتدعيم النشاط التصديري.

- النمو في محفظة الإقراض وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للحدود الائتمانية الممنوحة لعملاء مصرفنا بالإضافة الى التوسع في منح العملاء الجدد مع التركيز على العملاء المصدرين.

من المشروعات التى يمولها البنك

مبادرة السداد النقدي لمستحقات المصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات

شارك البنك المصري لتنمية الصادرات بصرف مستحقات صندوق تنمية الصادرات لعدد ٨٠٦ مستفيد وذلك في الفترة من نوفمبر ٢٠٢٠ وحتى ديسمبر٢٠٢١ وتبلغ الحصة الاجمالية للبنك من المبادرة نحو 0,0 مليار جنيه مصري، وذلك في إطار توجهات الدولة لدعم الشركات العاملة في مجال التصدير ومساندتهم وبناءً على توجيهات السيد رئيس الجمهورية، حيث ساهمت المبادرة في دعم المصدرين في ظل الاثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا ولدور الشركات المصدرة الرئيسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

تعتبر الصناعات المتوسطة والصغيرة شريان الحياة للصناعات الكبرى فهي تغذيها بالخامات ومقومات الانتاج وبما يضمن لها استمرارية وانتظام العملية الانتاجية, كما أنها تساعد على تخفيف العبء على الصناعات الكبرى في توفير العملات الاجنبية اللازمة لتوفير خامات الانتاج من خلال شراؤها محلياً حيث ان الشركات الكبرى يعمل معها او مكمل لها ما يقرب من ٢٠ شركة من شركات الصناعات المتوسطة والصغيرة المغذية لها.

وإيمانا من البنك بأهمية شركات الصناعات المتوسطة والصغيرة وأثرها المباشر على تنمية الاقتصاد المصري وخلق المزيد من فرص العمل فقد اعتمدت استراتيجية البنك خطة للنهوض بهذا القطاع لتكمل بذلك سياسة وتوجهات الدولة والحوافز التي يقدمها البنك المركزي المصري للبنوك لتمويل هذا القطاع.

فقد كان للبنك الريادة بين البنوك في الاهتمام بالمشروعات المتوسطة والصغيرة حيث حرص على الاضطلاع بدوره في مساندة ذلك القطاع كما بادر في عام ٢٠٠٥ بتوقيع اتفاقية تعاون فني مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي وذلك لتقديم المعونة الفنية في مجال وضع النظم والسياسات وادوات تقييم المخاطر والاساليب الفنية الحديثة لكيفية منح وادارة الائتمان الخاص بالمشروعات المتوسطة والصغيرة وتدريب العاملين في هذا الشأن.

كما عمل البنك على توفير برامج تمويلية ميسرة ذات أسعار منخفضة لعملاء هذا القطاع حيث يقدم قروض مدعمة في مجالات البيئة والحاصلات الزراعية والثروة الداجنة والسمكية, هذا وإلى جانب الدعم المالي, يقوم البنك بدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة فنيا, كما يقوم بإمداد العملاء من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة بمجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية سواء تمويل متوسط الاجل لعمليات الاحلال والتجديد للمعدات والآلات أو تمويل قصير الأجل لتمويل رأس المال العامل في مختلف مراحل العملية الانتاجية بالإضافة الي الخدمات المصرفية الأخرى.

هذا ويبلغ حجم التمويل المتاح من البنك للمشروعات المتوسطة والصغيرة ٥٧٩٩ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ موزع على عدة قطاعات اقتصادية (صناعي – زراعي- تجارى- خدمي) وذلك على الرغم من المتغيرات الاقتصادية والسياسية خلال الفترة السابقة.

كما يقوم البنك بتمويل الجمعيات والمؤسسات التي تقوم بتقديم القروض متناهية الصغر لأصحاب المشروعات المتناهية الصغر وذلك بغرض مكافحة الفقر عن طريق تقديم التمويل متناهي الصغر وتوفير الخدمات المالية لتلك المشروعات بما يدعم التنمية المجتمعية بمفهومها الشامل. وذلك ايمانا من البنك وتكاملا مع سياسة الدولة الحالية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وهذا ما دعا البنك وقطاعات تمويل الصناعات المتوسطة والصغيرة بان تقوم بتفعيل دورها في المجال المجتمعي.

ترويج الصادرات والتجارة الخارجية

يهدف قطاع ترويج الصادرات والتجارة الخارجية الى تقديم حلول فريدة للتمويل التجاري بغرض زيادة حجم عملاء البنك وزيادة حصته من عمليات التجارة الخارجية بصفة عامة والتصدير بصفة خاصة وذلك من خلال تقديم خدمات غير مالية كأبحاث السوق والاستشارات الفنية وتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية في مجال عمليات التجارة الخارجية بغرض زيادة الوعي لدى العملاء الحاليين والمحتملين. كذلك تعزيز العلاقات مع سفارات عدة دول أفريقية وأجنبية لتحقيق الاستفادة القصوى من الدعم المعلوماتي والعمل بشكل وثيق مع الشركة المصرية لضمان الصادرات وكافة الجهات الأخرى. بالإضافة إلى التواجد في المؤتمرات والمحافل الدولية بما يحقق للبنك الميزة التنافسية والمكانة المتميزة في السوق.

انشطة وإنجازات القطاع خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٠ حتى ديسمبر ٢٠٢١

- الحصول على جائزة أفضل بنك في تمويل التجارة الخارجية للعام الثاني على التوالي من GTR Leaders وذلك بفضل الخدمات الغير المالية التي قدمها البنك بالإضافة الى زيادة حجم اعمال التجارة الخارجية.

- المشاركة في مبادرة دفع المستحقات المتأخرة لدعم المصدرين وذلك بتمويل النسبة الأكبر بين البنوك المختلفة بالتنسيق مع وزارة المالية.

- زيادة قاعدة عملاء البنك العاملين في مجال التجارة الخارجية وزيادة في العمولات المحصلة بنسبة تجاوزت ٢٠%.

- تنظيم عدة ورش عمل ومحاضرات لأعضاء المجالس التصديرية بهدف توعية الاعضاء بكل ما يخص عمليات التجارة الخارجية.

- المشاركة ورعاية المعارض المقامة لتنشيط و ترويج الصادرات المصرية بالتعاون مع المجالس التصديرية المختلفة (المجلس التصديري للصناعات النسيجيةStitching Egypt والمجلس التصديرى للصناعات الهندسيةHATS).

المشاركة في مبادرة جسور النصر لدعم المصدرين وفتح أسواق جديدة وذلك عن طريق نشر الوعي المعلوماتي للخدمات المقدمة من شركة جسور النصر للعملاء المصدرين.

المعاملات المصرفية

في ضوء التطور السريع والمستمر للقطاعين المالي والمصرفي، وتوجهات الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري نحو مجتمع غير نقدي يعتمد على الحلول الرقمية الوافية والمتكاملة, بجانب مبادرة البنك المركزي المصري للشمول المالي, قام البنك بتأسيس إدارة النقد في عام ٢٠١٩ كمرحلة اولي ثم تم التوسع عن طريق إنشاء قطاع المعاملات المصرفية في منتصف عام ٢٠٢١ مدعوما بأحدث إصدارات منصة الانترنت البنكي للشركات.

الأهداف الاستراتيجية لقطاع المعاملات المصرفية:

- تطوير خدمات ومنتجات رقمية جديدة لعملاء قطاع الشركات.
- الارتقاء بمستوي البنك ليصبح الرائد في السوق المصرفي المصري من منظور الخدمات الرقمية / الالكترونية للشركات.
- خلق مصادر جديدة للإيرادات والدخل عملا على زيادة ربحية البنك.
- تخفيض تكلفة التمويل.
- الارتقاء بتقديم خدمات مميزة لكبار عملاء الشركات من خلال تقديم خدمات / منتجات مختلفة ومميزة.
- العمل على وضع خطة واهداف للتحول الرقمي والميكنة مما يساعد على خفض تكاليف التشغيل وزيادة الكفاءة.
- ادخال منتجات وخدمات متنوعة لعملاء الشركات.

يمثل قطاع المعاملات المصرفية قسمين, إدارة النقد وإدارة شراء الأوراق المالية بالهامش:

١. إدارة النقد:

هي الإدارة المسؤولة عن توفير المنتجات والخدمات التي من شانها تلبية الاعمال التشغيلية اليومية للشركات من خلال تبسيط منظومة المعاملات البنكية وإعادة هيكلة منظومة المدفوعات والتحصيلات, ذلك بجانب إدارة راس المال العامل ورفع كفاءة الاستثمار من خلال آليات وخدمات القنوات الالكترونية المختلفة.

من اهم مسؤوليات الإدارة أيضا العمل على التحول الرقمي لعملاء البنك من قطاع الشركات.

٢. إدارة شراء الأوراق المالية بالهامش:

أنشأ قطاع المعاملات المصرفية إدارة شراء الأوراق المالية بالهامش لتلبية توقعات العملاء من خلال تقديم منتجات / خدمات جديدة ولخلق مصادر جديدة هدفها زيادة ربحية البنك.

تندرج خدمة شراء الأوراق المالية بالهامش تحت مظلة المنتجات المتعلقة بالأصول والتي تهدف الي زيادة القوة الشرائية للمستثمر من خلال الاستفادة من مركز مالي أكبر مما يسمح به مركز العميل المالي الأساسي.

يتم ذلك عن طريق الدخول في اتفاقية تسهيل / قرض قصير الاجل مع البنك بضمان محفظة من الأسهم و/ او السندات الحكومية المحددة مسبقاً.

الأنشطة الاستثمارية

أولاً: المساهمات الرأسمالية:

بلغ صافي استثمارات البنك في أسهم وصناديق استثمار رأسمالية وصكوك في نهاية العام المالي موضوع التقرير ١,٤ مليار جنيه مصري، بزيادة قدرها ٩% وقد تم خلال العام المالي:

- فيما يخص الاستثمارات الاستراتيجية قام البنك بزيادة استثماراته في إحدى الشركات التابعة - شركة إي بي إي للتخصيم بنسبة قدرها ١٥% لتزيد نسبة مساهمة البنك إلى ٧٥% من إجمالي رأس المال المصدر والمدفوع، حيث تقدم الشركة مجموعة متكاملة من برامج تخصيم التصدير وتخصيم الاستيراد والتخصيم المحلي سواء مع حق الرجوع على البائع أو بدون حق الرجوع على البائع.
- أضاف البنك إلى محفظة استثماراته نوعاً جديداً من الاستثمارات وهى الصكوك، وقد مثلت الصكوك نسبة ١٨,١% من محفظة الاستثمارات القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.
- كما نجح البنك في إيجاد فرص جيدة للخروج من استثمارات وصلت لمرحلة النضج بنسبة تصل إلى ٩,٣% من حجم المحفظة. كما نجح البنك أيضا في تخفيض استثماراته في صناديق الاستثمار الرأسمالي (Private Equity Funds) بنسبة ١٣% تقريباً خلال العام الحالي نتيجة بيع بعض الاستثمارات المدرجة ضمن محافظ صناديق الاستثمار الرأسمالي.
- حقق فندق أوبروي سهل حشيش المملوك لإحدى الشركات التابعة للبنك الفوز بعدة جوائز منها جائزة Ist Grand Hotel Champion لعام ٢٠٢١ من الموقع العالمي Traveler Made، كما حصل الفندق على جائزة من موقع Booking.com اكبر موقع في العالم لحجز الفنادق مباشرة من النزلاء، وحقق الفندق الفوز من خلال أفضل مستوى من الخدمة والرفاهية فضلا عن موقعه المتميز وتصميمه الفريد. كما تم ترشيح فندق أوبروي سهل حشيش من قبل The Telegraph UK من ضمن قائمة بأحسن الفنادق في مصر.
- تم الاستلام النهائي - من المقاولين - للفندق الجديد «باراديسوس» (٢٠٤ غرفة بمستوى ٤ نجوم)، المقام على الأرض المخصصة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمنطقة دشة الضبعة بسهل حشيش – الغردقة.

ثانياً: صناديق الاستثمار:

(أ) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الأول - الخبير:

صندوق أسهم تقوم بإدارته شركة ازيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية منذ ١ أكتوبر ٢٠٢١ وبلغ عدد الوثائق القائمة بنهاية العام المالي موضوع التقرير ١٠٠,٢٥٠ وثيقة منها ٧٩١٩١ وثيقة مملوكة للبنك، وبلغت القيمة الاستردادية للوثيقة ١٣٥,٧٢ جنيه مصري مقارنة بقيمتها الإسمية في نشرة الاكتتاب وقدرها ٣٣,٣٣ جنيه مصري.

ويتميز الصندوق بعدم تحمل العميل أية مصاريف لعمليات الشراء أو الاسترداد، وسرعة متابعة سعر الوثيقة ومتابعة الرصيد والشراء والاسترداد من خلال فروع البنك أو الكترونياً من خلال الانترنت البنكي، كما يتيح الصندوق فرصة الاقتراض بضمان الوثائق طبقاً للقواعد السائدة بالبنك.

(ب) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني - النقدي:

صندوق نقدي تقوم بإدارته شركة ازيموت مصر لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية. وبلغ عدد الوثائق القائمة بنهاية العام المالي موضوع التقرير ١,٦٩٠,٧٧٥ وثيقة منها ٣٩,٤٤٠ وثيقة مملوكة للبنك، وبلغت القيمة الاستردادية للوثيقة ٤٣٥,٤٢٦٧ جنيه مصري مقارنة بقيمته الإسمية وقت الإصدار وقدرها ١٠٠ جنيه مصري.

ويتميز الصندوق بإعفاء العائد من الضرائب وعدم تحمل العميل أية مصاريف لعمليات الشراء أو الاسترداد، وسرعة متابعة سعر الوثيقة ومتابعة الرصيد والشراء والاسترداد من خلال فروع البنك أو الكترونياً من خلال الانترنت البنكي. كما يتيح الصندوق فرصة الاقتراض بضمان الوثائق طبقاً للقواعد السائدة بالبنك.

(ج) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث – كنوز:

صندوق من نوع تخصيص الأصول تقوم بإدارته شركة برايم انفستمنتس لإدارة الاستثمارات المالية. وبلغ عدد الوثائق القائمة بنهاية العام المالي موضوع التقرير ٥٢,١٨١ وثيقة منها ٥٠٠٠٠ وثيقة مملوكة للبنك، وبلغت القيمة الاستردادية للوثيقة ١٨٥,٣٩٢٩ جنيه مصري مقارنة بقيمته الإسمية للوثيقة وقت الإصدار وقدرها ١٠٠ جنيه مصري.

ويتميز الصندوق بعدم تحمل العميل أية مصاريف لعمليات الشراء أو الاسترداد، وسرعة متابعة سعر الوثيقة ومتابعة الرصيد والشراء والاسترداد من خلال فروع البنك أو الكترونياً من خلال الانترنت البنكي. كما يتيح الصندوق فرصة الاقتراض بضمان الوثائق طبقاً للقواعد السائدة بالبنك.

الخـــزانـة

- بلغ حجم محفظة الأذون والسندات الحكومية بجميع العملات ١٨,٦ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقابل ١٣,٢ مليار جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ بزيادة بلغت ٤١,٤%.
- بلغ حجم الودائع لدى البنوك بجميع العملات ما يعادل ٧,٩ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقابل مبلغ ٤,٧ مليار جنيه مصري في نهاية العام المالي السابق بمعدل نمو ٧٠%.
- في مجال المتعاملين الرئيسيين بلغت الإيرادات المحققة من عمولات نشاط المتعاملين الرئيسيين ٤,٩ مليون جنيه مصري كما بلغ حجم القبول في عطاءات وزارة المالية في الأذون والسندات الحكومية ٥٤,٩ مليار جنيه مصري وبما يعادل ١٥٦% من حجم التغطية المطلوبة من قبل وزارة المالية وفقا لنصيب مصرفنا كمتعامل رئيسي.
- بلغ صافي ربح التعامل في الأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوي ٣٨,٨ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقابل ١٠,٣ مليون جنيه مصري في نهاية العام المالي السابق بمعدل نمو بلغ ٢٧٦,٧% من خلال حجم تداول بلغ ٢٦٧,١ مليار جنيه مصري مقابل ٧٠ مليار جنيه مصري في نهاية العام المالي السابق وذلك بمعدل نمو بلغ ٢٨١,٥%.
- حققت عمليات أرباح تداول النقد الأجنبي عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٢٠٣,٦ مليون جنيه مصري مقابل ١١٩,٧ في العام المالي السابق بمعدل زيادة ٧٠,١% بالإضافة الى زيادة حجم عمليات تداول عملات اجنبية مقابل الجنيه المصري لصالح عملاء البنك من ٢,٥ مليار دولار امريكي خلال العام المالي السابق الى ٤,٧٦ مليار دولار أمريكي بمعدل نمو ٩٠,٤%.

العمليات المصرفية المركزية

تم ابلاغ اعتمادات تصدير لعملاء البنك بإجمالي مبلغ ١٠,٨٤٢ مليار جنيه مصري، تم تعزيز جزء منها بمبلغ ٤,٦٣١ مليون جنيه مصري بنسبة ٤٣%, وهذه النسبة تعتبر من أعلي النسب الموجودة على مستوي البنوك المصرية في تعزيز الاعتمادات المستندية –تصدير, وهو ما يعكس بصورة مباشرة قدرة مصرفنا والكفاءات الموجودة بالقطاع المصرفي علي تحمل المسئولية حيث أن تعزيز الاعتمادات يلقي بكافة المسئوليات على عاتق البنك وتحمله لكافة المخاطر حال عدم السداد تجاه المصدر المصري لأية أسباب تتعلق بالمستندات ومطابقتها لشروط الاعتماد.

تم تنفيذ عمليات شحن - حصائل تصدير من خلال البنك خلال تلك الفترة بحوالي٦٠,٥٩٠ مليار جنيه مصري. وقد قام البنك بعمليات خصم مستندات الشحن – تصدير بمبلغ ١,٢٥٧ مليون جنيه مصري، ودفعها للمصدرين قبل تواريخ استحقاقها وذلك تشجيعاً للمصدرين لحصولهم على قيمة المستندات فور إتمام عملية الشحن دون الانتظار لورود الحصيلة من الخارج.

الارتقاء بالنواحي الفنية لعمليات التجارة الخارجية عن طريق إلحاق العاملين بالدورات التدريبية المقدمة من المعهد المصرفي المصري تحت إشراف البنك المركزي المصري، والتي تم اجتيازها من قبل العاملين بالقطاع بنسبة نجاح ١٠٠%.

التجزئة المصرفية وشبكة الفروع

قاعدة العملاء

زاد عدد العملاء من ٥٥,٢٥٢ عميل في يونيو ٢٠٢٠ لتصل الي ٩٨,٧٥٧ عميل في ديسمبر ٢٠٢١ بمعدل نمو ٧٨,٧% بزيادة تبلغ ٤٣,٥٠٥ عميل.

ودائع العملاء

لقد استطاعت التجزئة المصرفية على إدارة واكتساب رؤوس أموال جديدة في محفظة الودائع حوالي ١٦ مليار جنيه مصري مما ساهم بزيادة ٣٦% من اجمالي الزيادة بمحفظة الودائع بالبنك والتي بلغت ٤٥%, محققا زيادة بلغت ٦٧% بمحفظة التجزئة المصرفية في ديسمبر ٢٠٢١.

قروض التجزئة المصرفية

استطاعت التجزئة المصرفية زيادة محفظة القروض حوالي ٢,٢ مليار جنيه مصري بزيادة بلغت ١٤٥% بمحفظة التجزئة المصرفية في ديسمبر٢٠٢١.

البطاقات الائتمانية:

تم مضاعفة عدد البطاقات, حيث تم زيادة عدد بطاقات الائتمان من ٥٣٣٩ بطاقة في يونيو ٢٠٢٠ الى ١٣٥٩٩ بطاقة في ديسمبر ٢٠٢١؛ بزيادة ٨٢٦٠ كارت وبمعدل نمو ١٥٤,٧%, مع زيادة الاستخدام الخاص بالبطاقات بنسبة ٥٨% لتصل الى ٣٨ مليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢١.

المنتجات والخدمات المصرفية الرقمية

تم اصدار العديد من المنتجات والخدمات الرقمية, مع تمكين العملاء من الحصول عليها وإتاحة استخدامها بسهولة وذلك عن طريق:

أولا: المحافظ الإلكترونية:

- امكانية التسجيل والتفعيل الذاتي لعملاء البنك.
- امكانية السحب والإيداع للمحافظ الإلكترونية من خلال الصرافات الآلية.
- إمكانية استقبال التحويلات المحلية ACH.

ثانيا: الانترنت البنكي:

- امكانية التسجيل والتفعيل الذاتي لعملاء البنك.
- تفعيل خدمة التحويلات الخارجية باستخدام الرقم المصرفي الموحد IBAN.
- إمكانية ارسال تحويلات ACH الي المحافظ الالكترونية المصدرة من بنوك او مؤسسات أخرى والمشتركة في شبكة ميزة ديجيتال.

ثالثا: الصراف الالي التفاعلي:

- تم اضافه عدد ٢ صرافات آلية تفاعلية لدى البنك في فرعي (المهندسين والميرغني).

- تم تفعيل الخدمة لموظفي البنك فقط.

رابعا: الصرافات الآلية:

وصول اجمالي الصرافات الآلية الي ٧٤ صراف آلي في الخدمة (عدد ٤٤ صراف آلي بفروع البنك - عدد ٣٠ صراف آلي خارجي).

وجاري التوسع في شبكة الصراف الآلي وفقا لمبادرة البنك المركزي المصري والتي يساهم بها البنك لدعم العملاء الحاليين والجدد لتلبية احتياجاتهم المالية عبر خدمات الدفع الإلكتروني.

شبكة الفروع:

جاري التوسع في شبكة الفروع الخاصة بالبنك من خلال فتح فروع جديدة لتغطية كافة جمهورية مصر العربية من الناحية الجغرافية بعد التعاقد مع شركةADHOC لتحديد أفضل الأماكن الجغرافية التي يحتاج البنك للتوسع فيها خلال الفترة القادمة.

وتم افتتاح 0 فروع للبنك من بداية السنة المالية يونيو ٢٠٢٠ (المنصورة توريل، الزقازيق، المنيا، شبين الكوم، الميرغني) منهم ٣ فروع الكترونية، حيث ينقسم الي فرع الكتروني وفرع يتعامل بالطرق المتعارف عليها، ليصل اجمالي عدد فروع البنك الي ٤٣ فرع.

إدارة البيع المباشر:

تم انشاء إدارة البيع المباشر كعنصر أساسي في قطاع التجزئة وذلك لزيادة نسبة الاستحواذ على العملاء الجدد وتقديم منتجات البنك لغير عملاء البنك، هذا وقد نجحت ادارة البيع المباشر في تحقيق الأهداف المنشودة في مدة زمنية قصيرة وذلك بخلق محفظة قروض بإجمالي مبلغ ٩٥٤ مليون جنيه مصري (قروض سيارات ٧٥٣ مليون جنيه مصري، قروض شخصية ٢٠١ مليون جنيه مصري).

تطوير المنتجات:

تم تطوير جميع المنتجات الحالية للبنك وإطلاق منتجات وبرامج جديدة من خلال المسابقات والحملات التسويقية والبرامج والخدمات.

تميز الأعمال وجودة الخدمة:

إعادة هيكلة وحدات خدمة العملاء من خلال زيادة عدد العاملين وإطلاق ٣ خدمات جديدة والتي من خلالها يتم تحديد وتقييم ولاء العميل, المجهود المبذول من قبل العميل, ومدى رضاء العميل عن خدمات البنك.

- وحدة تفعيل بطاقات الائتمان: تم تفعيل ٦٣% من اجمالي البطاقات الائتمانية لدى البنك.

- وحدة استطلاع الرأي ونتائجه حتى الان كالاتي: ولاء العميل ٦١%, مدى رضاء العميل عن الخدمات ٩٢%, والمجهود المبذول من قبل العميل ٨%.

- وحدة المكالمات الترحيبية.

- إطلاق بطاقة تقييم الخدمة والتي من خلالها يتم قياس مدى جودة الخدمة المقدمة عن طريق قطاعات التجزئة المختلفة.

- تطبيق اجراءات المدفوعات الالكترونية المحلية مما ادت الي دعم وتسهيل جميع التحويلات المحلية والخارجية.

معالجة الديون الغير منتظمة

يتبنى قطاع معالجة الديون استراتيجية واضحة للتعامل مع حسابات العملاء التي تدار من خلاله, تقوم على ركيزة أساسية وهي التعامل بإيجابية مع كافة الحالات التي تعاني من التعثر, وتقديم المشورة والمساعدة لإدارة هذه الحالات للخروج من أزمتها, والحفاظ على استمرارية النشاط, لحفظ فرص العمل التي تتيحها هذه الكيانات وهو ما يتماشى مع السياسة التي يتبناها البنك المركزي المصري, وذلك من خلال الآتي:

- اقتراح ومناقشة واتمام تسويات.
- عمل جدولة تتناسب مع قدرة العملاء على السداد وتتماشى مع التدفقات النقدية للنشاط.
- تقديم كافة أشكال الدعم للعملاء سواء من خلال الاستشارات المالية أو ضخ تمويل جديد, وبشرط توافر الجدية والالتزام من جانب العملاء.

وقد نجحت الإدارة من خلال هذه السياسة في تخفيض نسبة الديون المتعثرة من ٦,٥% في ٣١ ديسمبر٢٠١٦ الى ٣,٣% في ٣١ ديسمبر٢٠٢١, من إجمالي المحفظة, كما نجحت في تحصيل حوالي ٨٦٩ مليون جنيه مصري من الديون المتعثرة خلال نفس الفترة.

الإنجازات خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠:

- تم إبرام تسويات لعدد ٨ عملاء يبلغ صافي مديونيتهم ٢٢٢ مليون جنيه مصري.

- تم تحصيل مبلغ ١٠٣ مليون جنيه مصري تشمل:

٥٢ مليون جنيه مصري من عملاء محفظة الديون المتعثرة.

١٩ مليون جنيه مصري من عملاء الإعدام.

٣٢ مليون جنيه مصري من بيع الأصول التي آلت ملكيتها للبنك, محققة ربحية بلغت ٨,٢ مليون جنيه مصري.

تم تعزيز المخصص بمبلغ ٤٩ مليون جنيه مصري ليدعم مخصص عملاء اخرين.

قطاع متابعة الائتمان والاستثمار

هو أحد قطاعات مجموعة المخاطر الشاملة والتي تدعم الرقابة على الأنشطة الائتمانية والاستثمارية التي تقوم علي أساس مركزية المنح، وهو أحد الجهات المعنية بالحد من مخاطر النشاط الائتماني والاستثماري بالبنك والمسئولة عن إصدار مؤشرات الإنذار المبكر بهدف الحد من الخسائر المحتملة وتطبيق الأسس والقواعد الواردة بكل من السياسة العامة للائتمان والسياسة الاستثمارية والالتزام بالتعليمات الرقابية الخاصة بالبنك المركزي المصري بالاشتراك مع القطاعات ذات العلاقة.

وخلال الفترة من شهر يوليو ٢٠٢٠ حتى شهر ديسمبر ٢٠٢١ تم انجاز التالي:-

تعديل الهيكل الوظيفي بالقطاع مما يضمن احكام الرقابة وسرعة الأداء ومساندة الائتمان (شركات / أفراد) مما يحقق نمو المحفظة وزيادة الارباح.

يتضمن القطاع الإدارات التالية:

- إدارة المستندات (شركات).
- إدارة تفعيل الحدود الائتمانية.
- إدارة متابعة الغرض من التسهيل.
- إدارة التقارير والمتابعة.
- إدارة القروض متوسطة وطويلة الأجل والقروض المشتركة.
- إدارة المعلومات الائتمانية والخاصة بمتطلبات البنك المركزي المصري.
- إدارة المتابعة الخاصة بمنتجات الأفراد والتي تقوم بمراجعة مستندات وتفعيل قروض منتجات الأفراد.

قام القطاع بدور رئيسي في مبادرة وزارة المالية الخاصة بالمصدرين:

- مبادرة دعم المصدرين بالتعاون مع وزارة المالية والبنك المركزي المصري والتي شارك بها كلا من البنك الأهلي المصري – بنك مصر – بنك القاهرة والبنك المصري لتنمية الصادرات بإجمالي مبلغ ٢٣ مليار جنيه مصري.

- بلغت حصة مصرفنا ٦,٥ مليار جنيه مصري: (عدد العملاء اللذين تم الصرف لهم حتى شهر ٢٠٢١/١٢ عدد ٨٤٢ عميل، بإجمالي ٦,٠٠٨ مليار والمتبقي من حصة البنك ٤٩١ مليون جنيه مصري).

مراكز العملاء

- لا يتم طباعة مراكز العملاء, حيث يتم حاليا كتابة كافة الطلبات على المركز دون طباعة مع حفظها على ملفات مشتركة, وبذلك تم توفير الوقت والجهد والحفظ وتكاليف الطباعة حيث تم توفير تكلفة طباعة أكثر من ألف ورقة تقريبا يوميا.

- تم توفير الوقت والجهد عن طريق إعداد نظام الكتروني محاسبي يسمح بسداد ومد اجل ايصالات الأمانة مجمعة يوميا بدلاً من كل إيصال على حدة.

- تم الانتهاء من العديد من المشروعات التي تلبي المتطلبات الجديدة للإقرار لدى البنك المركزي المصري والشركة المصرية للاستعلام الائتماني وتضمن التزام البنك بالإقرار عن العملاء المنتظمة وغير المنتظمة وكذلك متابعة متطلبات البنك المركزي المصري لزيادة نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة لنسبة ٢٥%.

- تم تنفيذ نظام الاقرارات الشهرية للبنك المركزي المصري الجديد والتنسيق مع جميع قطاعات البنك (المخاطر والمالية) للانتهاء من مشروع الاقرارات الجديد بنهاية شهر يناير ٢٠٢١.

- المشاركة بمشروع الإقرار آليا عن تهميش واعدام البطاقات الائتمانية بمصرفنا لدى شركةIscore والبنك المركزي المصري.

- الانتهاء من الإقرار عن التسهيلات غير المباشرة لدى الشركة المصرية للاستعلام الائتماني بالتنسيق مع قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات داخليا رغم صعوبة المشروع حيث لجأت أغلب البنوك فيه الى موردين خارجين وبذلك تم التوفير في التكاليف والتي تقدر بآلاف الدولارات.

- اعداد تقرير نسبة ٢٥% من المشروعات المتوسطة والصغيرة بصفة شهرية للعرض على الإدارة العليا.

- الانتهاء من الإقرار عن عملاء الديون المعدومة وكفلائهم لدى الشركة المصرية للاستعلام الائتماني.

- متابعة الائتمان والانتهاء من تسجيل حوالى ١٨١ شركة متوسطة وصغيره لدى الشركة المصرية للاستعلام الائتماني)برنامج SME Grading) وجارى استكمال تسجيل باقي الشركات.

- الانتهاء من نقل حوالي ٨٥% من الأطراف المرتبطة لدى مصرفنا على النظام الجديد للبنك المركزي المصري.

- مقارنة ملف ال IScore مع الاقرارات الشهرية وبحث الفروق وتعديلها مع الإدارات المعنية بصفة شهرية.

- انشاء خانات جديدة بملف ال Oracle لإضافة الكفلاء للإقرار عن الكفلاء بملف ال IScore وفقا لمتطلبات البنك المركزي المصري I-score

تم تنفيذ العديد من التعديلات بما يحقق سرعة الأداء واحكام الرقابة وكذا توفير الوقت والجهد لبعض الاعمال اليومية بالقطاع منها:

- اقتراح وتنفيذ والعمل بنظام العقد الموحد للتسهيلات الائتمانية (تم الموافقة على العمل بالعقد الموحد للتسهيلات في سبتمبر ٢٠١٩ وتم ادراجه على الموقع الإلكتروني الداخلي للبنك Portal والعمل به اعتبارا من يوليو٢٠٢٠ مما كان له عظيم الأثر في تخفيض المخاطر التشغيلية والقانونية وتوفير الجهد والوقت, وتحسين الخدمة المقدمة للعملاء.

- استحداث وتطبيق نظام إجراءات عمل وكذا تطبيقه آليا للتسهيلات الائتمانية للمقاولات لإحكام الرقابة على نظام الصرف للمقاولات.

تنفيذ ومسانده خطة البنك في التوسع في القروض المشتركة:

القروض المشتركة (كبنك مدير / رئيسي):

- اركان
- بارونز كورت

القروض المشتركة (كبنك مشارك):

١- الغرابلى
٢- المراسم (مجمع السويس)
٣- المصرية للحديد الإسفنجي
٤- فرست ديزاين
٥- اورا

- التوسع في نشاط التخصيم.
- التوسع في نشاط قروض التمويل العقاري.
- التوسع في نشاط التأجير التمويلي.
- تنفيذ مبادرة البنك المركزي المصري بشأن تأجيل مستحقات العملاء من أقساط وفوائد خلال فترة جائحة الكورونا كوفيد -١٩ لمدة ٦ أشهر.

إدارة حفظ المستندات:

تم توفير وسيلة انتقال آمنة (التعاقد مع شركة نقل أموال) لنقل كافة مستندات المديونية / الموافقات الائتمانية لعملاء البنك بالكامل (افراد / شركات) من مقر المركز الرئيسي الي خزينة القطاع والعكس وتم التأمين ضد خيانة الأمانة على أمناء العهد بدلا من نقلها بسيارات البنك وتعريض المستندات لخطر الحريق / السطو.

إعداد التقارير الرقابية الإضافية وذلك لمزيد من الاحكام والانذار المبكر:

- تقرير عملاء المنح الجديد.
- تقرير تعديل معدل مخاطر العملاء خلال العام الائتماني.
- متابعة تحديث السجلات التجارية المنتهية السريان (مدة 0 سنوات) وكذا التي مر على تاريخ إصدارها أكثر من ٦ شهور.
- متابعة يومية لوثائق التامين المنتهية لتجميد الحسابات.
- تقرير بالعمليات المحددة المدة ومتابعة تاريخ سدادها وكذا تقرير تأجيل المستحقات لمتابعة مراكز العملاء في عملية السداد.
- تقرير جديد عن عملاء المقاولات لسهولة حصرهم.
- تقرير عن العملاء الذين تم تحويلهم الى قطاع معالجة الديون وتاريخ التهميش.
- تقرير متابعة ورود قائمة الموردين للعملاء الذين يتم تفعيل موافقاتهم الائتمانية قبل استلامها.
- تقرير متابعة العملاء الممنوح لهم تسهيلات بضمان صناديق استثمار البنك لكفاية الضمانة المتحفظ عليها .

بالإضافة الى مشاركة جميع الوحدات بالقطاع لإعداد متطلبات تحديث النظام الالي بالبنك.

مجموعة المخـــاطر

▪ يكمـن الهـدف والـدور الرئيسـي لمجموعـة المخاطـر فـي حمايـة العمـلاء, الأعمـال والنشـاط, الزمـلاء, المسـاهمين والمجتمعـات التـي يخدمهـا البنـك تزامنـاً مـع العمـل علـى دعـم اسـتراتيجية البنـك وتوفيـر التنميـة المسـتدامة.

الإطار العام وبيان مستوي المخاطر:

▪ يتضمـن بيـان مسـتوي المخاطـر المقبـول مؤشـرات قياسـية ومؤشـرات نوعيـة أخـري لقيـاس المخاطـر لوضـع الحـدود القصـوى علـى مختلـف الأنشـطة الرئيسـية بالبنـك.

▪ العمل على تدعيم وتعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك, نسب السيولة والمركز المالي.

▪ الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها والتعليمات الرقابية.

▪ الرقابة الفعالة للحد من المخاطر التي قد تنشأ من مختلف أنشطة البنك.

قطاع مخاطر الائتمان

▪ يتولـى قطـاع مخاطـر الائتمـان بالبنـك دراسـة وتقييـم المخاطـر الائتمانيـة لكافـة الأدوات الماليـة التـي تتعـرض لمخاطـر الائتمـان بالتوافـق مـع خطـة البنـك الاسـتراتيجية نحـو النمـو وزيـادة حجـم المحفظـة مـع الحفـاظ علـى مسـتوي درجـة المخاطـر للمحفظـة ككل ومعـدل الديـون الغيـر منتظمـة لإجمالـي التسـهيلات والقـروض بالمحفظـة الائتمانيـة.

▪ تـم الانتهـاء مـن التطبيـق الشـامل لنظـام تقييـم مخاطـر الائتمـان بالتعـاون مـع أحـد مؤسسـات التصنيـف العالميـة بهـدف تطويـر عمليـة التقييـم لعمـلاء الائتمـان ودعـم اتخـاذ القـرار الائتمانـي ومواكبـة المعاييـر الدوليـة والتعليمـات الرقابيـة ضمـن منظومـة تطويـر شـاملة وربطهـا بنظـام التطبيقـات المصرفيـة "End-to-End Process".

▪ المراجعـة الدوريـة واختبـار النمـاذج الداخليـة لقيـاس وتقييـم مخاطـر الائتمـان بعـد انتشـار جائحـة كورونـا بهـدف تعديـل النظـرة المسـتقبلية مـع التأكـد والتحقـق مـن سـلامة المنهجيـة المسـتخدمة فـي نمـاذج القيـاس.

▪ المسـئولية عـن اجـراء دراسـة اختبـارات الضغـط بصفـة دوريـة لقيـاس مـدي قـدرة البنـك علـى مواجهـة الخسـائر المحتملـة مـع دراسـة أثـر تداعيـات فيـروس كورونـا علـى كافـة الأنشـطة ومراكـز العمـلاء وقدرتهـم علـى السـداد.

▪ تـم الانتهـاء بنجـاح مـن إعـادة هيكلـة قطـاع مخاطـر الائتمـان ليشـمل الرقابـة علـى مختلـف قطاعـات الأعمـال بالبنـك.

▪ تـم الانتهـاء مـن وضـع معاييـر خاصـة بتقييـم مخاطـر مختلـف الصناعـات ووضـع حـدود قصـوى بنـاءاً عليهـا علـى مختلـف الأنشـطة والقطاعـات الاقتصاديـة المسـتهدفة.

إدارة المخاطر التشغيلية

إدارة المخاطر التشغيلية هي أحد الوظائف الرئيسية لمجموعة إدارة المخاطر بالبنك حيث نشأت في ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ مـع تطبيـق إطـار عمـل يرتكـز علـى التنسـيق بيـن قطـاع المخاطـر التشـغيلية وقطاعـات البنـك لتحديـد وتحليـل ومراقبـة عناصـر المخاطـر التشـغيلية بأنشـطة البنـك.

تـدار المخاطـر التشـغيلية بالبنـك مـن خـلال إطـار عمـل يقـوم علـى الشـفافية والمسـاءلة والرقابـة المسـتقلة بمـا يسـاهم فـي تحديـد ملامـح المخاطـر التشـغيلية المصاحبـة للأنشـطة وتحديـد مسـبباتها ومؤشـرات الإنـذار المبكـر بشـكل اسـتباقي لضمـان الإجـراءات التصحيحيـة ووضـع الضوابـط اللازمـة لمعالجـة الأسـباب وتحقيـق رقابـة فعالـة للحـد مـن المخاطـر.

يقـوم البنـك بدعـم إطـار العمـل بالسياسـات والإجـراءات الشـاملة والتـي بدورهـا تسـاعد علـى رصـد, تقييـم والتحكـم فـي المخاطـر التشـغيلية, ويتـم تحديثـه بصفـة دوريـة أخـذا فـي الاعتبـار تعليمـات الجهـات الرقابيـة ومتطلبـات إدارة التغييـر لتقييـم وضمـان فعاليـة الضوابـط.

وفـي إطـار الاتسـاق مـع أهدافـه واسـتراتيجيته, يحـرص البنـك علـى تقييـم المخاطـر التشـغيلية المرتبطـة بتقديـم خدمـات مصرفيـة أو منتجـات جديـدة وخاصـة ذات الطبيعـة الإلكترونيـة, حيـث يتـم تحديـد وتقييـم المخاطـر التشـغيلية المصاحبـة للخدمـات أو المنتجـات مشـتملا مخاطـر الالتـزام مـع تحديـد الإجـراءات اللازمـة التـي تضمـن تقديـم خدمـة مصرفيـة جيـدة وآمنـة لعمـلاء البنـك.

وتقـوم المخاطـر التشـغيلية بالتركيـز علـى تحديـد الأسـباب الجذريـة لكافـة الأحـداث التشـغيلية, وتقييـم كفايـة الضوابـط وقيـاس مـدى فعاليتهـا, بالإضافـة إلـى متابعـة الأحـداث الخارجيـة للتأكـد مـن مـدى كفايـة الضوابـط للحـد مـن المخاطـر التشـغيلية, إلـى جانـب تحديـث قاعـدة بيانـات أحـداث الخسـائر التشـغيلية.

يعتمـد البنـك علـى عـدة محـاور فـي عمليـة تقييـم المخاطـر التشـغيلية من أهمهـا التقييـم الذاتـي للمخاطـر التشـغيلية والضوابـط, متابعـة الأحـداث التشـغيلية ومؤشـرات المخاطـر التشـغيلية. كمـا يتـم متابعـة وتقييـم اتجـاه مؤشـرات المخاطـر الرئيسـية للأنشـطة المختلفـة علـى مصفوفـة المخاطـر أخـذا فـي الاعتبـار الحـدود المقبولـة للمخاطـر مـن قبـل البنـك وتحديـد المؤشـرات مرتفعـة المخاطـر بمـا يسـاهم فـي تحديـد الضوابـط اللازمـة للحـد مـن ارتفـاع تلـك المؤشـرات بالإضافـة إلـى التوافـق مـع الحـدود المقبولـة مـن المخاطـر والمتسـقة مـع عمليـة التقييـم الداخلـي لكفايـة رأس المـال.

إدارة استمرارية الأعمال

اسـتمرارية الأعمـال هـي ضمـان قـدرة البنـك علـى الاسـتمرارية فـي تقديـم المنتجـات والخدمـات بمسـتويات مقبولـة ومحـددة مسـبقًا تحـت ظـروف متعـددة.

ويهـدف البنـك إلـى تهيئـة بيئـة آمنـة لموظفيـه وعملائـه, لـذا فـإن خطـط مواجهـة الطـوارئ والإخـلاء ومجابهـة الحـالات الطارئـة مصممـة وفقـا لأفضـل الممارسـات والخبـرات السـابقة بهـدف مواجهـة أي حـدث طـارئ قـد يعـرض موظفـي البنـك وفروعـه وأصولـه لخطـر مـادي.

لـذا صممـت خطـط اسـتمرارية الأعمـال وخطـط الإخـلاء لحمايـة العنصـر البشـري فـي المقـام الأول، وكـذا حمايـة الأصـول والممتلـكات وحقـوق المسـاهمين، إلـى جانـب المسـاهمة فـي اسـتعادة بيئـة العمـل المناسـبة لعـودة الأنشـطة للوضـع الطبيعـي فـي أسـرع وقـت ممكـن.

كمـا تـم إعـداد سـيناريوهات الحظـر الشـامل خاصـة مـع الظـروف الحاليـة وجائحـة كورونـا، ووضـع خطـط لتوزيـع الأنشـطة الحيويـة بمواقـع بديلـة والحـد مـن تركـز العنصـر البشـري، واسـتحداث خطـط لمواجهـة الأزمـة والتأكـد مـن توافـر الاحتياجـات لضمـان مزاولـة الأنشـطة.

حوكمة المخاطر

يتوافـر لـدى لبنـك إطـار حوكمـة قـوي لإدارة المخاطـر متوافـق مـع تعليمـات البنـك المركـزي المصـري الخاصـة بتطبيـق قواعـد الحوكمـة بالبنـوك.

تقـوم لجنـة المخاطـر المنبثقـة مـن مجلـس الإدارة بالإشـراف علـى منظومـة إدارة المخاطـر مشـتملة مراجعة التقاريـر الدوريـة لإدارة المخاطـر التشـغيلية والإجـراءات المتخـذة للحـد مـن مؤشـرات المخاطـر وتقييـم أدوات الرقابـة، مـع تسـليط الضـوء علـى مواطـن المخاطـر المرتفعـة.

تقـوم لجنـة المخاطـر والرقابـة Business Risk and Control Committee BRCC دوريـا بمناقشـة تقاريـر مؤشـرات المخاطـر التشـغيلية.

يقـوم قطـاع المراجعـة الداخليـة بإجـراء المراجعـة مـن منظـور مسـتقل مبنـي علـى تقييـم مرجـح بـأوزان المخاطـر للأنشـطة ويتـم التقريـر للجنـة المراجعـة الداخليـة بصفـة دوريـة.

مخاطر نظم وتكنولوجيا المعلومات:

فـي إطـار عمـل إدارة مخاطـر نظـم وتكنولوجيـا المعلومـات بالتقييـم الـدوري للمخاطـر التقنيـة والبرمجيـات ووسـائل الاتصـال وأنظمـة حمايـة البيانـات وشـبكة البنـك، تقـوم الإدارة بمتابعـة كافـة التعليمـات والضوابـط الرقابيـة الـواردة مـن البنـك المركـزي المصـري والجهـات الرقابيـة لضمـان وضـع الاجـراءات الرقابيـة للحـد مـن المخاطـر التقنيـة ومتابعتهـا بفعاليـة مشـتملا تطويـر إدارة مخاطـر التغييـر بالبنـك.

مخاطر السوق

- يتبـع البنـك منهجيـة لإدارة مخاطـر السـوق ومخاطـر أسـعار العائـد لغيـر أغـراض المتاجـرة مجموعـة مـن الإجـراءات والسياسـات الداخليـة التـي تتضمـن أساليب قيـاس وحـدود معتمـدة داخليـاً مـن مجلـس الإدارة علـى مسـتوي كافـة المراكـز المحتفـظ بهـا لأغـراض المتاجـرة ولغيـر أغـراض المتاجـرة "Banking Books".

- يتوافـر لـدي البنـك نمـاذج داخليـة لقيـاس مخاطـر السـوق بهـدف الحـد مـن المخاطـر والتـي تشـتمل علـى نمـاذج القيمـة المعرضـة للخطـرVAR، دراسـة اختبـارات الضغـوط، اختبـار الحساسـية وغيرهـا مـن النمـاذج.

تعتمد نماذج البنك بشكل أساسي على محاكاة تاريخية تتضمن الخصائص التالية:

١) قاعـدة بيانـات تاريخيـة لأسـعار العوائـد بالسـوق وأسـعار الصـرف الأجنبـي مقابـل الجنيـه المصـري والتحـركات غيـر المواتيـة التـي قـد تؤثـر علـى مركـز البنـك بنـاءاً علـى قيـم المراكـز المفتوحـة.

٢) التحركات لأسعار العوائد المحتملة بناءاً على الأحداث التاريخية.

٣) يتم الاحتساب عند مستوي ثقة ٩٩% وباستخدام فترة احتفاظ يوم واحد.

إدارة مخاطر السوق

تعـرف مخاطـر السـوق بأنهـا الخسـارة المحتملـة التـي قـد تؤثـر سـلبا علـى قيـم مراكـز اسـتثمارات البنـك المتداولـة المحتفـظ بهـا سـواء بغـرض المتاجـرة أو لغيـر أغـراض المتاجـرة والناتجـة عـن التحـركات غيـر المواتيـة فـي أسـعار السـوق وتغيـر أسـعار الفائـدة، وأسـعار صـرف العمـلات الأجنبيـة، الأسـهم، والأوراق الماليـة الأخـرى.

يتوافـر لـدى البنـك إطـار عمـل متسـق يرتكـز علـى عـدد مـن السياسـات واجـراءات العمـل التـي تضمـن تحديـد وادارة والتقريـر عـن مخاطـر السـوق بشـكل فعـال.

يتبـع البنـك فـي إدارة مخاطـر السـوق منهـج يرتكـز علـى مجموعـة متناسـقة مـن الإجـراءات مـن خـلال إطـار عمـل إدارة مخاطـر يتسـم بالفعاليـة والشـفافية لرصـد وتحديـد المخاطـر وتقييمهـا بمـا يسـاعد علـى نمـو المركـز المالـي للبنـك وتعظيـم الربحيـة فـي حـدود المسـتوى المقبـول للمخاطـر، وذلـك باسـتخدام أساليب قيـاس دقيقـة، ووضـع الحـدود اللازمـة لمراقبـة وادارة المخاطـر، وإجـراء اختبـارات الضغـط وتحليـل السـيناريوهات.

كمـا يلتـزم البنـك بكافـة تعليمـات البنـك المركـزي المصـري فيمـا يخـص مخاطـر السـوق وكـذا التقييـم الداخلـي لكفايـة رأس المـال والـذي يهـدف إلـى التأكيـد علـى قـدرة البنـك لمواجهـة أيـة مخاطـر جوهريـة قـد تؤثـر عليـه.

تقـوم إدارة مخاطـر السـوق بتتبـع وتقييـم الآثـار المحتملـة لتحـركات اسـعار السـوق علـى المراكـز الماليـة واسـتثمارات البنـك المتداولـة ومتطلبـات رأس المـال وتقـوم بعمـل السـيناريوهات اللازمـة ومراجعـة وتقييـم مـدى الالتـزام بحـدود المخاطـر.

يتم تحديد مستوي المخاطر المقبول / القصوى لمختلف أنواع المخاطر بالبنك (Risk Appetite Statement RAS)، والتـي يتـم دراسـتها وتحديثهـا دوريـاً وفقـاً لأطـر إدارة المخاطـر وظـروف السـوق. وتقـوم مخاطـر السـوق بمتابعـة مسـتوى المخاطـر الحالـي مقارنـة بمسـتوى المخاطـر المقبـول دوريـا ويتـم عرضهـا علـى لجنـه المخاطـر المنبثقـة مـن مجلـس الإدارة (ربـع سـنويا).

منهجية إدارة مخاطر السوق Market Risk Management

يقوم البنك بإتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي له, وذلك في حدود المستوى المقبول للمخاطر. ومن ثم يتم تحديد, ومتابعة, وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل, بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين, مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشاداته بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلبا على قيم استثمارات البنك المحتفظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة مما ينعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك.

أساليب قياس خطر السوق

فيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على مخاطر السوق:

يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الاوراق المالية, والتي تنشأ بشكل أساسي من خلال الاستثمارات المالية, توظيفات موارد البنك, ومعاملات الصرف الأجنبي, وذلك من خلال متابعة وتقييم التغير في الظروف الاقتصادية والسوقية واحتمالية تأثيرها على مركز البنك المالي وأرباحه, وكذا سيناريوهات توقع اتجاهات الأسعار والعوامل المؤثرة التي تزيد تعرض البنك لمخاطر السوق.

ويطبق البنك الاسلوب المعياري عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق لمحفظة المتاجرة من خلال البناء التراكمي أي حساب المتطلب الرأسمالي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق على حدة ثم جمعها للوصول إلى المتطلب الرأسمالي الإجمالي وذلك وفقا للضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري.

كما يقوم البنك بمتابعة وتقييم مخاطر أسعار العائد للمحفظة لغير أغراض المتاجرة من خلال الرقابة على حدود فجوات إعادة التسعير ذات الحساسية للتغير في سعر العائد والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم وكذا احتساب العائد المعرض للمخاطر Earning at Risk والتغير في القيمة الاقتصادية Economic Value في ضوء ضوابط البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن.

اختبارات الضغط Stress Testing

تعطي اختبارات الضغط مؤشرًا عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف غير مواتية بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغط بما يلاءم نشاط البنك باستخدام سيناريوهات محددة.

وتتضمن اختبارات الضغط التي تستخدم في إدارة مخاطر السوق بالبنك, اختبار حساسية سعر العائد, وتقوم الإدارة العليا بمتابعة نتائج اختبارات الضغوط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً.

خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظيا.

كما تم وضع حدود للقيمة المعرضة لمخاطر أسعار الصرف كأقصى خسائر محتملة يمكن أن تنتج عن احتمال حدوث تغير في أسعار الصرف خلال فترة زمنية محددة وبمستوى ثقة محدد.

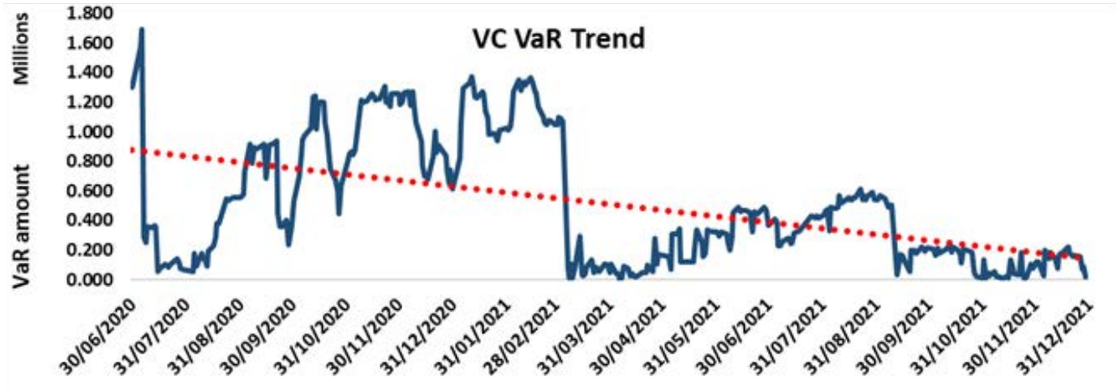

خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة, وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق, وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة.

وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود قصوى للعائد المعرض للمخاطر وكذا التغير في القيمة الاقتصادية الناتج عن التحركات غير المواتية لأسعار العائد ويتم مراقبتها دورياً.

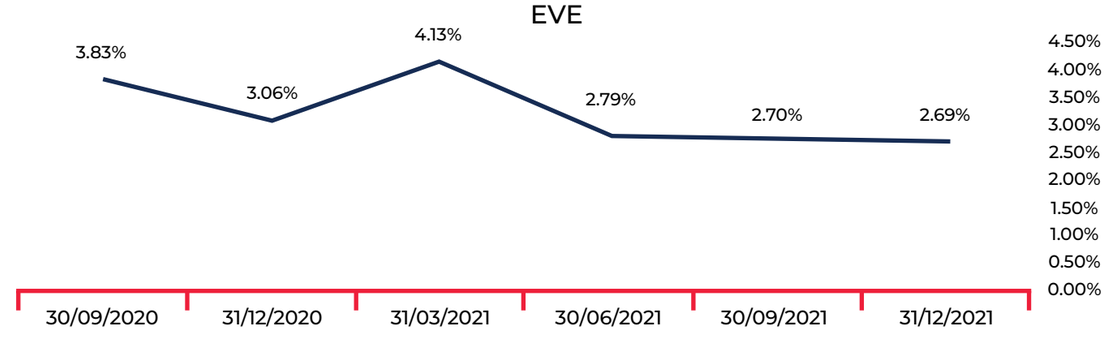

مخاطر السيولة

هي مخاطر عدم قدرة البنك على تمويل أي زيادة في الأصول أو مقابلة الالتزامات عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة, أو وجود قيود على قيام البنك بالتصرف في بعض الأصول المملوكة له, أو إمكانية القيام بذلك ولكن بأسعار تقل بشكل كبير عن قيمة اقتنائها (أي تكبد خسائر رأسمالية), وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود قصوى لنسبة تغطية السيولة والتي تهدف الى التأكد من احتفاظ البنك بمستوى كافي من الاصول السائلة غير المرهونة والتي يمكن تحويلها الى نقدية لمقابلة متطلبات السيولة خلال ٣٠ يوم بافتراض حدوث ظروف غير مواتية في موقف السيولة, وكذا وضع حدود قصوى لنسبة صافي التمويل المستقر والتي تهدف الى مساعدة البنك على هيكلة مصادر الأموال في مركزه المالي والالتزامات العرضية لديه, ولتوفير مصادر تمويل أكثر استقرارا لكل من أصول وأنشطة البنك, ويتم مراقبتها دورياً.

▪يتبع البنك في ادارته لمخاطر السيولة العديد من السياسات والنماذج الداخلية لمراقبة مركز السيولة وإدارة النقدية ومقابلة الاستحقاقات في توقيتها دون زيادة في التكلفة, مع العمل على التوازن بين الاحتفاظ بمقدار من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) واستثمارات بالأسواق الرئيسية النشطة, مع الحد من مخاطر التركز للعمل على تحقيق الربحية المستهدفة والتوازن بالاحتفاظ بمقدار من السيولة.

▪يتم وضع حدود قصوى لتفادي مخاطر السيولة تتضمن حد أدني لنسب تغطية السيولة, حدود قصوى على مستوي فجوات السيولة بسلم الآجال, حدود قصوى على مستوي الاقتراض بين البنوك, حدود قصوى لفترة الاسترداد للتوظيفات بأدوات الدين الحكومية.

▪يتوافر لدي البنك خطة طوارئ للسيولة.

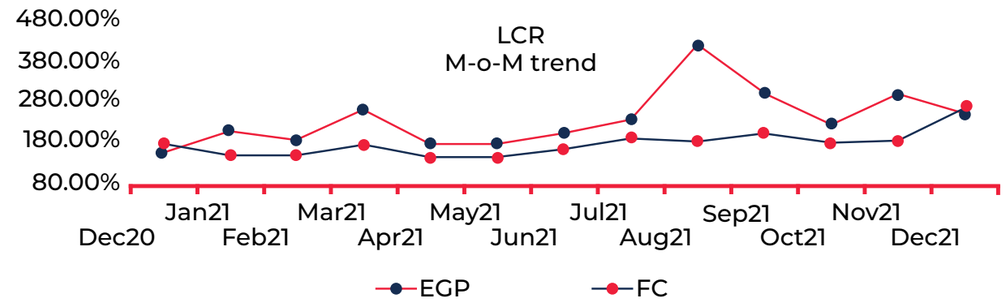

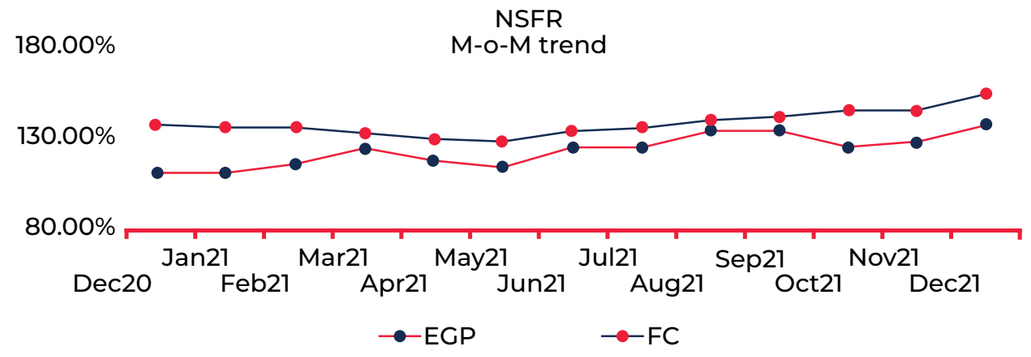

مخاطر التجزئة المصرفية

الأدوار الرئيسية لقطاع مخاطر التجزئة المصرفية:

▪ الحد من جميع أنواع مخاطر التجزئة المصرفية والمحتمل ظهورها عند منح العميل الحالي أو المحتمل أي من منتجات التجزئة المصرفية من خلال إنشاء وتنفيذ السياسات والمنتجات والإجراءات المختلفة.

▪ تعظيم ربحية البنك ومحفظة التجزئة المصرفية من خلال استخدام كافة الوسائل المناسبة لتحصيل أصول البنك وتقليل معدلات الديون الغير منتظمة وتخفيض حجم المخصصات.

▪ مراقبة ومتابعة محفظة التجزئة المصرفية من خلال كافة التقارير وتحليل قاعدة بيانات التجزئة المصرفية والتأكد من عدم تخطي نسب المخاطر المعتمدة والمتفق عليها.

أهداف قطاع مخاطر التجزئة المصرفية

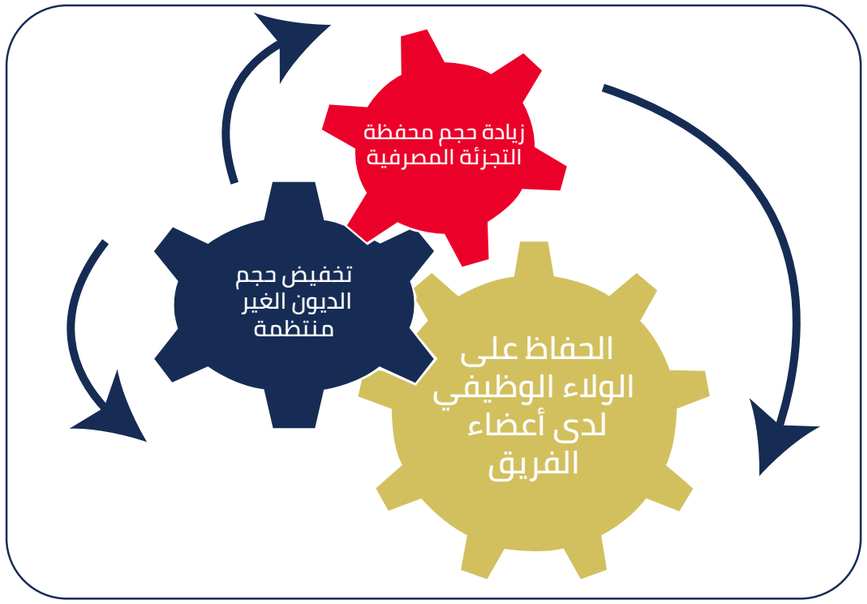

أهم إنجازات قطاع مخاطر التجزئة المصرفية في الفترة من يوليو ٢٠٢٠ حتى ديسمبر٢٠٢١:

- اعتماد إجراءات عمل لإدارتي الائتمان والتحصيلات بمخاطر التجزئة المصرفية.
- زيادة حجم محفظة التجزئة المصرفية مع استمرارية الحفاظ على جودة وكفاءة المحفظة.
- اعداد حزمة من التقارير والتحليلات لمحفظة التجزئة المصرفية لمراقبة جودة المحفظة وتطبيق المعايير المصرفية المتفق عليها.
- تطوير المنتجات لتلبية احتياجات كافة شرائح العملاء مع الاخذ في الاعتبار المعايير المتفق عليها.
- التعاقد مع شركات تحصيل لتعظيم حجم متحصلات الديون.
- تحسين معدل سرعة اتخاذ القرار في حالات قروض السيارات وموظفي البنوك.
- تقليل حجم متأخرات محفظة التجزئة المصرفية لمعدلات ١,٢١%.

نسب التركز

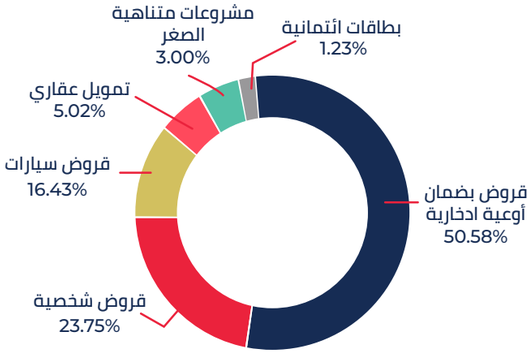

نسب المتأخرات

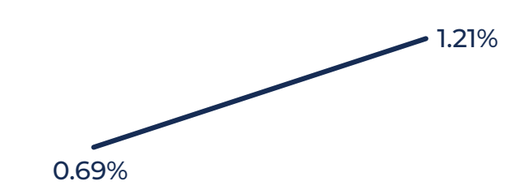

تطور محفظة التجزئة المصرفية

قروض سيارات

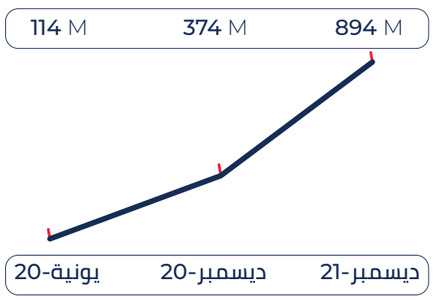

قروض شخصية

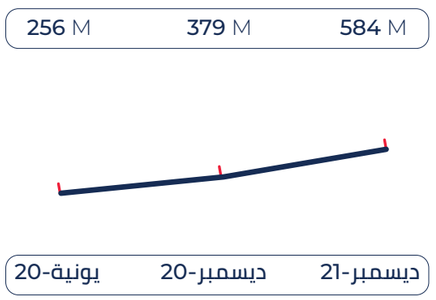

تمويل عقاري

بطاقات ائتمانية

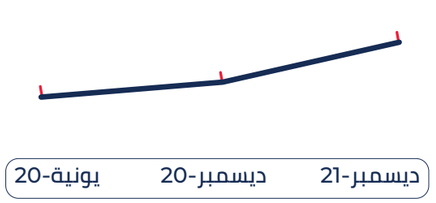

مشروعات متناهية الصغر

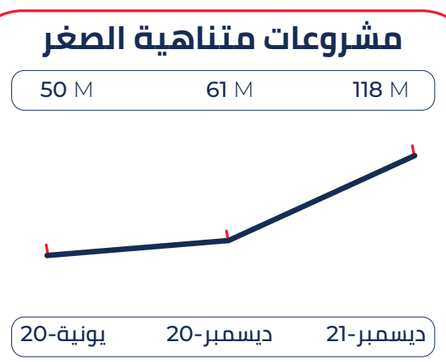

إدارة مخاطر الاحتيال

إدارة مخاطر الاحتيال هي أحد الوظائف الرئيسية في إطار استراتيجية البنك للتعامل مع المخاطر مما يساهم في حماية العملاء والعلامة التجارية والسمعة وتقليل الخسائر المالية المتعلقة بهذا النوع من المخاطر.

إن البنك ينتهج اتجاه استباقي للحفاظ على نمو الأعمال من خلال الضوابط المناسبة لمكافحة الاحتيال وتطبيق كافة التعليمات والضوابط الرقابية للحد من مخاطر الاحتيال ومتابعتها بفاعلية.

إدارة مخاطر الاحتيال مسؤولة عن تطوير استراتيجيات منع الاحتيال واكتشافه وردعه لجميع المنتجات لمساعدة جميع قطاعات الاعمال بالبنك على حماية ربحيتها المحتملة والحالية. كما تقوم الإدارة بتقديم المشورة للبنك بشأن اتجاهات الاحتيال الجديدة وعمليات التفادي المناسبة بالتوازي مع توعية كافة العاملين بالبنك بأهمية دور ادارة مخاطر الاحتيال.

قامت إدارة مخاطر الاحتيال بالتوسع في مهامها خلال السنة المالية وذلك بإضافة عمليات المراقبة المستمرة على معاملات البطاقات البنكية وكذلك الاشتراك في فحص حالات ائتمان الصناعات الصغيرة والمتوسطة وحالات ائتمان التمويل العقاري.

الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية

يهدف قطاع الحوكمة والالتزام المصرفي إلى حماية البنك من مخاطر انتهاك القوانين واللوائح يهدف قطاع الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية إلى حماية البنك من مخاطر انتهاك القوانين واللوائح المحلية والدولية, والتي تعرف بأنها مخاطر قانونية ومخاطر على السمعة, كما أنها مسؤولة عن تنفيذ إطار الحوكمة والالتزام المصرفي في كافة قطاعات وإدارات البنك وتعزيز أعلى مستوى من الوعي بمتطلبات الحوكمة والالتزام المصرفي. و يقوم قطاع الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية بمتابعة التزام البنك بالقوانين والتعليمات الرقابية الخاصة من خلال ما يلي:

- الحوكمة
- إدارة حماية حقوق العملاء
- إدارة الرقابة على الفروع
- وحدة علاقات البنك المركزي المصري

إدارة الحوكمة

وفيما يتعلق بالحوكمة, يقوم قطاع الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية بمتابعة التزام البنك بالقوانين والتعليمات الرقابية الخاصة بما يلي:

- هيكل الملكية
- مجلس الإدارة
- مسئوليات الإدارة العليا
- المسئولية الاجتماعية
- الجمعية العامة
- لجان مجلس الإدارة
- الافصاح والشفافية
- مراقبي الحسابات

هذا بالإضافة الى متابعة الالتزام بكل من عدم تعارض المصالح, ميثاق العمل وقواعد السلوك الاخلاقي والإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة وغير الاخلاقية وحماية المبلغ.

إدارة حماية حقوق العملاء

حرصا من البنك على إرضاء العملاء وتعزيز ثقتهم وذلك من منظور الحد من شكواهم وتقليل الفترة الزمنية المستغرقة في الحل فقد تم تدعيم هذه الإدارة بالخبرات المصرفية مع القيام بمراقبة كافة القطاعات والفروع في تطبيق مبادئ حماية حقوق العملاء.

تقوم الإدارة بتلقي جميع الشكاوى الواردة ودراستها وتوجيهها الى الجهة المختصة ومتابعة رد هذه الجهات عليها ودراسة الأسباب التي أدت الى ظهور هذه المشاكل والتوصية بالمقترحات اللازمة لعدم تكرارها مع مراجعة جميع النماذج الخاصة بمنتجات البنك للتأكد من مراعاتها لمبادئ حماية حقوق العملاء.

إدارة الرقابة على الفروع

يتلخص دور الإدارة في التأكد من التزام الفروع بالتطبيق الكامل وبشكل دقيق لنظم العمل الموضوعة والمعمول بها في البنك وبالتعليمات الرقابية الصادرة عن لجنة المراجعة

وكذلك التعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري وذلك من خلال الزيارات الميدانية السنوية لكافة فروع البنك, واعداد تقارير بصفة دورية توضح مدى التزام الفروع مع توضيح أوجه القصور بها ثم رفعها الى لجنة المراجعة لإصدار التوصيات في هذا الشأن.

وحدة علاقات البنك المركزي المصري

- تختص بالتعامل مع الإدارة العليا بالبنك المركزي المصري والمراسلات الواردة والصادرة منه.

- متابعة استلام تعليمات البنك المركزي مع تعميمها على منصة البنك ومن خلال البريد الالكتروني على القطاعات ذات الصلة وذلك للتأكد من اتباع كافة التعليمات.

- متابعة تنفيذ تعليمات البنك المركزي المصري بالشروط المطلوبة وفى حال اكتشاف اية مخالفة يتم فحص الحالة وتوجيه الإدارة المعنية بالإجراءات التصحيحية ان وجدت مع اتخاذ الإجراءات المناسبة.

- القيام بتوضيح التعليمات الواردة من البنك المركزي المصري سواء داخل القطاع او لقطاعات البنك المختلفة ووضع خطة التنفيذ والمتابعة.

- متابعة الرد على استفسارات الفروع كتابيا وتليفونيا فيما يخص تعليمات البنك المركزي المصري وقطاع الرقابة والاشراف.

- متابعة استلام الاستفسارات الواردة ومتابعة الرد على استفسارات قطاع الرقابة والاشراف مع توضيح مدى التزام البنك بالتعليمات الرقابية ومتابعة قيام الإدارات التنفيذية باستيفاء التقارير المطلوبة من البنك المركزي المصري.

- متابعة التأكد من تماشى إجراءات البنك مع التعليمات الواردة كتابيا وشفهيا من البنك المركزي المصري منعا لتعرض مصرفنا لأية غرامات / عقوبات مالية وإدارية أو قانونية ناتجة عن عدم الالتزام بالتعليمات.

- متابعة مراجعة العقود الجديدة / أوامر الاسناد او أوامر الشراء/ تمديد او تجديد التعاقد لخدمات الدعم الفني وغيره / عقود التوريد والتركيب والصيانة / منح او تجديد التراخيص الخاصة بالأنظمة الالكترونية المختلفة للبنك الخاصة بمقدمي الخدمات وجهات الإسناد الخارجية التي يتم إرسالها لقطاع الحوكمة والالتزام المصرفي والمعايير الدولية للتأكد من التزام البنك في تعاقداته مع جهات الإسناد الخارجي بكافة التعليمات والقوانين واللوائح المنظمة للتعامل مع هذه الجهات.

- متابعة ارسال طلبات الموافقة على المنتجات الجديدة ومتابعة الحصول على موافقة البنك المركزي المصري والتأكد من تنفيذ تعليماته قبل اصدار المنتج او تفعيله.

- متابعة الرد على قطاع النظم فيما يخص اصدار نظم او سياسات جديدة والتأكد مع تماشيها مع تعليمات البنك المركزي المصري.

- رفع تقارير دورية عن مدى التزام البنك بكل التعليمات والسياسات الداخلية المختلفة شاملا كافة الملاحظات سواء الالتزام او عدم الالتزام الى لجنة المراجعة ولجنة BRCC مع متابعة تنفيذ توصيات اللجان في هذا الشأن ان وجدت.

- متابعة اعداد التقارير الخاصة بقانون الامتثال الضريبي وذلك للتقرير لمصلحة الضرائب الأمريكية في شهر مارس من كل عام عن الأشخاص / الكيانات الأمريكية وذلك امتثالا لقانون FATCA.

مجموعة المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية تعتبر نشاط مستقل وموضوعي يقدم خدمات تأكيدية واستشارية بهدف إضافة قيمة وتحسين العمليات وهو ما يساعد البنك في تحقيق أهدافه عن طريق إتباع أسلوب عمل منهجي ومنظم لتقييم وتحسين كفاءة وفاعلية نظم وعمليات إدارة المخاطر والرقابة والالتزام والحوكمة في البنك.

يشمل نطاق عمل المراجعة الداخلية مراجعة أنشطة وعمليات وإجراءات إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات ونظم الحوكمة من خلال الفحص الدوري لعينة من العمليات وتقع كل الأنشطة والوظائف وإدارات وفروع البنك ضمن نطاق أنشطة وعمليات المراجعة الداخلية.

تعتبر المعايير والارشادات الصادرة من معهد المراجعين الداخليين هي المرجع الأساسي والإطار المنظم لنشاط وعمليات المراجعة الداخلية.

قامت مجموعة المراجعة الداخلية مع بداية العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١ بإعداد خطة مراجعة سنوية ترتكز على منهجية تقييم المخاطر وتم مناقشة واعتماد خطة المراجعة السنوية من لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة تمهيداً للعمل بها خلال العام المالي.

قامت مجموعة المراجعة الداخلية بتنفيذ خطة المراجعة السنوية المعتمدة على مختلف قطاعات وإدارات وفروع البنك المحددة في خطة المراجعة وتم إصدار تقارير المراجعة كما تم عرض تقارير المراجعة الداخلية على القطاعات المعنية والإدارة التنفيذية ولجنة المراجعة.

تم خلال العام انعقاد عدد (١٨) اجتماعا للجنة المراجعة وتم إعداد محاضر تلك الاجتماعات وإحاطة مجلس الإدارة بها.

تم خلال العام انعقاد عدد (0) اجتماعات مشتركة للجان مجلس الإدارة وتم إعداد محاضر تلك الاجتماعات وإحاطة مجلس الإدارة بها.

تقوم مجموعة المراجعة الداخلية بمتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات لجنة المراجعة بصفة دورية ويتم عرض نتائج ذلك على لجنة المراجعة بشكل دوري.

قامت مجموعة المراجعة الداخلية بمتابعة الخطة التصويبية لتقرير مراجعة البنك المركزي المصري للبنك, بالتنسيق مع جميع قطاعات وإدارات البنك, وقد تم اغلاق ١٠٠% من الملاحظات وفقاً للتاريخ المستهدف.

قامت مجموعة المراجعة الداخلية بالتنسيق مع المراجعين الخارجيين وتزويدهم بكل متطلبات المراجعة.

قامت مجموعة المراجعة الداخلية بالتنسيق مع مراجعي السادة الجهاز المركزي للمحاسبات وتزويدهم بكل متطلبات المراجعة.

شارك العاملين بمجموعة المراجعة الداخلية في العديد من الدورات التدريبية الفنية وفقاً لخطة البنك للتدريب والتطوير المهني لموظفي المجموعة.

الرقابة الداخلية

أنشئ قطاع الرقابة الداخلية بغرض التأكد من فاعلية واستمرارية وظائف الرقابة الداخلية بالبنك من خلال أعمال الفحص المستمر والاشراف وتقديم التقارير عن مدى فاعلية تلك الوظائف حيث تعتبر من اهم عناصر ودعامات حوكمة الشركات بكل مستويات البنك, وتعرف وظائف الرقابة الداخلية بانها تلك الإجراءات الرقابية التي يتم اعتمادها من قبل الإدارة ويتحمل المسؤولية والمساءلة عنها كل مستويات البنك التنفيذية.

رئيس قطاع الرقابة الداخلية يقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس مجلس الإدارة وذلك ضماناً لاستقلالية القطاع وموضوعية اعمال الفحص الذي يتم بشكل مستمر على عمليات واجراءات البنك اليومية بالفروع والإدارات المختلفة, كما يتم الإبلاغ عن النتائج والتوصيات كلما كانت الحاجة لذلك وبالشكل الذي يتناسب مع طلبات الادارة.

تستخدم إدارة الرقابة الداخلية إطار الرقابة الداخلية الصادر عن البنك المركزي المصري بالإضافة الى أي من التوجيهات التي يصدرها في هذا الشأن كأساس لبناء وتطوير والحفاظ على فاعلية وظيفة الرقابة الداخلية.

نطاق العمل

يقوم قطاع الرقابة الداخلية بمراجعة وفحص وسلامة مدى القدرة على الاعتماد على وظائف الرقابة الداخلية بالبنك وبرامجه وعملياته وأنشطته وتدابيره وإجراءاته. وعلى الرغم من أن التركيز ينصب أساسا على العمليات التشغيلية في البنك خلال المراحل الأولى لعمل القطاع فإن قطاع الرقابة الداخلية سيقوم ايضاً بفحص مختلف الضوابط الرقابية المرتبطة بالتقارير المالية وتكنولوجيا المعلومات. ولهذا الغرض, يقوم قطاع الرقابة الداخلية بإعداد خطة سنوية تشمل اختبار وفحص وتقديم التوصيات اللازمة إذا اقتضى الامر, ثم يتم تقديمها للمسئولين والمديرين التنفيذيين بعد الموافقة عليها من رئيس مجلس الإدارة.

الاستعلامات المصرفية المركزية

دعم الميزة التنافسية للبنك من خلال:

١. تقديم (مخرجات) استعلامات ذات كفاءة وجودة متميزة لإمداد القطاعات / الإدارات / الفروع ذات العلاقة بالبيانات والمعلومات التي تساعدها في اتخاذ القرار الائتماني بكفاءة وفاعلية وبما ينعكس إيجابا على نتائج اعمال البنك ويقلل من احتمالية تعرض البنك إلى مخاطر تتمثل في عدم تمكنه من استرداد أمواله أو بعض منها.

٢. تلبية احتياجات وحدة التمويل العقاري بالبنك من الاستعلامات المطلوبة وبما يدعم من قدرتها على التوسع في مجال نشاط التمويل العقاري.

٣. تلبية احتياجات قطاعات معالجة الديون الغير منتظمة والشئون القانونية من الاستعلامات والتحريات في التوقيتات المناسبة وبما يتيح لها استيداء حقوق البنك.

٤. تحسين وتطوير منظومة العمل بالقطاع ورفع كفاءته التشغيلية.

٥. المشاركة في تكوين قاعدة بيانات العملاء لدى الشركة المصرية للاستعلام الائتماني وذلك مع تحقيق التوافق مع التعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري.

الشئون القانونية

لقطاع الشئون القانونية دوره الأساسي في اعداد العقود وكافة المستندات بمجرد صدور قرار السلطة المختصة بالمنح ويقابل هذا الدور دور اخر لا يقل عنه أهمية وهو ملاحقة العملاء المتعثرين في حالة عدم قيامهم بالالتزامات المحددة بالعقود المحررة معهم.

وتستهدف الخدمات القانونية التي يقوم عليها القطاع القانوني نوعين من العملاء:

النوع الأول: العملاء الداخليين وهم كافة فروع وادارات البنك حيث تقدم لهم الخدمة القانونية التي تجيب على مختلف استفساراتهم وتذلل لهم الكثير من العقبات وقد قام القطاع القانوني بإعطاء العديد من النصائح القانونية سواء كتابة او تليفونيا.

اما النوع الثاني من العملاء الذين يستهدفهم القطاع فهم عملاء البنك المتعثرين الذي يتم ملاحقتهم قضائيا حال عدم التزامهم بالأحكام والواجبات التي تم الاتفاق عليها في العقود المحررة لهم.

بالنسبة للعملاء الداخليين فانه لا يمكن اغفال دور القطاع في اعداد عقود القروض والتسهيلات الائتمانية والكفالات وقيد وتجديد الرهون بأنواعها للحفاظ على حقوق وأصول البنك مع استمرار ضمانات البنك المختلفة, هذا و قد كان للبنك السبق في التعاقد مع شركة ISCORE للاشتراك في سجل الضمانات الالكترونية, وهو سجل الكتروني يعمل علي مدار الساعة في جميع أيام الأسبوع كما تم تفعيل واشهار ضمانات البنك بسجل الضمانات المنقولة حيث تم اشهار البيانات التاريخية من رهون تجارية سارية وموثقة بالإضافة الى جميع الرهون التجارية الحديثة التي يتم التعامل عليها.

كما قام القطاع بصياغة واعداد بروتوكولات تعاون مع جهات عديدة داخل وخارج مصر.

هذا وقد قام القطاع بتنفيذ وتفعيل تسويات وجدولة عملاء متعثرين وفقا لمبادرة البنك المركزي المصري في هذا الشأن.

وفضلا عن الأدوار المتقدم ذكرها فان دور قطاع الشئون القانونية يمتد إلي كونه المستشار القانوني لجميع الشركات التي يدخل البنك في تأسيسها حيث يقوم القطاع بكافة الإجراءات المتطلبة لتأسيس تلك الشركات كما يقوم بعد هذه المرحلة باعتماد محاضر الجلسات للجمعيات ومجالس الإدارة وإجراءات زيادة رأس مال هذه الشركات.

وفي إطار الدور المهم والأساسي للعملية المصرفية فقد حقق قطاع الشئون القانونية خلال العام المنصرم نتائج مهمة على كافة المستويات المتقدم ذكرها حيث استطاع ان يستصدر العديد من الاحكام لصالح البنك والتي جنبته سداد التزامات تؤثر على الأرباح والميزانيات, كما تحصل البنك على استلام مبالغ في تفاليس منظورة امام المحاكم.

كما استطاع قطاع الشئون القانونية نتيجة للضغوط القضائية ان يجبر مجموعة لا يستهان بها من العملاء المتعثرين للتقدم للبنك بطلبات لتسوية الأرصدة المدنية المستحقة في ذمتهم تماشيا مع مبادرة البنك المركزي المصري والتي تم العمل بموجبها مما استتبع تنقية المحفظة من العملاء المتعثرين والاستجابة للمبادرة الصادرة من البنك المركزي المصري.

اخذ القطاع القانوني على عاتقه اعداد وصياغة تسويات مهمة لعملاء البنك مما جنب البنك استقطاع مخصصات تؤثر على الميزانية والأرباح.

ولا يمكن أيضا اغفال الدور المهم الذي يقوم به قطاع الشئون القانونية في الحصول على الضمانات وذلك تأمينا وضمانا للتسهيلات والقروض الممنوحة للعملاء, يستوي في ذلك ان تكون الضمانات في شكل رهون محال تجارية او رهون عقارية او رهون بحرية او غيرها من الضمانات الأخرى ويمكن القطع بأن قطاع الشئون القانونية خلال العام الماضي قد اصاغ العديد من عقود الكفالات والتعهدات والرهون.

ومن جهة اخري فقد تم اعداد عقود تمويل عقاري لعملاء البنك سواء محدودي او متوسطي الدخل او فوق المتوسط وتم صياغة تلك العقود بما يحفظ حقوق البنك وكذلك تم صياغة ومراجعة نظام عمل التمويل العقاري بما يتماشى مع مبادر البنك المركزي المصري وبما يتماشى مع المنافسة القائمة بين البنوك الرائدة في هذا المجال.

كما قام القطاع أيضا بالمراجعة القانونية لكافة أنظمة وسياسات العمل التي تم التعامل بموجبها في كافة الأنشطة والخدمات التي يقدمها البنك, مع حضور لجان البنك الداخلية لإبداء الرأي القانوني فيما يثار.

هذا ولم يتوقف دور قطاع الشئون القانونية على مجرد كونه قطاع معاون بل امتد عمله ليكون قطاع ينتج إيرادات والتي تحققت عن طريق تقديم الخدمة القانونية للشركات التابعة او الحصول من العملاء على اتعاب نتيجة تحرير العقود معهم, حيث يتم إيداع تلك المبالغ بحساب إيرادات القطاع القانوني.

نظم الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات

خدمات جديدة لعملاء البنك:

- إطلاق المرحلة الأولى من كشوف حسابات العملاء الإلكترونية.
- تطبيق Digital island في الفروع الجديدة.
- افتتاح فروع جديدة (فرع المنصورة ٢ – فرع شبين الكوم – فرع المنيا – فرع الزقازيق – فرع الميرغني).
- دعم إطلاق منتجات جديدة ومبادرات البنك المركزي المصري وخطوط منتجات الشركات الصغيرة والمتوسطة (بروتوكول الغردقة – البحيرة – IDA).

البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات:

- تحديث البنية التحتية من (أجهزة الحاسبات الشخصية والمحمولة وأجهزة خوادم ذات قدرات فائقة ووحدات تخزين مركزية وبنية الاتصالات الرئيسية من أجهزة وخطوط ربط) وبما ينعكس على تقديم خدمة أفضل لعملاء البنك.
- تحديث وتطوير أنظمة البنك المختلفة للسماح لموظفي مصرفنا بالعمل عن بعد بشكل آمن خلال فترات الكوارث أو الأزمات.
- تحديث أنظمة الاتصالات للخدمات الصوتية والمرئية.

التكنولوجيا البنكية الرقمية:

- القنوات الإلكترونية وأنظمة التكامل Integration

o تطبيق نظام ال Middleware والتي تدعم البنية التحتية للتكامل بين القنوات الإلكترونية المختلفة وأنظمة التطبيقات المصرفية.

o تفعيل الربط المباشر بالأنظمة Straight-Through Processing STP في التحويلات الصادرة والواردة لنظام غرفة المقاصة الالكترونية (Automatic Clearing House – ACH).

o الانتهاء من تحديث نظام الانترنت البنكي.

ميكنة المدفوعات والعمليات

o التسجيل الذاتي في المحفظة الإلكترونية (جيبي).

o ربط أجهزة الصراف الآلي بشبكة ميزة.

o جميع محافظ البنك وغير الخاصة بالبنك يمكنها السحب والايداع النقدي من أجهزة الصراف الآلي.

الخدمات الإلكترونية

- إطلاق مشروع الصراف الآلي التفاعلي (ITM) مشتملاً على الخدمات التالية:
  - السحب النقدي من حسابات العميل.
  - الإيداع النقدي لحسابات العميل / أي حساب بالبنك.
  - إيداع الشيكات للتحصيل لصالح عملاء البنك.
  - صرف الشيكات المسحوبة على أي من عملاء البنك.
  - التحويلات بين حسابات العميل.
  - التحويلات بين حسابات العميل وعميل آخر بالبنك.
  - نسخ المستندات (الرقم القومي / جواز السفر/ أخرى)
  - تقديم خدمة العملاء والاستعلامات عن بعد.
  - طباعة كشف الحساب.
  - تسجيل فيديو كامل للمحادثة بين العميل وخدمة العملاء وكافة المعاملات لتأمين المعاملات.

الموارد البشرية

طرق مواجهة ازمة كوفيد ١٩:

تم تقديم بعض الخدمات الطبية لموظفي البنك وعائلاتهم:

- بالتعاون مع المعامل تم توفير زيارات منزلية من المختبر، البرج وسبيد.
- توفير زيارات منزلية بالتعاون مع بعض المستشفيات مثل مستشفى كليوباترا واندلسية.
- الاتفاق مع الصيدليات لتوفير الأدوية بشكل أسرع.
- تم الحصول على خصم من معامل التحاليل ومراكز الأشعة لتوفير أماكن مخصصة لعمل فحوصات كوفيد ١٩.
- تطعيم الموظفين وأسرهم بلقاح كوفيد ١٩ المستجد.
- إضافة اختبارات لتشخيص كوفيد ١٩ من اشعة وتحاليل وصرف الأدوية اللازمة لها بالتعاقد الجديد مع شركه التامين الطبي ٢٠٢٠ - ٢٠٢١.

محاضرة عن ريادة الأعمال بجامعة زويل

تطبيق وحدات جديدة على نظم واجراءات الموارد البشرية

- تم تنفيذ وظائف جديدة لتدعيم نظام قطاع الموارد البشرية.
- انشاء Welcome On-Board QR Code الذي يخدم الموظفين الجدد في الأيام الأولى من عملهم.
- انشاء قائمة من خلال ال Automated Checklist تساعد في إجراءات التوظيف، انتهاء الخدمة والاجازات الطويلة.
- تحويل جهاز الحضور والانصراف ليتم تشغيله بوظيفة مزدوجة لتقبل البطاقات وكذلك بصمة الاصبع.

استحداث سياسات وإجراءات الموارد البشرية

- تحديث سياسات الموارد البشرية تطبيقا لاستراتيجية البنك.
- تطبيق نظام ساعات العمل المرنة.
- تحسين وتحديث إجراءات ونظم عمل الموارد البشرية.
- تم تشكيل فريق من البنك لمناقشة الاقتراحات التي تم عرضها باستبيان مدى رضاء الموظفين لعام ٢٠٢٠.
- بدء تفعيل استبيان مدى رضاء الموظفين وذلك لجعل الموظفين أكثر ترابط، ومعرفة العوامل التي تدفع الموظفين لأداء أفضل ما لديهم.
- بدء تقيم ٣٦٠ درجه لتعزيز بيئة العمل.
- تحديث المسميات الوظيفية والهياكل الوظيفية التنظيمية للبنك.
- عقد ثلاث لجان تظلم لمناقشة التظلمات المقدمة من الموظفين واتخاذ القرارات وفقا لذلك.
- إطلاق مشروع تخطيط التعاقب الوظيفي وتجميع المواهب الذي يشمل:
  - تحديد الوظائف ذات الأهمية.
  - التخطيط للتعاقب الوظيفي.
  - تطوير الكوادر المميزة والاحتفاظ بالكفاءات.
  - تحديد نقاط التطور للكوادر المميزة والكفاءات.
- تم العمل على نشر العلامة التجارية للبنك «اللوجو» من خلال التعاون مع العديد من الجامعات مثل الجامعة البريطانية BUE والجامعة الأمريكية بالقاهرة AUC وجامعة النهضة ومدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا وكذلك الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري AAST من خلال نشر الوظائف الشاغرة على المواقع الإلكترونية الداخلية لتلك الجامعات.
- تم المشاركة في عدد من معارض التوظيف التي أقيمت خلال العام مثل Careers for Her, الجامعة الألمانية بالقاهرة GUC وFINTECHg كما تم إجراء عدد من جلسات التدريب المهني مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحريAAST و ومدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا وجامعة النهضة وجامعة النيل الأهلية.
- حضر فريق التعيينات «برنامج التطوير الوظيفي» الذي أقيم في الجامعة الألمانية بالقاهرة في ديسمبر ٢٠٢١ وأجرى مقابلات شخصية مع حديثي التخرج من تخصصات مختلفة.
- تمكن فريق التعيينات عقد جلسة تدريب مهني في جامعة النيل، جامعة زويل، جامعة النهضة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في فبراير وأغسطس وديسمبر ٢٠٢١ حيث حضر تلك الدورات أكثر من ٣٥٠ طالبًا من مختلف التخصصات.
- تمت المشاركة في مبادرة البنك المركزي المصري الجديدة لتوظيف أصحاب الهمم من ضعاف السمع.
- إعادة تصميم دورة التعيينات الداخلية بالبنك.

التدريب والتعليم والتطوير:

- التوجيه - تم تجديده وتشغيله.
- أكاديمية SME - Up & Running
- أكاديمية الشركات - Up & Running
- أكاديمية البيع بالتجزئة - مسار المبيعات (٨ مسارات).
- أكاديمية القيادة.
- المواهب الشابة - تحول كبير وقادة ناشئون.
- مسار القيادة للإدارة العليا (الجرأة على القيادة, وشهادة مؤشرات الأداء الرئيسية وقادة المستقبل).
- تمكين المرأة - اعتماد مديرات الشركات من القيادات النسائية.

البرامج الإجبارية

- غسل الأموال لجميع العاملين بالبنك.
- أمن المعلومات لجميع العاملين بالبنك.
- الشمول المالي - المعايير الانتقائية «٥٨ موظف - وظائف مختلفة» حسب متطلبات الوظائف الاستراتيجية.
- التحدي الجسدي ولغة الإشارة - تم وضع الخطة ومشاركتها مع القطاعات المختلفة.
- مشروع Zedny - LMS & Book Library.
- الاحتيال والتزوير - تم تدريب ٨٠ موظفًا من موظفي التجزئة.

دائرة المعرفة

وهي حلقات نقاش ما بين العاملين والإدارة العليا والتي تتيح نقل الخبرات وتبادل المعرفة والإرشاد والتوجيه.

- ميرفت سلطان
- دكتور احمد جلال
- محمد أبو السعود

المميزات والاستحقاقات

١. وضع الاستراتيجية الخاصة بالاستحقاقات والمزايا.

٠٢. تقديم الSpot Award كجزء من نظام المكافأة للعاملين.

٠٣. صرف علاوة سنوية جزئية نتيجة لتغيير السنة المالية.

٠٤. صرف تحت حساب الارباح للموظفين.

٠٥. إعادة تصميم وتحسين جودة طرق التعامل على حسابات الموظفين لضمان اعلي مستوي من السرية.

٠٦. مراجعة وتعديل السياسات الخاصة بالاستحقاقات والمزايا.

٠٧. دراسة السوق لجلب عروض أفضل لبرامج التأمين على الحياة والبرامج الخاصة بسن المعاش بهدف تقديم أفضل المزايا للموظفين.

٨. القيام باستقصاء المرتبات وتقديم خطة لتعديل الرواتب الخاصة بالموظفين حتي تتماشي مع السوق المصرفي.

٠٩. تقديم خطة لتطبيق مشروع زيادة الحد الأدنى للمرتبات للموظفين حديثي التخرج.

١٠. مراجعة وتعديل برنامج العمولات الخاص بفريق مبيعات التجزئة المصرفية.

١١. متابعة وتلبية جميع الطلبات الخاصة بفريق مراقبي الحسابات من البنك المركزي المصري.

١٢. تقديم الطلبات الخاصة بالاستحقاقات والمزايا في تحديث برنامج الFinacle.

١٣. تخطيط الموازنة الخاصة بقطاع الموارد البشرية لسنة ٢٠٢٢.

توقيع بروتوكول لتمويل انشاء مصنع ادوية

الشئون الإدارية والهندسية والمشروعات:

- الانتهاء من تجهيز وتشطيب وافتتاح عدد ٧ فروع جديدة وفقا لاستراتيجية البنك وهم: الزقازيق – المنيا – شبين الكوم – الميرغني – اركان زايد – المهندسين – مدينة نصر.

-الانتهاء من تشطيب وتجهيز وافتتاح المقر الإداري كونكورديا في مدينة السادس من أكتوبر.

- الاعداد والانتهاء من المناقصة العامة والخاصة بالتأمين على كافة أصول البنك لمدة 0 سنوات قادمة.

- انتهاء جميع اعمال الواجهات لمقر للبنك بالعاصمة الإدارية الجديدة.

التخطيط الاستراتيجي

تـم تأسـيس قطـاع التخطيـط الاسـتراتيجي كإجـراء حتمـي بعـد إعـداد البنـك لخطتـه الاسـتراتيجية العامـة ٢٠٢١/٢٠١٧, وفـي ضـوء رؤيـة الإدارة العليـا باسـتحداث إدارات جديـدة لدعـم سـير الأعمـال.

يختـص قطـاع التخطيـط الاسـتراتيجي بمهـام عـدة, الهـدف الأساسـي منهـا قيـاس الأداء ومـدى الالتـزام بأهـداف البنـك الاسـتراتيجية والعمـل علـى رفـع كفـاءة أعمـال البنـك بصـورة عامـة والتماشـي مـع توجهـات البنـك فيمـا يخـص زيـادة الربحيـة وتقليـل التكلفـة مـن خـلال الإدارات التابعـة لـه التـي تتمثـل فـي الإدارات التاليـة:

التخطيط الاستراتيجي

تختـص بإعـداد خطـة البنـك الاسـتراتيجية ومتابعـة تنفيـذ أهدافهـا (سـواء أهـداف أساسـية أو فرعيـة لـكل قطـاع علـى حـدة) كمـا تقـوم بإجـراء التحليـلات اللازمـة لقيـاس مـدى التـزام قطاعـات / إدارات البنـك نحـو تحقيـق الأهـداف الموكلـة إليهـم باسـتخدام أسـاليب القيـاس المتعـددة.

هـذا بالإضافـة إلـى قيـام الإدارة بتحديـث الخطـة الاسـتراتيجية بمـا يتماشـى مـع التغيـر فـي سياسـات الدولـة / البنـك أو فـي متغيـرات الأسـواق.

إدارة المشروعات

التخطيـط والمتابعـة لكافـة المشـروعات بالبنـك بصـورة مجمعـة وتكويـن وقيـادة فـرق المشـروعات للتأكـد مـن تنفيـذ جميـع الأعمـال المطلوبـة مـن كل إدارة لتنفيـذ المشـروع علـى الوجـه الأمثـل فـي الوقـت المحـدد والميزانيـة المعتمـدة والجـودة المطلوبـة تفاديـا للخسـائر الناتجـة عـن التأخـر فـي تنفيـذ المشـروعات وبمـا يحقـق الاسـتفادة المرجـوة منهـا.

إعادة هندسة الإجراءات

تقييـم جميـع الإجـراءات التـي تتـم داخـل البنـك وتحديـد الأطـراف المرتبطـة لـكل إجـراء بهـدف الوصـول للتطبيـق الأمثـل لتنفيـذ الأعمـال وتحديـد المسـئوليات بمـا يؤثـر بالإيجـاب بصـورة غيـر مباشـرة علـى تكلفـة أداء الأعمـال بالبنـك.

بالإضافـة إلـى المشـاركة بقـوة فـي جميـع المنتجـات الجديـدة والتـي يصدرهـا البنـك لتحديـد أنظمـة العمـل المناسـبة لهـا.

الشمول المالي

امتثـالا لتعليمـات البنـك المركـزي المصـري، تـم إنشـاء إدارة مسـتقلة للشـمول المالـي بهـدف دعـم اتجـاه الدولـة فـي دمـج الاقتصـاد الغيـر رسـمي بالاقتصـاد الرسـمي عـن طريـق نشـر ثقافـة الشـمول المالـي والعمـل علـى التنسـيق والتكامـل مـع قطاعـات البنـك المختلفـة لمتابعـة طـرح منتجـات ادخاريـة وتمويليـة تلبـى احتياجـات فئـات العمـلاء المسـتبعدة ماليـا, خاصـة المـرأة والشـباب والفئـات المهمشـة ورواد الأعمـال والمشـروعات.

دعم الأعمال

ظهـرت الحاجـة إلـى إنشـاء وحـدة دعـم الأعمـال لمواجهـة وتنفيـذ الأعمـال الطارئـة ذات الأهمية الاسـتراتيجية ويتطلـب تنفيذهـا أفـراد ذوي مهـارات متميـزة. حيـث تقـوم الإدارة بتقديـم الدعـم الـلازم لإدارات البنـك المختلفـة نظـرا لتنـوع خبـرات أعضـاء الإدارة بمـا يمكنهـم مـن تنفيـذ الأعمـال الموكلـة إليهـم بصـورة مميزة.

أهم إنجازات القطاع خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٠ حتى ديسمبر ٢٠٢١

التخطيط الاستراتيجي

- تحديث الخطة الاستراتيجية للبنك والبدء في إعداد خطة البنك الاستراتيجية ٢٠٢١/٢٠٢٥.
- تقديـم الدراسـات والأبحـاث اللازمـة للأسـواق موضـوع الدارسـة, بالإضافـة إلـى دعـم قـرارات الإدارة العليـا فيمـا يخـص دراسـة إمكانيـة الدخـول فـي أنشـطة مسـتحدثة أو أسـواق محـددة, كذلـك تحديـث مركـز البنـك فـي السـوق المصرفـي.
- إعـداد واسـتخدام المعايـر اللازمـة لقيـاس أداء القطاعـات المختلفـة للبنـك لضمان التـزام القطاعـات بالأهداف الموكلـة إليها.
- إجـراء المتابعـة الخاصـة بالمهـام المسـندة لإدارات البنـك المختلفـة بمـا يضمـن التنفيـذ فـي الأوقـات المحـددة مسـبقا تفاديـا لأي انحرافـات.

إدارة المشروعات

- مشروع تحديث النظام الأساسي في البنك – المرحلة الأولي (Core Banking system upgrade– Phase1)
- مشروع خدمة إرسال كشوف الحساب عن طريق البريد الإلكتروني (E-statement)
- مشروع تغيير العلامة التجارية للبنك (لإطلاقه في يناير ٢٠٢٢).
- مشروع إقفال السنة المالية.
- تحديث التعريفة المصرفية للبنك.

أعادة هندسة الإجراءات

- مركزية فتح حسابات العملاء لتوفير الوقت اللازم لتنفيذ فتح حسابات العملاء.
- إعـادة هيكلـة إجـراءات إصـدار أو تعديـل منتجـات جديـدة فـي البنـك لتتماشـى مـع رؤيـة البنـك فـي تسـريع إنشـاء منتجـات جديـدة لتعزيـز المنافسـة.
- إعادة النظر في كافة الإجراءات المتعلقة بأعمال البنك وتحليلها للوصول إلى اعلى كفاءة ممكنة.
- تطويـر الخدمـات المقدمـة عـن طريـق الإنترنـت البنكـي وجعلـه أكثـر فاعليـة بتقديـم خدمـات مميـزة تتسـم بالسـرعة فـي تنفيذهـا.
- إعـادة هيكلـة إجـراءات الودائـع والشـهادات بمـا يضمـن تخفيـض الوقـت والإجـراءات اللازمـة لتنفيـذ الأعمـال بكفـاءة عاليـة.

الشمول المالي

o تنشيط أهداف استراتيجية البنك للشمول المالي.

o تفعيل بروتوكولات تعاون مع مؤسسات وجامعات مرموقة على مستوى الجمهورية لتقديم محتوى تعليمي هادف لقطاع الشباب.

o المشاركة في مبادرة حياه كريمة في كافة مراحلها.

o المشاركة في مؤتمرات وفعاليات ينظمها اتحاد الطلاب داخل وخارج الحرم الجامعي.

o الاستمرار في تقديم سلسلة من المحاضرات التثقيفية والشمول المالي للعديد من الشباب أيام الجمعة من كل أسبوع داخل مقر البنك الرئيسي.

دعم الأعمال

o التعاون مع إدارة المشروعات في إصدار كشوف حسابات العملاء الألية.

o المشاركة في الحفظ الآلي المركزي لمستندات العملاء.

o المشاركة في تنفيذ تعليمات البنك المركزي المصري فيما يخص البيانات الإضافية المطلوب تحديثها لعملاء الشركات بالبنك.

o المشاركة في ندوات التوعية المصرفية تحت مظلة الشمول المالي.

يوم الشمول المالي بجامعة زويل

الاتصال المؤسسي

يحرص البنك منذ عدة أعوام على توسيع قاعدة عملائه وشبكة فروعه مع زيادة حجم أعماله, كما قام بتأسيس قطاع للتجزئة المصرفية, مما تطلب الانتشار الإعلاني والإعلامي والصحفي, وهو الدور الذي قام به قطاع الاتصال المؤسسي عن طريق تحقيق الإنجازات التالية على مستوى الاتصالات المؤسسية والتسويقية, خلال العام, من أبرزها:

- تنفيذ العديد من الحملات الدعائية والإعلانية والتسويقية عن مختلف منتجات البنك وخدماته المتنوعة والتي تم نشرها بكثافة بالصحف والمجلات المصرية والعالمية الكبرى, وكذلك على شبكات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة, هذا بالإضافة إلى حملات موسعة للترويج عن المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والشركات كالأوعية الادخارية, بطاقات الائتمان والخصم المباشر, قروض السيارات والقروض الشخصية, الانترنت البنكي والمحفظة الإلكترونية ...الخ, كما تم الترويج لتلك المنتجات أيضا عن طريق اللافتات الإعلانية واللوحات الإرشادية على العديد من الطرق بعدة مناطق حيوية ومحافظات على مستوى الجمهورية, وكذلك بواسطة التواجد بأجنحة تسويقية بعدة معارض ومنتديات وبعض مراكز التسوق الكبرى والمحلات التجارية, وبالجامعات والنوادي الاجتماعية والرياضية, حيث يتم توزيع النشرات والكتيبات التي تحتوي على معلومات عن البنك وفروعه وخدماته ومنتجاته المتنوعة, مع بعض الهدايا الترويجية والدعائية من خلال تلك الأجنحة.

- يحرص القطاع باستمرار على استخدام منصات البنك الإلكترونية الرسمية, والتي كان قد أنشأها من قبل, على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة (فيسبوك – انستجرام – لينكد إن – يوتيوب), في نشر كل جديد عن منتجاته وخدماته المختلفة كما يقوم بتحميل جميع العروض الخاصة مع مختلف الأنشطة والفاعليات التي يقوم بها مع نشر البيانات الصحفية والأخبار وصور لهذه الأحداث على تلك المواقع والمنصات, بحيث يتيح سهولة التواصل مع العملاء وسرعة الانتشار والتفاعل بالإضافة الى تكوين قاعدة عملاء جدد.

- تم تثبيت شعار للمرحلة وهو "رايحين مع بعض لبكرة" حيث يتم استخدامه بكافة المراسلات التسويقية مثل مواقع التواصل الاجتماعي وصفحات الانترنت, وبالعديد من إعلانات الطرق في أنحاء الجمهورية وكذلك بالإعلانات المطبوعة بالصحف والمجلات المتنوعة المحلية والأجنبية.

- يقوم القطاع على الدوام بتنفيذ وانتاج العروض التوضيحية المتحركة في صورة مبتكرة وشيقة عن منتجات البنك وخدماته المختلفة كما يحرص على دوام تحديثها وتطويرها مع تغييرها, ثم نشرها وإذاعتها على مواقع التواصل الاجتماعي وصفحات الانترنت, وكذلك على الشاشات المرئية المثبتة بجميع فروعه.

- يقوم القطاع بالإشراف على ومتابعة تطوير وتحديث الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك بصفة مستمرة, من ناحية التصميم والشكل العام والمحتوى والمضمون الداخلي والبيانات ليتيح سهولة البحث والعرض.

- قـام القطـاع بالعمـل علـى توحيـد وتنميـط الشـكل العـام للمطبوعـات والمـواد التسـويقية والإعلانيـة والدعائيـة واللافتـات, مـع الحـرص علـى تزويـد الفـروع والإدارات بمختلـف أنـواع المـواد الترويجيـة فـي صـورة بوسـترات, نشـرات تعريفيـة بالمنتجـات والخدمـات.. الـخ.

- يهتـم القطـاع بـدوام المشـاركة فـي العديـد مـن المؤتمـرات والمحافـل والمعـارض والمنتديـات المتخصصـة وكذلـك ورش العمـل المحليـة والدوليـة, عـن طريـق التواجـد أو الرعايـة والحضـور بالإضافـة إلـى تمثيـل البنـك بأجنحـة تسـويقية للمسـاهمة فـي عـرض كافـة خدماتـه ومنتجاتـه مـع تعريـف العمـلاء بهـا.

- حـرص القطـاع علـى تنظيـم الاحتفـالات الخاصـة بافتتـاح الفـروع الجديـدة ممـا ينعكـس بصـورة إيجابيـة علـى عمـلاء تلـك الفـروع, هـذا بالإضافـة إلـى تنظيـم لقـاءات دوريـة مـا بيـن العامليـن والإدارة العليـا ممـا يفتـح قنـوات تواصـل وتفاهـم وتقـارب.

- يتـم العمـل علـى دوام خلـق قنـوات اتصـال مـع كافـة وسـائل الإعـلام المقـروءة والمسـموعة والمرئيـة والإلكترونيـة, بصـورة دائمـة, مـع توسـيع تلـك القنـوات لسـهولة نشـر أخبـار البنـك, والأحاديـث الصحفيـة مـع القيـام بالتغطيـات الصحفيـة عـن أنشـطة البنـك المختلفـة, بصفـة مسـتمرة.

- قـام القطـاع بتطويـر وتحديـث المجلـة الشـهرية المصـورة التـي يقـوم بإصدارهـا لتغطـي أنشـطة وأخبـار البنـك فـي جميـع المجـالات, مـع نشـر صـور لتلـك الأنشـطة مـع بعـض المعلومـات والمسـابقات, يتـم ارسـالها داخليـا عبـر البريـد الإلكترونـي لجميـع العامليـن.

- حـرص القطـاع فـي هـذا العـام علـى تنظيـم بعـض الاحتفاليـات الداخليـة للعامليـن, بمقـر البنـك, فـي عـدد مـن المناسـبات, مثـل رأس السـنة الميلاديـة, عيـد الأم, عيـد الأب, عيـد الحـب, يـوم القهـوة... إلـخ, حيـث يتـم توزيـع بعـض الهدايـا التذكاريـة البسـيطة المرتبطـة بالمناسـبة, وكذلـك تـم تنظيـم مسـابقة داخليـة, مـا بيـن إدارات البنـك المختلفـة, فـي العـاب play station, سـعيا لخلـق جـو مـن الألفـة مـا بيـن العامليـن, بالإضافـة الـى مـا تـم تنظيمـه مـن أيـام رياضيـة خارجيـة مثـل يـوم لقيـادة الدراجـات ويـوم التجديـف. كمـا قـام القطـاع أيضـا بتوزيـع حلـوى المولـد النبـوي الشـريف, والكحـك بمناسـبة عيـد الفطـر, وذلـك حرصـا علـى خلـق جـو مـن البهجـة والانتمـاء لـدى الموظفيـن.

- بـدأ قطـاع الاتصـال المؤسسـي خـلال العـام فـي مشـروع كبيـر وهـو مشـروع تغييـر الهويـة وإعـادة تقديـم البنـك فـي صـورة أكثـر حداثـة وشـبابا, وذلـك لتتماشـى مـع التوجـه نحـو التحـول التكنولوجـي الحالـي, ممـا تطلـب العديـد مـن الدراسـات والأبحـاث والتجـارب المختلفـة للوصـول الـى اتفـاق وشـكل نهائـي. الهويـة والعلامـة الجديـدة EBank مسـتوحاة مـن التاريـخ العريـق للبنـك ومضافـا اليـه المرونـة لتتماشـى مـع احتياجـات السـوق الحاليـة بشـكل حديـث, متطـور متواكـب مـع العصـر والاسـتراتيجية الحاليـة للجمهوريـة الجديـدة متمثلـة فـي القـوة والثقـة والأمـان حيـث إسـتخدم شـعارا لتلـك المرحلـة وهـو «عالـم جديـد ... إحنـا أولـه».

المسئولية المجتمعية والاستدامة ودعم مجتمع الأعمال

أولا: المسئولية المجتمعية والاستدامة:

يعتبـر البنـك المسـئولية المجتمعيـة أحـد المحـاور السـتة الرئيسـية فـي اسـتراتيجيته ٢٠١٧ - ٢٠٢٢, حيـث يعمـل علـى التوسـع فـي تنميـة وخدمـة المجتمـع مـع التأثيـر فيـه, إيمانـا بـدوره ومسـاهماته المسـتمرة فـي تطويـر البيئـة المحيطـة وبأهميـة المسـئولية المجتمعيـة, وذلـك مـن خـلال تقديـم الدعـم مـع التركيـز علـى أكثـر القطاعـات احتياجـا فـي الدولـة كالتعليـم والصحـة كجـزء مـن مسـئوليته تجـاه المجتمـع مـع نشـر الوعـي المصرفـي والمالـي عمـلا علـى تحقيـق الشـمول المالـي.

استقبال ممثلي مستشفى الناس لتسليم تكلفة إجراء عمليات قلب الأطفال

١- قطاع التعليم:

مـن منطلـق الاسـتدامة فـي مجـال المسـئولية المجتمعيـة, يسـتمر البنـك للعـام الرابـع علـى التوالـي بتقديـم دعمـا ماديـا لتشـغيل خمسـة مـدارس مجتمعيـة بقـرى مركـز إسـنا بمحافظـة الأقصـر, مـع تغطيـة كافـة المصروفـات الدراسـية لطـلاب تلـك المـدارس والتـي تشـمل الأدوات والكتـب المدرسـية, المناهـج التعليميـة, الأنشـطة الثقافيـة والرياضيـة والفنيـة والترفيهيـة وكذلـك برامـج التوعيـة, وهـي نفـس تلـك المـدارس التـي سـبق وقـام البنـك بإنشـائها وتطويرهـا مـع تجهيزهـا, يأتـي ذلـك اسـتكمالا للتعـاون مـع مؤسسـة مصـر الخيـر, وسـعيا مـن البنـك فـي الاسـتمرار فـي بـذل المزيـد مـن الجهـود, إيمانـا بقضيـة التعليـم الـذي هـو أسـاس تقـدم وتطـور المجتمـع, كمـا تحـرص مجموعـة مـن العامليـن بالبنـك علـى القيـام بزيـارات ميدانيـة دوريـة لتلـك المـدارس.

قدم البنك, كذلك مساهمة مادية لمدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا في صورة منح دراسية عن طريق تبني جميع المصروفات والتكاليف التعليمية والدراسية, لحين التخرج, وذلك لعدد ٦ طلاب جامعيين متفوقين ومن الأولى بالرعاية, لمساعدتهم على اتمام دراساتهم بالتخصصات العلمية المختلفة بالجامعة, كالنانو تكنولوجيا والنانو الكترونيات, هندسة الفضاء, وفيزياء الأرض والكون, والاتصالات والمعلومات, بكليات الهندسة والعلوم, يأتي ذلك سعيا من البنك في الاستمرار في بذل المزيد من الجهود, إيمانا بالبحث العلمي ودوره في نهضة المجتمع ككل.

كما قام أيضا بتبني منح دراسية لعدد ٨ طلاب متفوقين أولى بالرعاية, لحين تخرجهم, بجامعة النيل الأهلية بالكليات المختلفة كالهندسة, ونظم الحاسبات والمعلومات, وإدارة الأعمال.

هذا بالإضافة الى المنح الدراسية التي قدمها البنك على مدار عامان دراسيان لعدد ٧٠ طالب من الأولى بالرعاية, بالتعليم الفني بالمجمع الصناعي المتكامل بالديمو بمحافظة الفيوم, وبالمجمع الصناعي المتكامل بالأميرية, وبمعهد الدون بوسكو الساليزيان, وكذلك ١٤ طالب بالتعليم الأكاديمي الجامعي بكليات طب الأسنان والصيدلة بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري, وكلية الطب البشري بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا, وكلية الطب البشري بجامعة ٦ أكتوبر, وبكلية الصيدلة بالجامعة الروسية, وبكلية الإعلام بالجامعة الحديثة, وذلك بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير.

كما قام البنك بالمساهمة في إنشاء وتأسيس معمل للتعلم عن بعد بكلية العلوم جامعة حلوان, حيث تم إهداء كاميرا تسجيل وتصوير فيديو, يتمكن أعضاء هيئة التدريس من خلالها تسجيل وتصوير المحاضرات والتجارب المعملية ثم رفعها وتحميلها على مواقع التواصل الاجتماعي أو ارسالها للطلاب عبر المنصات الالكترونية المختلفة, هذا بالإضافة الى إهداء جهاز داتا شو وعدد ٣٠ جهاز حاسب آلي وعدد ٢ شاشة عرض LCD ٣٢ بوصة, وذلك بعد ظهور الاحتياج لذلك في ظل أزمة فيروس كورونا, وعدم تمكن الطلبة من التواجد بأعداد كبيرة داخل قاعات المحاضرات.

بادر البنك بالتعاون مع مؤسسة جيزة للأنظمة التعليمية لتحويل أحد المدارس المجتمعية التي يرعاها بإسنا - الأقصر, إلى التعليم التكنولوجي, وذلك سعيا إلى توظيف التكنولوجيا لتنمية المجتمع المصري وتركيز المصادر والمجهودات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الحد من أوجه عدم المساواة للمجتمعات المهمشة, وذلك من خلال استخدام تطبيقات التكنولوجيا المتوفرة في مشروعات المؤسسة للوصول الي حلول تدعم الفئات المستهدفة لتحقيق الشمول الاجتماعي والمالي مع محو الأمية التكنولوجية لإيجاد فرص عمل وأفكار مشروعات تحقق نمو اقتصادي لجميع الفئات.

أطلق البنك مسابقة بالتعاون مع ايناكتس مصر عن تقديم منتج مصري قابل للتصدير وذلك ما بين ٦٦ جامعة مصرية حكومية وخاصة, وذلك مشاركة في برنامج ايناكتس مصر. تعتبر ايناكتس منظمة لا تهدف للربح تتواجد في ٣٧ دولة وتضم ١٧٣٠ جامعة حول العالم, وتمثل شراكة بين طلبة الجامعات وقادتها ورجال الاعمال, بهدف تقليل الفجوة ما بين التعليم الجامعي وسوق العمل.

وبهذا يصبح إجمالي ما تم صرفه في مجال التعليم خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٠ وحتى ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٧ مليون و٨٩٧ ألف جنيه مصري.

٢- قطاع الصحة

قام البنك بعدة أنشطة مجتمعية تسعى الى الاستدامة, حيث استمر في تبني تكاليف علاج عدد كبير جدا من مريضات سرطان الثدي التي يتم علاجها داخل مستشفى بهية للاكتشاف المبكر وعلاج سرطان الثدي, في إطار البروتوكول الذي سبق توقيعه مع المؤسسة, هذا ويحرص فريق من العاملين بالبنك على عمل زيارات ميدانية للمستشفى عملا على الدعم النفسي والمعنوي للمريضات.

هذا بالإضافة إلى الدعم المادي الذي يحرص البنك, منذ بضع سنوات, على تقديمه لجامعة بنها, للمساهمة في شراء مناظير علاجية واستكشافية وتشخيصية وبعض الأجهزة الطبية لعلاج وإجراء عمليات لبعض الحالات الحرجة, مع المشاركة في مشروع تطوير قسم المسالك البولية والتناسلية, والذي يشمل تطوير وحدات العمليات الجراحية وتطوير العنابر والفاصل الإداري والتعليمي مع إنشاء غرف خاصة بالعناية المركزة وتطوير العيادات الخارجية.

وهذا فضلا عما قدمه البنك من دعم لمستشفى الناس للأطفال, لإجراء عدد من عمليات القلب للأطفال مع استكمال تجهيز غرفة إقامة بالمستشفى وتزويدها بالمعدات الطبية المطلوبة.

ساهم البنك كذلك بالتبرع لوحدة أبحاث السكر, مركز أمراض الكلى والمسالك البولية مستشفى جامعة المنصورة, والتي تقدم العلاج بالخلايا الجذعية مع إجراء عمليات وفحوصات بالمجان للمرضى غير القادرين, كما ساهم في شراء أجهزة تشخيصية استكشافية وعلاجية.

بادر البنك, هذا العام أيضا, بتغطية تكاليف إجراء عدد ١٨ عملية قسطرة قلب بمركز أسوان لأمراض وأبحاث القلب, مع بناء أحد الغرف المزدوجة بمركز مجدي يعقوب العالمي للقلب, بالإضافة إلى أحد الغرف بمستشفى شفاء الأورمان لعلاج سرطان الأطفال بالأقصر.

كما قام كذلك بالتبرع لمؤسسة ابراهيم بدران لتنظيم ٤ قوافل للرعاية الصحية والطبية المجانية والتي توجهت إلى بعض القرى بمحافظة القليوبية لإجراء كشوفات على عدد ٣٥٣٩ مريض ضمن مبادرة صحة مصر. حيث يحرص موظفو البنك على المشاركة في تلك القوافل التي تقدم رعاية صحية وكشف طبي أولي بالإضافة الى جلسات توعية طبية وصحية لعدد ٣١١٥ شخص, وذلك من خلال عيادات مؤسسة إبراهيم أ. بدران المتنقلة مع فريق من الأطباء المتخصصين في عدة مجالات طبية مختلفة منها؛ الباطنة, العظام, الأنف والأذن والحنجرة, الرمد والأمراض الجلدية والأطفال, حيث تم توفير ٢٩١٦ علاج ودواء بالمجان لهؤلاء المرضى من خلال تلك القوافل, تأتي تلك المشاركة في إطار بروتوكول التعاون الذي تم توقيعه ما بين البنك والمؤسسة لخدمة المرضى الأولى بالرعاية في العديد من محافظات مصر.

كما تحمل البنك تكلفة علاج وإجراء عمليات جراحية لعدد (٩) أطفال من الحالات المصابة بالسرطان بمستشفى ٥٧٣٥٧ بالتعاون مع جمعية أصدقاء المبادرة القومية ضد السرطان, كما قام فريق من البنك بزيارة هؤلاء الأطفال مع تفقد أقسام المستشفى المختلفة.

هذا بالإضافة إلى توريد عدد من أجهزة قسطرة بالونية لوحدة الحالات الحرجة بمستشفى القصر العيني - جامعة القاهرة, وكذلك جهاز تشخيصي استكشافي وعلاجي للمعهد القومي للأورام.

قام البنك أيضا بالتبرع في صورة عينية, عن طريق إهداء مجفف ملابس وأجهزة تكييف لمؤسسة التثقيف الفكري للفتيات بمصر القديمة التابعة للمؤسسة القومية لتنمية المرأة والمجتمع, والتي تقوم برعاية الفتيات ذات الاحتياجات الخاصة الفاقدات للأهلية مع توفير سبل راحة وأمان لهن.

ليصبح بذلك إجمالي ما تم صرفه في مجال الصحة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٠ وحتى ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٧ مليون و١٩٣ ألف جنيه مصري.

٣- قطاع البيئة

حرص البنك على الاستمرار في تجميع أوراق المسودات والأوراق التي بمرور السنوات انتهي العمل بها ليتم إعدامها عن طريق فرمها كما يتم بعد ذلك التخلص منها عن طريق تسليمها للجهات أو المؤسسات والشركات التي تعمل في مجال إعادة التدوير عملا على الحفاظ على البيئة. وفي ذات الإطار يقوم البنك أيضا بالكشف الدوري على السيارات المملوكة له لقياس مستوى العوادم بحيث لا تتسبب في التلوث البيئي. هذا بالإضافة الى حرص البنك على استخدام الخامات المطابقة للمواصفات البيئية في مجالات التشييد والبناء مع التوفير في الطاقة, خاصة عند تأسيس الفروع والمباني الإدارية, مع مراعاة نوعية المنظفات والمطهرات المستخدمة ...الخ وذلك عملا على عدم التأثير سلبا على البيئة مع الحفاظ على الطاقة.

اهتم البنك كذلك بالمشاركة في مبادرة إحلال المركبات عن طريق منح قروض للأفراد الطبيعيين الراغبين في إحلال المركبات التي مر على تصنيعها ٢٠ عامًا, سواء كانت السيارات الملاكي, والأجرة أو الميكروباص. تتيح المبادرة القروض لمالكي تلك السيارات, حيث يقدم البنك قرض تمويل السيارات واستبدالها بسيارة صديقة للبيئة. كما يأتي ذلك توجها من البنك نحو تحقيق التنمية المستدامة والتي من بينها الحفاظ على البيئة والحرص على استخدام عناصر صديقة للبيئة, وأيضا في ضوء توجهات الدولة نحو إحلال المركبات التي تعمل بالوقود واستبدالها بتلك التي تعمل بالوقود المزدوج مع حث وتشجيع المواطنين على القيام بتلك الخطوة من خلال توفير التمويل المطلوب لهم بأسعار عائد منخفضة. كما يأتي هذا أيضا تماشياً مع مبادرة البنك المركزي المصري لتمويل السيارات الصديقة للبيئة. حيث يؤمن البنك بأن لتلك المبادرة عدة انعكاسات إيجابية على الأصعدة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحضارية, وهي الأركان التي تحرص الدولة دائما على النهوض بها. يتم من خلال المبادرة معاونة مالكي سيارات الأجرة وغيرهم في إحلال السيارات بسيارات جديدة, عملا على الارتقاء بمستوى معيشة المواطن المصري وزيادة دخله وخلق فرص عمل جديدة وظهور الدولة بالمظهر الحضاري بالإضافة الى تنشيط صناعة السيارات في مصر والصناعات المغذية لها.

٤- أزمة كورونا

في ظل أزمة فيروس كورونا التي مر بها العالم أجمع، حرص البنك على المساهمة بمبلغ ١٠ مليون جنيه مصري في توفير اللقاح، حيث يعتبر البنك من الداعمين المستمرين لصندوق تحيا مصر مقدرا المجهودات العظيمة التي يقوم بها، إيمانا منه بالقضايا القومية التي تعمل من أجل الصالح العام للمواطنين وللوطن بأكمله.

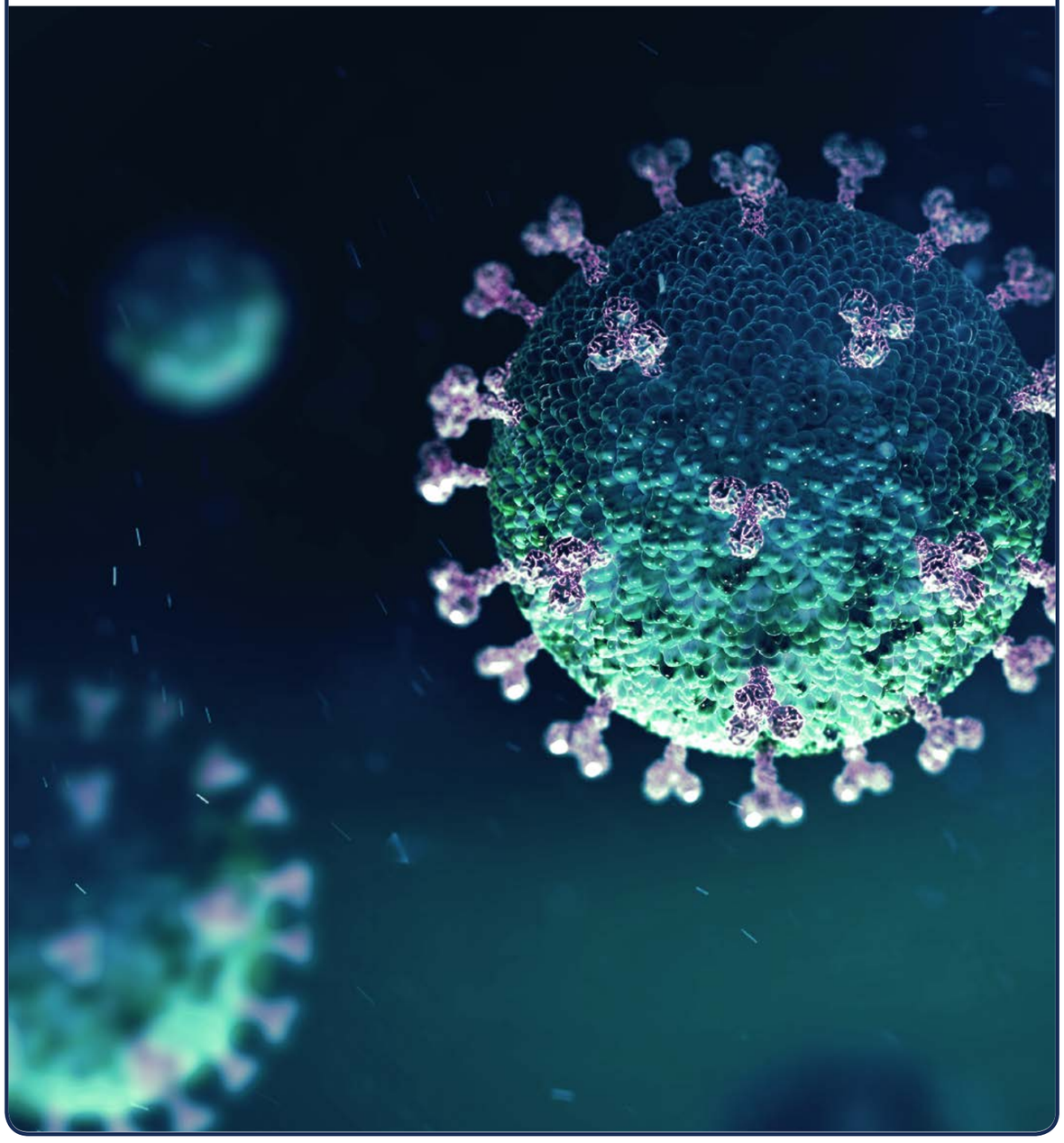

٥- مبادرات مجتمعية متنوعة

توجها من البنك نحو الاستمرار في نشر الوعي المالي والمصرفي وريادة الأعمال بين الشباب ولتحقيق الشمول المالي، يحرص البنك على دوام المشاركة في رعاية النموذج المصرفي المصريEBSM الذي تقوم بتنظيمه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، والذي يتم تحت إشراف المعهد المصرفي المصري، حيث يتم عقد منتديات وورش عمل لهؤلاء الطلاب لتعريفهم بالقطاع المصرفي والمعلومات المالية والخدمات والمنتجات البنكية المختلفة، إضافة الى تنظيم ورش عمل ومحاضرات توعية مصرفية ومالية متعددة بعدة جامعات أخرى مثل جامعة الجلالة – الجامعة المصرية اليابانية – جامعة النهضة – جامعة النيل – جامعة زويل وجامعة عين شمس وغيرهم.

وأيضا في إطار مسئولية البنك المجتمعية نحو خدمة المجتمع وتنميته، وتوجها منه نحو المساهمة في القضاء على أزمة البطالة وعملا على تشغيل الشباب، يحرص البنك على دوام المشاركة في العديد من معارض للتوظيف في عدة مجالات.

وحرصا من البنك على خدمة عملائه والاهتمام بزائريه وموردية من ذوي الهمم، فقد قام في بعض فروعه، بتوفير ممرات خاصة وذلك لتسهيل الدخول لتلك الفروع بالإضافة الى أماكن انتظار مخصصة لذوي الهمم. كما بادر بتعيين عدد من الشباب من ذوي القدرات الخاصة عملا على إتاحة الفرص المتكافئة للجميع.

هذا وتستمر الإدارة في مبادراتها في مجال المسئولية المجتمعية منها مبادرة «من قلوبنا» بحيث يتم دوريا تبني مبدأ من مبادئ المسؤولية المجتمعية يتم ارساله شهريا لجميع العاملين عبر البريد الإلكتروني، كما يحرص البنك على تشجيع العاملين وحثهم على المشاركة بالجهود وكذلك المشاركة المادية أو المعنوية، عن طريق مبادرة «رايحين مع بعض نعمل خير» إما باستضافة بعض شركاؤه في مجال المسئولية المجتمعية داخل مقره الرئيسي، مثل المشاركة في حملة الشتاء أو صكوك الأضحية .. الخ.. أو القيام بأنشطة تطوعية كالقوافل الطبية أو عمل زيارات ميدانية للمدارس أو المستشفيات.. الخ.

إضافة الى ذلك تمت المشاركة في اليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة الذي نظمه المركز العربي لتنظيم المؤتمرات بإشراف ورعاية الإدارة العامة للتمكين الثقافي، وكذلك مؤتمر المسئولية المجتمعية للشركات في إدارة أزمة كورونا الذي نظمته شركة دولفين لتنظيم المؤتمرات. كما تم أيضا رعاية مبادرة تحدي الإعاقة البصرية «المس حلمك» و«لمسة لصحتك». هذا وقد قام البنك برعاية الحفل الخيري الذي أقيم لصالح مستشفى أهل مصر للحروق والذي نظمته الجمعية المصرية البريطانية للأعمال بقصر عابدين. كما قام أيضا بتسجيل عضوات جمعية سيدات أعمال مصر٢١ بسجل الموردين الخاص به، عملا على دعم وتمكين المرأة مع تشجيع الصناعات المصرية والمنتج المصري ورائدات الأعمال المصريات.

ثانيا: دعم مجتمع الأعمال

أما على مستوى دعم مجتمع الأعمال، فإن البنك يحرص على ضرورة الاشتراك والمساهمة في أنشطة الغرف التجارية والصناعية المختلفة وجمعيات رجال الأعمال من خلال المشاركة والتواجد في الكثير من الفاعليات مثل المعارض والندوات والمؤتمرات والمنتديات وذلك عن طريق الرعاية أو الحضور بصفة مستمرة في الأحداث المحلية والدولية وكذلك في صورة تقديم الدعم المادي والاشتراكات السنوية حرصا على التفاعل مع تلك المجتمعات بشكل مستمر، حيث يهتم البنك بالتعرف على أحدث التطورات على المستوى العالمي والمحلي في مجالات التجارة الخارجية والمعاملات الدولية والاقتصاد العالمي.

كما يحرص البنك بصفة دائمة على التنسيق والتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وبعض المراكز المتخصصة للعمل على تنمية العلاقات مع رجال الأعمال والمصدرين، ويولي اهتماما بالغا بالتعرف على والاندماج في مجتمعات الأعمال المحلية والدولية لفتح أسواق جديدة والعمل على التبادل التجاري من خلال اللقاءات المشتركة التي تنظمها الغرف التجارية والاشتراك في جمعيات رجال الأعمال والتي تشمل علي سبيل المثال لا الحصر: اتحاد بنوك مصر – المعهد المصرفي المصري - اتحاد المصارف العربية – اتحاد المستثمرين العرب - الغرفة التجارية الأمريكية - جمعية رجال الأعمال المصريين – الجمعية المصرية البريطانية للأعمال – اتحاد البورصات العربية.

وتماشيا مع استراتيجية البنك في تحسين مركزه التنافسي ومضاعفة حصته السوقية وزيادة حجم نشاطه وأعماله عن طريق النمو الداخلي والانتشار الخارجي، وتماشيا مع سياسته في تقديم وعرض خدماته التمويلية ومنتجاته المالية والمصرفية على العديد من شرائح العملاء من الأفراد والشركات وبالأخص مجتمع المصدرين. فقد حرص البنك في هذا العام على المشاركة سواء بالرعاية أو بالحضور في أهم الأحداث الاقتصادية العالمية والمحلية، من أهمها على سبيل المثال لا الحصر:

مؤتمر «مصر في عالم متغير» بجامعة المستقبل تحت رعاية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – معرض متحف القوات الجوية المصرية - المعرض الأول لتكنولوجيا تحويل واحلال المركبات للعمل بالطاقة النظيفة - مؤتمر قانون الإجراءات الضريبية الموحد – بطولة نادي جزيرة الورد للتنس تحت رعاية الاتحاد المصري للتنس – ورشة عمل عن طرق الدفع المختلفة في عمليات التجارة الخارجية – حفل هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة بمناسبة ذكرى السادس من أكتوبر - مؤتمر البحر الأحمر للنقل البحري واللوجستيات – مؤتمر الضرائب الذي نظمه المركز المصري للبحوث والمراجع – مؤتمرات الناس والبنوك للعامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١ - المنتدى المصرفي العربي « الصناعة المصرفية ومستقبل الخدمات المالية « ومؤتمر رؤساء المخاطر في البنوك العربية واللذان نظمهما اتحاد المصارف العربية - معرض التمويل العقاري بكمبوند عبير باراديس التابع لشركة المنيا الجديدة للاستثمار العقاري - ورشة عمل «حلم ودعم» في اطار مبادرة رواد النيل لرواد الاعمال –المؤتمر الدولي السابع لجمعية سيدات أعمال مصر – مؤتمر ومنتدى المرأة المصرية الثالث.

هذا وقد قام البنك بتوقيع عدة بروتوكولات تعاون من أبرزها على سبيل المثال لا الحصر:

- بروتوكول مع وزارة الأوقاف بمحافظة البحر الأحمر للتمويل الكامل ١٠٠% بفائدة 0% متناقصة وذلك لنقل الورش الفنية الخدمية الحرفية والصناعية إلى مدينة الحرفيين، بهدف الحفاظ على الوجه الحضاري لمدينة الغردقة السياحية، باعتبارها مدينة صديقة للبيئة.

- بروتوكول تمويل مشروع بورصة الخضر والفاكهة لتمويل أكبر تجمع للبورصة الزراعية السلعية للخضروات والفاكهة في مصر وهو تجمع تصديري لتجهيز وتعبئة الحاصلات الزراعية بمركز بدر بمحافظة البحيرة.

- بروتوكول تعاون مشترك مع الشركة العربية العالمية للبصريات التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع، وذلك بشأن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الزراعي والصناعي للتحول الى استخدام الطاقة الشمسية.

- بروتوكول لقرض بمبلغ ١٥ مليون دولار أمريكي للبنك من GGF Green for Growth Fund لتمويل الأعمال التجارية المصرية وتيسير الحفاظ على البيئة وتوفير الطاقة، مقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات، وذلك لتمويل تدابير توفير الطاقة وكفاءة الموارد، مما يُمكّن من التعافي في ظل أزمة كوفيد-١٩.

- بروتوكول تعاون مع جهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان لتمويل مستثمري مجمع الصناعات الصغيرة لتملك الوحدات الصناعية كاملة المرافق والمخصصة لهم من جهاز تنمية المدينة. كما يقوم البنك بتقديم الخدمات غير المالية لمستثمري المجمع من خلال التعريف بالأسواق الخارجية وفتح اسواق جديدة.

- الشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA

- بروتوكول قرض مشترك لشركة فيتوفارم الدولية للأدوية والكيماويات.

- بروتوكول تمويل قرض مشترك لشركة أورا للتنمية العقارية.

- بروتوكول تمويل قرض مشترك لشركة الغرابلي الهندسية المتحدة.

- بروتوكول تمويل قرض مشترك لشركة أركان بالم للاستثمار العقاري.

- عقد تمويل مشترك لصالح شركة الخرافى ناشيونال لتطوير مشروعات البنية التحتية – إنشاء وخدمات، وذلك لتمويل عمليات المقاولات المُسندة للشركة وفي مقدمتها المشروعات الخاصة بمبادرة «حياة كريمة» فضلاً عن مشروعات تنفيذ شبكات صرف ومعالجة مياه في محافظات الجمهورية.

المؤشرات المالية

تقرير مراقبي الحسابات

الى السادة / مساهمي البنك المصري لتنمية الصادرات - «شركة مساهمة مصرية»

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للبنك المصري لتنمية الصادرات «شركة مساهمة مصرية» والمتمثلة في الميزانية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ (ثمانية عشر شهراً), وملخص لأهم السياسات المحاسبية وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة البنك, فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة, وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ, كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة, وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ, ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك.

وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة

الـرأي

من رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح, في جميع جوانبها الهامة, عن المركز المالي المستقل للبنك المصري لتنمية الصادرات – شركة مساهمة مصرية - في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١, وعن أدائه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ (ثمانية عشر شهراً) وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

فقرة توجيه انتباه

مع عدم اعتبار ذلك تحفظا وكما هو مبين بالإيضاح رقم (١) والإيضاح رقم (٣٩) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة, بتاريخ ٢٨ فبراير٢٠٢١ وافقت الجمعية العامة الغير عادية للبنك على تعديل المادة رقم (٤٨) من النظام الأساسي للبنك لتبدأ السنة المالية للبنك ببداية السنة الميلادية في اول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر على ان تكون الفترة من أول يوليو ٢٠٢٠ و حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ هي فترة انتقالية ممتدة لمدة ثمانية عشر شهراً وتم عرض قائمة الدخل المستقلة والايضاحات المتعلقة بها, وكذا قائمة الدخل الشامل المستقلة, وقائمة التدفقات النقدية المستقلة لفترة ثمانية عشر شهراً من ١ يوليو ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقارنةً بآخر قوائم مالية معتمدة من قبل الجمعية العامة العادية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ (أثنى عشر شهراً) وبالتالي فإن أرقام المقارنة بالقوائم المالية غير قابلة للمقارنة على وجه الإطلاق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس إدارة البنك المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في: ٢٤ فبراير ٢٠٢٢

مراقبا الحسابات

الدكتور / أحمد مصطفى شوقي	محاسبة / سلوى يونس سيد
مصطفى شوقي MAZARS	رئيس القطاع
محاسبون قانونيون ومستشارون	الجهاز المركزي للمحاسبات

الميزانية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
الأصول			
نقدية وأرصدة لدي البنك المركزي المصرى	(14)	7,103,754	3,867,123
أرصدة لدي البنوك	(15)	7,923,835	4,661,523
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	(16)	6,871,650	8,028,595
قروض وتسهيلات للعملاء	(17)	34,900,873	31,261,314
قروض وتسهيلات للبنوك	(17)	72,127	29,073
إستثمارات مالية :			
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(19)	11,202,020	4,567,500
- بالتكلفة المستهلكة	(19)	910,574	1,087,740
إستثمارات مالية فى شركات تابعة	(20)	816,644	809,144
أصول غير ملموسة	(21)	49,232	37,643
أصول أخري	(22)	5,502,916	1,844,815
أصول ثابتة	(23)	818,188	552,358
إستثمارات عقارية	(24)	1,525	1,600
إجمالي الأصول		76,173,338	56,748,428
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات			
أرصدة مستحقه للبنوك	(26)	2,543,697	3,931,391
ودائع العملاء	(27)	64,380,777	44,250,478
مشتقات مالية	(18)	-	205
قروض أخرى	(28)	1,515,073	1,712,838
إلتزامات أخري	(29)	846,266	594,290
مخصصات أخرى	(30)	154,634	214,933
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(25)	5,227	2,780
إلتزامات مزايا التقاعد	(31)	44,831	33,991
إجمالي الإلتزامات		69,490,505	50,740,906
حقوق الملكية			
راس المال المصدر والمدفوع	(32)	3,273,600	2,728,000
إحتياطيات	(32)	1,107,773	976,327
أرباح محتجزة	(32)	2,301,460	2,303,195
إجمالي حقوق الملكية		6,682,833	6,007,522
إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية		76,173,338	56,748,428

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها. تقرير مراقبى الحسابات مرفق.

قائمة الدخل المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح رقم	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهراً) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(5)	1,592,671	8,277,364	1,130,517	5,456,090
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(5)	(1,096,008)	(5,550,285)	(708,491)	(3,651,243)
صافي الدخل من العائد		496,663	2,727,079	422,026	1,804,847
إيرادات الأتعاب والعمولات	(6)	130,200	652,052	77,725	348,666
مصروفات الأتعاب والعمولات	(6)	(31,631)	(124,017)	(8,025)	(35,363)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات		98,569	528,035	69,700	313,303
توزيعات أرباح	(7)	-	13,120	1,554	39,826
صافى دخل المتاجرة	(8)	51,595	266,846	33,809	133,127
أرباح (خسائر) إستثمارات مالية	(19)	3,142	21,343	-	3,424
رد (عبء) الإضمحلال عن خسائر الائتمان	(11)	(60,072)	(265,107)	(27,989)	71,372
مصروفات إدارية	(9)	(346,589)	(1,865,799)	(265,048)	(1,024,061)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخري	(10)	3,025	34,864	9,767	42,699
صافى الربح قبل الضرائب		246,333	1,460,381	243,819	1,384,537
ضرائب الدخل	(12)	(94,419)	(586,087)	(83,663)	(360,739)
الضرائب المؤجلة		(2,955)	(4,563)	(1,930)	(10,091)
صافى أرباح الفترة		148,959	869,731	158,226	1,013,707
نصيب السهم فى صافى أرباح الفترة	(13)	0.45	2.37	0.50	3.22

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

التقرير السنوي 2020-2021 المؤشرات المالية

قائمة التغيير في حقوق الملكية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الاحتياطيات									
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	رأس المال المدفوع الف جنيه مصرى	إحتياطى قانونى الف جنيه مصرى	إحتياطى عام ألف جنيه مصرى	إحتياطي خاص ألف جنيه مصرى	إحتياطي رأسمالي ألف جنيه مصرى	احتياطي المخاطر البنكية العام ألف جنيه مصرى	احتياطي المخاطر البنكية -أصول آلت ملكيتها للبنك ألف جنيه مصرى	إحتياطي القيمة العادلة استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل ألف جنيه مصرى	أرباح محتجزة ألف جنيه مصرى	الإجمالى ألف جنيه مصرى
الرصيد فى أول السنة المالية	2,728,000	244,116	172,517	22,441	28,954	909	20,661	34,191	1,928,941	5,180,730
المحول إلي الإحتياطي الرأسمالي	-	-	-	-	166,358	-	-	-	(166,358)	-
المحول الى الإحتياطي القانوني	-	88,454	-	-	-	-	-	-	(88,454)	-
المحول الى إحتياطي المخاطر البنكية أصول آلت ملكيتها	-	-	-	-	-	-	(4,267)	-	4,267	-
صافى التغير فى الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	200,581	-	200,581
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	2,304	-	2,304
المحول الى الأرباح المحتجزة	-	-	-	-	-	-	-	(890)	890	-
صافى أرباح السنة المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	1,013,707	1,013,707
توزيعات الأرباح	-	-	-	-	-	-	-	-	(389,799)	(389,799)
الرصيد فى آخر السنة المالية	2,728,000	332,570	172,517	22,441	195,312	909	16,394	236,186	2,303,194	6,007,522
31 ديسمبر 2021										
الرصيد في أول السنة	2,728,000	332,570	172,517	22,441	195,312	909	16,394	236,186	2,303,194	6,007,522
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال وفقا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ 30 سبتمبر 2020	545,600	-	-	-	-	-	-	-	(545,600)	-
المحول إلى الاحتياطي الرأسمالي وفقا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ 30 سبتمبر 2020	-	-	-	-	119	-	-	-	(119)	-
المحول إلى الإحتياطي القانوني وفقا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ 30 سبتمبر 2020	-	101,359	-	-	-	-	-	-	(101,359)	-
المحول إلى إحتياطي المخاطر البنكية العام وفقا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ 30 سبتمبر 2020	-	-	-	-	-	122,348	-	-	(122,348)	-
المحول إلى إحتياطي المخاطر البنكية أصول آلت ملكيتها وفقا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ 30 سبتمبر 2020	-	-	-	-	-	-	(16,394)	-	16,394	-
صافى التغير في الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	(78,570)	-	(78,570)
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية يالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	2,117	-	2,117
المحول الى الأرباح المحتجزة	-	-	-	-	-	-	-	466	16,166	16,632
توزيعات الأرباح وفقا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ 30 سبتمبر 2020	-	-	-	-	-	-	-	-	(134,600)	(134,600)
صافي أرباح الفترة المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	869,731	869,731
الرصيد في آخر الفترة المالية	3,273,600	433,929	172,517	22,441	195,431	123,257	-	160,199	2,301,459	6,682,833

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهراً) ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي الأرباح قبل الضرائب		1,460,381	1,384,537
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك أصول ثابتة	(23)	163,332	89,075
إستهلاك أصول غير ملموسة	(21)	55,046	15,274
إهلاك إستثمارات عقارية	(24)	75	50
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء	(11)	296,391	(74,937)
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأذون الخزانة الحكومية	(11)	(20,986)	(7,138)
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية	(11)	(1,738)	9,649
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك	(11)	(420)	491
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(11)	(10,087)	558
الخسائر الإئتمانية المتوقعة أدوات دين شركات	(11)	1,946	-
الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى	(11)	-	4
عبء (رد) المخصصات الأخرى		60,032	23,882
خسائر (أرباح) بيع أصول آلت ملكيتها		(8,059)	-
أرباح رأسمالية		-	(119)
فروق تقييم إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالعملات الأجنبية	(19)	27,147	(14,898)
عبء (رد) إلتزامات التقاعد	(31)	18,718	15,547
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات بخلاف مخصصات القروض		(1,626)	(169)
توزيعات الأرباح	(7)	(13,120)	(39,826)
إستهلاك علاوة الإصدار والخصم للإستثمارات المالية	(19)	(16,216)	(8,604)
أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والإلتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل		2,010,817	1,393,376

صافى النقص (الزيادة) في الأصول والإلتزامات			
أرصدة لدى البنوك	(14)	(3,123,647)	382,435
أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	(16)	837,664	1,471,302
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر		-	16,044
قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك	(17)	(3,961,953)	(6,421,320)
المشتقات المالية (بالصافي)	(18)	(205)	205
أصول أخرى	(21)	(3,871,131)	(786,930)
أرصدة مستحقة للبنوك	(26)	(1,387,694)	1,597,193
ودائع العملاء	(27)	20,130,299	3,726,668
إلتزامات أخرى	(29)	196,017	(68,368)
ضرائب الدخل المسددة		(530,129)	(293,392)
مخصصات أخرى	(30)	(120,118)	(39,462)
إلتزمات مزايا تقاعد	(31)	(7,880)	(3,358)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		10,172,041	974,393
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	(23)	(234,501)	(63,579)
متحصلات من مبيعات الأصول الثابتة		-	155
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(21)	(66,635)	(33,909)
متحصلات من بيع أصول آلت ملكيتها		26,430	-
مدفوعات مشتريات إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(19)	(7,426,305)	(2,935,636)
متحصلات من إسترداد إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(19)	696,933	184,975
مدفوعات مشتريات إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(19)	(369,603)	-
متحصلات من إسترداد إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(19)	552,207	650,867
توزيعات أرباح محصلة		13,120	39,826
إستثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة	(20)	(7,500)	405,738
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الإستثمار		(6,815,853)	(1,751,563)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
محصل (مسدد) من أدوات دين وقروض أخرى	(28)	(197,765)	85,467
توزيعات الأرباح المدفوعة		(134,600)	(389,800)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل		(332,365)	(304,333)
صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال السنة المالية		3,023,822	(1,081,504)
رصيد النقدية وما في حكمها فى أول الفترة المالية		5,387,414	6,468,918
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة المالية	(34)	8,411,235	5,387,414
وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي:			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصري	(14)	7,103,754	3,867,123
أرصدة لدى البنوك	(15)	7,923,835	4,661,523
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	(16)	6,871,650	8,028,595
أرصدة لدى البنك المركزي المصري في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	(14)	(6,781,954)	(3,647,905)
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر	(16)	(6,706,050)	(7,521,920)
		8,411,235	5,387,414

معاملات غير نقدية

مبلغ ١٩٤,٧٣٠ ألف جنيه مصري قيمة إضافات أصول ثابتة تم تحويلها من الأرصدة المدينة إلى الأصول الثابتة خلال السنة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندي التغير في الأرصدة المدينة والأصول الثابتة و الأصول الغير ملموسة

مبلغ ٧٥,٩٨٧ ألف جنيه مصري قيمة فروق تقييم إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندي إحتياطي القيمة العادلة والإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والإستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والإلتزامات الضريبية المؤجلة والأرباح المحتجزة

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

قائمة الدخل الشامل الأخر المستقلة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهراً) ألف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصرى
صافي أرباح الفترة	148,959	869,731	158,226	1,013,707
أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(7,641)	(30,745)	(27,644)	101,620
أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(21,636)	(43,876)	125,807	110,283
أرباح (خسائر) فروق تقييم صناديق إستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	2,974	5,926	2,165	(1,980)
أرباح (خسائر) فروق تقييم أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(758)	(9,409)	7,597	(10,231)
ضرائب الدخل	170	2,117	(1,709)	2,302
صافى الدخل الشامل للفترة	122,069	793,744	264,442	1,215,701

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

قائمة التوزيعات المعتمدة للأرباح عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
صافى أرباح الفترة / السنة	869,731	1,013,707
يضاف / يخصم:		
أرباح بيع أصول ثابتة محولة للإحتياطى الرأسمالي	-	(119)
رد: احتياطى المخاطر البنكية العام - أصول آلت ملكيتها	18,270	-
تدعيم إحتياطى المخاطر البنكية العام - أصول آلت ملكيتها	(1,913)	
المحول من إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل	16,166	890
إحتياطى المخاطر البنكية العام - وفقا لأسس الجدارة الإئتمانية	(108,075)	(117,087)
صافي أرباح السنة القابلة للتوزيع	794,179	897,391
يضاف		
أرباح محتجزة من أول الفترة / السنة المالية	1,397,292	1,281,460
الإجمالي	2,191,471	2,178,851
يوزع كالآتي:		
رسم دعم وتطوير الجهاز المصرفي	7,942	
الإحتياطي القانوني	86,973	101,359
توزيعات للمساهمين - توزيع عيني	327,360	545,600
حصة العاملين	152,660	115,000
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	26,019	19,600
أرباح محتجزة آخر الفترة / السنة	1,590,517	1,397,292
الإجمالي	2,191,471	2,178,851

أرقام العام الحالي تعبر عن الفترة من ١ يوليو ٢٠٢٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهراً) مقارنةً بأرقام العام السابق التي تمثل ١٢ شهراً

توزيعات المساهمين: عبارة عن أسهم مجانية

الممثل القانوني للشركة

الإسم: مرفت زهدي سلطان

الايضاحات المتممة للقوائم المالية

١. معلومات عامة:

تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٣ طبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ونظامه الأساسي بجمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة ٧٨ ش التسعين الجنوبي - مركز المدينة – القاهرة الجديدة, والبنك مدرج في البورصة المصرية, ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة في قيام قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجاري وخدمي وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها كافة البنوك وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى وذلك من خلال مركزه الرئيسي وعدد ثلاثة وأربعون فرعاً, وقد بلغ عدد العاملين ١٥٠٥ موظف في تاريخ القوائم المالية.

وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ على تعديل المادة (٤٨) من النظام الأساسي للبنك لتبدأ السنة المالية للبنك ببداية السنة الميلادية في أول يناير وتنتهي في ٣١ من ديسمبر. على أن تكون الفترة من أول يوليو ٢٠٢٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ هي فترة إنتقالية ممتدة لمدة ثمانية عشر شهرا.

إعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المستقلة للفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٢.

استضافة مؤسسة مصر الخير بمقر البنك لإستقبال تبرعات الموظفين بصكوك الأضحية

ملخص السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة, وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ - أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

تعد القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتعديلاتها ووفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمتفقة مع المعايير المشار إليها, ووفقاً لتعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الصادر من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والإلتزامات المالية بغرض المتاجرة والأصول والإلتزامات المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والإستثمارات المالية المتاحة للبيع, وجميع عقود المشتقات المالية.

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقًا لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة, وأعد البنك أيضًا القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقًا لمعايير المحاسبة المصرية ووفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ ووفقاً لتعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الصادر من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩, وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعا كليًا في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي للبنك فيها, بصورة مباشرة وغير مباشرة, أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط, ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الإستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبيًا بالتكلفة ناقصًا خسائر الإضمحلال.

وتُقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمه المالية المجمعة, كما في / وعن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

ب - الشركات التابعة والشقيقة

الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية, وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الإعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركات التابعة.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات إقتناء البنك للشركات, ويتم قياس تكلفة الإقتناء

بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/ أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/ أو إلتزامات تكبدها البنك و/ أو إلتزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة, وذلك في تاريخ التبادل مضافًا إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الإقتناء, ويتم قياس صافي الأصول بما فى ذلك الإلتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الإقتناء, بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الإقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه, يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند ايرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة, وفقاً لهذه الطريقة تثبت الإستثمارات بتكلفة الإقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر إضمحلال في القيمة, وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند إعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

ج – التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة إقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة إقتصادية مختلفة.

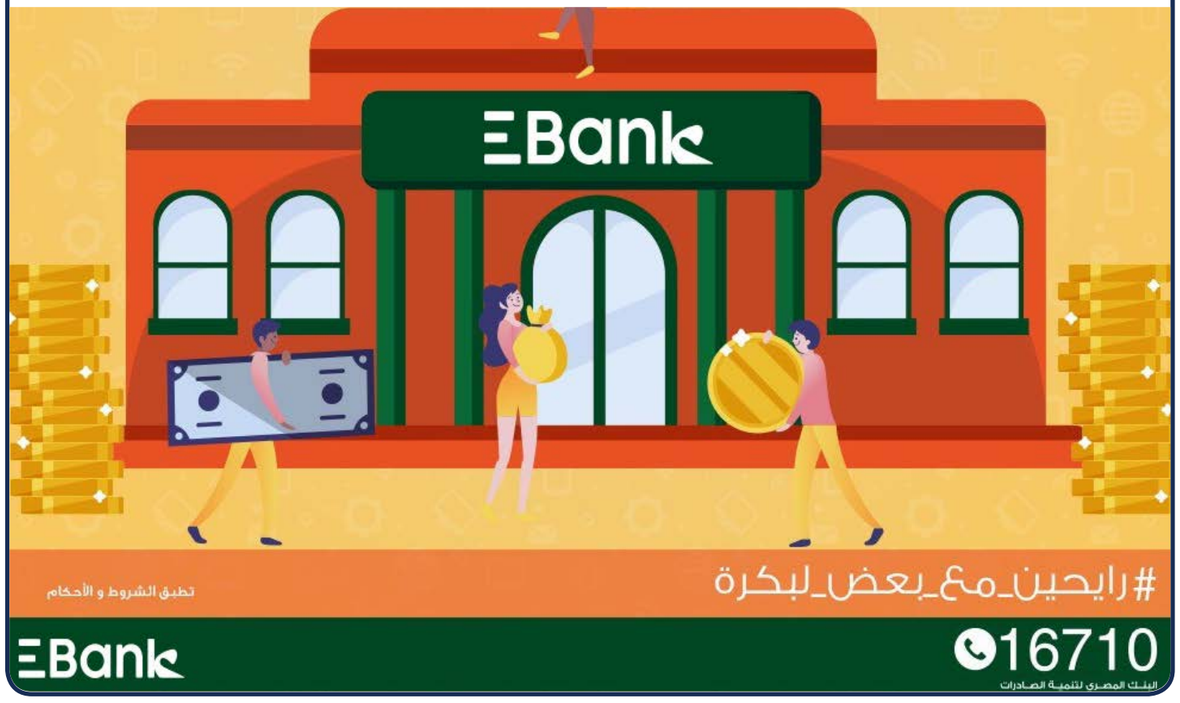

د- ترجمة العملات الأجنبية

د/١ – عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهي عملة التعامل والعرض للبنك.

د/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة, ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ, ويتم الإعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

▪ صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول / الإلتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.

▪ حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مُؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مُؤهلة لصافي الإستثمار.

▪ إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة, ويتم الإعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى, ويتم الإعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل).

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر, ويتم الإعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن إحتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

هـ - أذون الخزانة

يتم الإعتراف الأولى بأذون الخزانة بتكلفة إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالي بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر, وقروض ومديونيات, وإستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة, إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل, وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف إستثماراتها عند الإعتراف الأولي.

- الإثبات والقياس المبدئي:

جميع الإضافات والإستبعادات للأصول المالية يتم إثباتها في تاريخ العملية, و هو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وإن الإضافات والإستبعادات هي إضافة وإستبعادا للأصول المالية والتي تتطلب تسليم الأصول خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو الأعراف حسب أعراف السوق.

يتم قياس الأصول او الالتزامات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة المضافاً اليها, في حالة البند الغير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة الى الاقتناء او الإصدار.

– التصنيف:

عند الإثبات المبدئي, يتم تصنيف الأصول المالية كقياسها: بالتكلفة المستهلكة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند إستيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الإحتفاظ بالأصول في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الإحتفاظ بالأصول من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

- ينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة التدفقات النقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

- يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل فقط عند إستيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم الإحتفاظ بالأصول في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية, وينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي لإستثمارات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الإحتفاظ بها لغرض المتاجرة, يجوز للبنك إختيار لا رجعة فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم عمل هذا الإختيار على أساس كل إستثمار على حده.

- تمثل القروض والمديونيات أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا:

* الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير, يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة, أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الإعتراف الأولي بها.

* الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية إسترداد قيمة إستثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الإئتمانية.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

* الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

تمثل المتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغيراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة المصري ٢٦ المتعلق بالأدوات المالية, الإثبات والقياس.

المعيار الجديد يؤدى إلى تغيرات أساسية في محاسبة الأصول المالية وبعض جوانب محاسبة الإلتزامات المالية. فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية والناتجة عن إعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩:

يطبق البنك نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأصول من خلال المراحل الثلاث التالية وذلك على أساس التغير في جودة التصنيفات الإئتمانية منذ الإعتراف المبدئي لهذه الأصول:

▪ المرحلة الأولى: الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهرية في المخاطر الإئتمانية منذ الإعتراف المبدئي, يتم إثبات الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط بإحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.

▪ المرحلة الثانية: الخسائر الإئتمانية على مدى العمر – غير مضمحلة إئتمانياً – بالنسبة للتعرضات الإئتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الإئتمانية منذ الإعتراف المبدئي, ولكنها ليست مضمحلة إئتمانياً, يتم إثبات الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر.

- يتضمن نموذج تصنيف عملاء إئتمان الشركات إعداد تقييم للعملاء إستنادا على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولا إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل إحتمالية الإخفاق

على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الإقتصاد الكلي لتعكس الأوضاع الإقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل؛ علماً بأنه يتم تصنيف عملاء الإئتمان على أساس فردي (Individual) وفيما يتعلق بمحفظة التجزئة المصرفية ومديني شراء أصول والقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من خلال المنتجات المختلفة ذات الخصائص المتشابهة يتم تقييمها وإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة لها على أساس مجمع (Collective) وإستناداً على البيانات بالسوق.

- يتم الإعتماد عند إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة على نموذج التصنيف الإئتماني المتعاقد معه وإستنادا على المعادلة التالية:

(معدل إحتمالية الإخفاق x معدل الخسارة عند الإخفاق X الرصيد عند التعثر) ويتم قياسه على أساس فردي أو مجمع هذا ويتضمن نموذج تصنيف عملاء إئتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على إعداد تقييم للعميل إستنادا على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولا إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل إحتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الإقتصاد الكلي لتعكس الأوضاع الإقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل مع إحتساب معدل الخسارة عند الإخفاق وذلك على مستوى كل تسهيل بالإضافة إلى أن معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) يمثل الخسارة في الجزء المكشوف بعد إستبعاد معدل الإسترداد المتوقع (القيمة الحالية لما يمكن إسترداده من قيمة الإستثمار في الأصل المالي سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوماً على القيمة عند التعثر «

ا- معدل الإسترداد», ويتم إحتساب هذا المعدل لكل تسهيل بشكل فردي) هذا ويتم الإعتماد بالأساس في الإحتساب على محاور أساسية موضحة على النحو التالي:

- التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي (Cash flow).
- الضمانات المقابلة للتسهيل (Collateral).
- الرافعة المالية للمقترض «Financial Leverage».
- أية إلتزامات على المنشأة ذات أولوية في السداد عن دين البنك.

- يتمثل الرصيد عند التعثر (E.A.D) في الرصيد المستخدم في تاريخ إعداد المركز مضافاً إليه المبالغ التي قد يتم إستخدامها في المستقبل من قبل العميل.

- المعايير الخاصة بتصنيف عملاء الإئتمان فيما بين ٣ مراحل:

وتشمل أسس التصنيف لمحفظة عملاء الإئتمان وفقاً للمعايير الكمية والمعايير النوعية المحددة من البنك المركزي المصري وإستناداً على خبرة القائمين على الإدارة؛ وبناءاً عليه تم تصنيف جميع العملاء بناءاً على المعايير التالية:

المرحلة الأولى:

تشمل هذه المرحلة جميع العملاء المنتظمين في السداد مع عدم وجود أية متأخرات في السداد وتلك التي لا يتوافر فيهم أي من المعايير الواردة في المرحلة الثانية والثالثة وبالنسبة لعملاء إئتمان الشركات الكبرى والمشروعات المتوسطة يتم إدراج العملاء المصنفين من درجة مخاطر (١-٦).

المرحلة الثانية:

تشمل هذه المرحلة العملاء الذين شهدوا إرتفاعا ملحوظا في مخاطر الإئتمان ويتم التصنيف في هذه المرحلة بناءا على المعايير التالية: -

البيان	معايير كمية	معايير نوعية
قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	▪ إذا تأخر المقترض عن سداد إلتزاماته التعاقدية لمدة 50 إلى 90 يوم من تاريخ الإستحقاق. * ▪ جميع العملاء بدرجة الجدارة الإئتمانية 7 (مخاطر تحتاج لعناية خاصة). ▪ إنخفاض في الجدارة الإئتمانية للمقترض ثلاثة درجات مقارنة بدرجة الجدارة الإئتمانية للعميل عند بداية التعامل مع البنك.	▪ زيادة كبيرة بسعر العائد مما قد يؤثر سلباً على نشاط المقترض ويؤدي إلى زيادة المخاطر الإئتمانية. ▪ تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الإقتصادية التي يعمل فيها المقترض. ▪ طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض. ▪ تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية. ▪ تغييرات إقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. ▪ العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي / السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / القروض التجارية.
▪ قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	▪ أظهر سلوك المقترض تأخر معتاد في السداد عن المهلة المسموح بها للسداد وبفترات تأخير من يوم وبحد أقصى 50 يوم * ▪ متأخرات سابقة متكررة خلال الـ 12 شهرا السابقة.	▪ تغيرات إقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.

* تنخفض بمعدل (١٠) أيام سنوياً لتصبح ٣٠ يوم خلال ٣ سنوات

المرحلة الثالثة:

تشمل هذه المرحلة القروض والتسهيلات التي شهدت إضمحلالا في قيمتها (العملاء غير المنتظمين) والذي يستوجب حساب الخسارة الإئتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛ ويتم التصنيف إستنادا على المعايير التالية:

البيان	معايير كمية	معايير نوعية
▪ قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	▪ درجات تصنيف إئتماني 8, 9, 10. ▪ و / أو تأخر المقترض أكثر من 90 يوما عن سداد أقساطه التعاقدية.	▪ تعثر المقترض مالياً. ▪ إختفاء السوق النشط للأصل المالي أو أحد الأدوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية. ▪ إحتمال أن يدخل المقترض في مرحلة الإفلاس أو إعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. ▪ إذا تم شراء أصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الإئتمان المتكبدة.
▪ قروض المشروعات الصغيرة والصغيرة جدا والمتناهية الصغر.	▪ تأخر المقترض أكثر من 90 يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.	
▪ قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	▪ تأخر المقترض أكثر من 90 يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.	▪ وفاة أو عجز المقترض.

تحديد مفهوم التعثر وتعديل تصنيف العميل ونقله إلى المرحلة الثالثة «Stage ٣» يعد جزء لا يتجزأ من دور إدارة المخاطر والذي يتضمن معايير كمية ومؤشرات نوعية أخرى وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم «٩» بالفقرة رقم (B0,0,3V).

- الخسائر الإئتمانية المتوقعة للديون غير المنتظمة:

يتم إتباع أياً من الأسس التالية لإحتساب معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) وذلك لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL) للعملاء غير المنتظمين:

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية طبقاً لإتفاقات التسويات / الجدولة المبرمة.
- القيمة الحالية للضمانة القائمة بعد إستبعاد المصروفات القضائية الخاصة بالتنفيذ.
- معدلات الإخفاق التاريخية.

▪ تقييم نموذج الأعمال

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الإحتفاظ بالأصول من خلاله على مستوى محفظة الاعمال؛ وهذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلى المعلومات التي تم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العلمي لتلك السياسات. وبالأخص ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول والإحتفاظ بها لغرض السيولة.

- المخاطر التي توثر على أداء نموذج الأعمال و(الأصول المالية التي يتم الإحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال ذلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر ومعدل تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة, وأسباب تلك المبيعات, بالإضافة إلى توقعاتها بشان أنشطة المبيعات المستقبلية بالرغم من ذلك, فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها في الإعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة, بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق البنك لأهداف إدارة الأصول المالية بالإضافة الى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة, يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث لا يتم الإحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الإحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ القائم:

لأغراض هذا التقييم يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للأصول المالية عند الإثبات المبدئي. يتم تحديد (الفائدة) على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الإئتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة معينة من الزمن أو مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية), وكذلك هامش الربح.

ويوجد لدى البنك ٣ نماذج أعمال تتمثل في نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية ونموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع ونماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة - إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة - تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع).

▪ إعادة التصنيف

لا يتم تصنيف الأصول المالية بعد إثباتها المبدئي، إلا في حالة تغيير البنك لنموذج الأعمال لإدارة الأصول المالية.

٣- الإستبعاد:

- الأصول المالية

يقوم البنك بإستبعاد الأصول المالية عند إنقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي أو قامت بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية وفقا للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية وللملكية المتعلقة بالأصل المالي الذي تم نقله أو عندما يقوم البنك بنقل أو بقاء جميع المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

عند إستبعاد الأصول المالية, فإن الفرق بين القيمة المدرجة للأصل المالي أو (القيمة المدرجة بجزء الأصل المالي المستبعد) ومجموع (المقابل المستلم) بما في ذلك أي أصل جديد تم إقتناؤه مخصوم منه أي إلتزام جديد مفترض وأي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباته في الدخل الشامل يتم إثباته في الأرباح أو الخسائر. إعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩ لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة مثبتة في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بأسهم حقوق الملكية في قائمة الأرباح والخسائر عند إستبعاد تلك الأسهم. يتم إثبات أية فوائد للأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة لإستبعاد التي يتم إنشاؤها أو الإحتفاظ من قبل البنك كأصل أو إلتزام منفصل.

اذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية, يقيم البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصول المالية المعدلة تختلف إختلافا جوهريا في حالة وجود إختلافات جوهرية في التدفقات النقدية, فتعتبر الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصول المالية الأصلية قد إنقضت مدتها. ففي هذه الحالة, يتم إستبعاد الأصول المالية الأصلية ويتم إثبات الأصول المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

يتم إستبعاد الأصل المالي (كليا وجزئيا) عند:

- إنقضاء الحقوق في إستلام التدفقات النقدية من الأصل.

- قيام المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل ولكنه تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب (ترتيب سداد) سواء قيام البنك بنقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية المتعلقة بالأصل أو عندما لم يقم بنقل أو إبقاء المخاطر والمنافع الجوهرية للأصول ولكنه قام بنقل السيطرة على الأصول.

الإلتزامات المالية

- يتم إستبعاد الإلتزام المالي عندما يكون الإلتزام تم أخلائه أو إلغائة أو إنتهاء مدته.

ز – المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ, أو لإستلام الأصل وتسوية الإلتزام في آن واحد.

وتعرض بنود إتفاقيات شراء أذون خزانة مع إلتزام بإعادة البيع وإتفاقيات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ح - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الإعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة, ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة, أو المعاملات السوقية الحديثة, أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة, أو ضمن الإلتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

- يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى, مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم, بإعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الإقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة.

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا إختار البنك تبويب العقد المُركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- تعتمد طريقة الإعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية, وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلى:

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو إلتزام معترف به, أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
- تغطيات صافي الإستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الإستثمار) .

ويتم إستخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.

- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية, وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات

المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

ح/١ - تغطية القيمة العادلة

يتم الإعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة, وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الإلتزام المغطى.

ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى «صافي الدخل من العائد». ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى «صافي دخل المتاجرة».

ويُؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المُغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى «صافى دخل المتاجرة».

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية, يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة, وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الإستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم إستبعادها.

ح/٢ - تغطية التدفقات النقدية

يتم الإعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الإعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل «صافي دخل المتاجرة».

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى «صافي دخل المتاجرة».

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية, تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية, ويتم الإعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الإعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها, عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

ح/٣ - تغطية صافي الإستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الإستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الإعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الإعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند إستبعاد العمليات الأجنبية.

ح/٤- المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الإعتراف في قائمة الدخل ضمن «صافي دخل المتاجرة» بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية, ويتم الإعتراف في قائمة الدخل «صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر» وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالإرتباط مع الأصول والإلتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ط- الإعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التى تُقاس بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة فى تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أى القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم), إلا إذا كان الإستدلال على القيمة العادلة للأداة فى تاريخ تلك المعاملة يستند إلى أسعار مُعلنة للمعاملات في الأسواق أو بإستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك فى معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة, يتم تحديد القيمة العادلة لها بإستخدام نماذج تقييم قد لا تعتمد جميع مدخلاتها على أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ولذلك يتم الإعتراف الأولي بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التى يتم الحصول عليها من نموذج التقييم والتي قد تختلف عن سعر المعاملة.

وفى هذه الحالة لا يتم الإعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (تُعرف «بأرباح وخسائر اليوم الأول), بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الإلتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الإعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدى, وذلك إما بإستهلاكها على عمر الأداة المالية المقتناة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت, أو بأن يؤجل الإعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للأداة بإستخدام مدخلات أسواق معلنة, أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معلنة للأداة عندئذٍ يتم قياسها بالقيمة العادلة, ويتم الإعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة.

ى- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الإعتراف في قائمة الدخل ضمن بند «عائد القروض والإيرادات المشابهة» أو «تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة» بإيرادات ومصروفات العائد بإستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو إلتزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية, أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو إلتزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي, يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الإعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الإعتبار خسائر الإئتمان المستقبلية, وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي, كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الإعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية, ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الإقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى إنتظام لمدة سنة وفى حالة إستمرار العميل في الإنتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالي قبل الجدولة.

ك – إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الإعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الإعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة, حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية, ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي عندما يتم الإعتراف بإيرادات العائد وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها بإعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الإرتباط على القروض إذا كان هناك إحتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على إعتبار أن أتعاب الإرتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضا عن التدخل المستمر لإقتناء الأداة المالية, ثم يتم الإعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض, وفي حالة إنتهاء فترة الإرتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الإعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند إنتهاء فترة سريان الإرتباط.

ويتـم الإعتـراف بالأتعـاب المتعلقـة بـأدوات الديـن التـي يتـم قياسـها بقيمتهـا العادلـة ضمـن الإيـراد عنـد الإعتـراف الأولـي ويتـم الإعتـراف بأتعـاب ترويـج القـروض المشـتركة ضمـن الإيـرادات عنـد إسـتكمال عمليـة الترويـج وعـدم إحتفـاظ البنـك بـأي جـزء مـن القـرض أو كان البنـك يحتفـظ بجـزء لـه ذات معـدل العائـد الفعلـي المتـاح للمشـاركين الآخريـن, ويتـم الإعتـراف فـي قائمـة الدخـل بالأتعـاب والعمـولات الناتجـة عـن التفـاوض أو المشـاركة فـي التفـاوض علـى معاملـة لصالـح طـرف آخـر – مثـل ترتيـب شـراء أسـهم أو أدوات ماليـة أخـرى أو إقتنـاء أو بيـع المنشـآت – وذلـك عنـد إسـتكمال المعاملـة المعنيـة. ويتـم الإعتـراف بأتعـاب الإستشـارات الإداريـة والخدمـات الأخـرى عـادة علـى أسـاس التوزيـع الزمنـي النسـبي علـى مـدار أداء الخدمـة. ويتـم الإعتـراف بأتعـاب إدارة التخطيـط المالـي وخدمـات الحفـظ التـي يتـم تقديمهـا علـى فتـرات طويلـة مـن الزمـن علـى مـدار الفتـرة التـي يتـم أداء الخدمـة فيهـا.

ل - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

م– إتفاقيات الشراء وإعادة البيع وإتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتـم عـرض الأدوات الماليـة المباعـة بموجـب إتفاقيـات لإعـادة شـرائها ضمـن الأصـول مضافـة إلـى أرصـدة أذون الخزانـة وأوراق حكوميـة أخـرى بالمركـز المالـي ويتـم عـرض الإلتـزام (إتفاقيـات الشـراء وإعـادة البيـع) مخصومًـا مـن أرصـدة أذون الخزانـة وأوراق حكوميـة أخـرى بالمركـز المالـي.

ويتـم الإعتـراف بالفـرق بيـن سـعر البيـع وسـعر إعـادة الشـراء علـى أنـه عائـد يسـتحق علـى مـدار مـدة الإتفاقيـات بإسـتخدام طريقـة معـدل العائـد الفعلـي.

ن - إضمحلال الأصول المالية

ن/١ – الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المُستهلكة

يقـوم البنـك فـي تاريـخ كل ميزانيـة بتقديـر مـا إذا كان هنـاك دليـل موضوعـي علـى إضمحـلال أحـد الأصـول الماليـة أو مجموعـة مـن الأصـول الماليـة. ويُعـد الأصـل المالـي أو المجموعـة مـن الأصـول الماليـة مضمحلـة ويتـم تحمـل خسـائر الإضمحـلال، عندمـا يكـون هنـاك دليـل موضوعـي علـى الإضمحـلال نتيجـة لحـدث أو أكثـر مـن الأحـداث التـي وقعـت بعـد الإعتـراف الأولـي للأصـل (حـدث الخسـارة) وكان حـدث الخسـارة يؤثـر علـى التدفقـات النقديـة المسـتقبلية للأصـل المالـي أو لمجموعـة الأصـول الماليـة التـي يمكـن تقديرهـا بدرجـة يعتمـد عليهـا.

وتتضمـن المؤشـرات التـي يسـتخدمها البنـك لتحديـد وجـود دليـل موضوعـي علـى خسـائر الإضمحـلال أيـاً ممـا يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيـام البنـك لأسـباب إقتصاديـة أو قانونيـة تتعلـق بالصعوبـات الماليـة للمقتـرض بمنحـه إمتيـازات أو تنـازلات قـد لا يوافـق البنـك علـى منحهـا فـي الظـروف العاديـة.
- إضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الإئتمانية.

ومـن الأدلـة الموضوعيـة علـى خسـائر إضمحـلال مجموعـة مـن الأصـول الماليـة وجـود بيانـات واضحـة تشـير إلـى إنخفـاض يمكـن قياسـه فـي التدفقـات النقديـة المسـتقبلية المتوقعـة مـن هـذه المجموعـة منـذ الإعتـراف الأولـي علـى الرغـم مـن عـدم إمكانيـة تحديـد هـذا الإنخفـاض لـكل أصـل علـى حـدة, ومثـال ذلـك زيـادة عـدد حـالات الإخفـاق فـي السـداد بالنسـبة لأحـد المنتجـات المصرفيـة ويقـوم البنـك بتقديـر الفتـرة مـا بيـن وقـوع الخسـارة والتعـرف عليهـا لـكل محفظـة محـددة وتتـراوح هـذه الفتـرة بصفـة عامـة بيـن ثلاثـة إلـى أثنـى عشـر شـهراً.

كمـا يقـوم البنـك أولا بتقديـر مـا إذا كان هنـاك دليـل موضوعـي علـى الإضمحـلال لـكل أصـل مالـي علـى حـدة إذا كان ذو أهميـة منفـرداً, ويتـم التقديـر علـى مسـتوى إجمالـي أو فـردى للأصـول الماليـة التـي ليـس لهـا أهميـة منفـردة, وفـى هـذا المجـال يُراعـى مـا يلـي:

إذا حـدد البنـك أنـه لا يوجـد دليـل موضوعـي علـى إضمحـلال أصـل مالـي تـم دراسـته منفـرداً, سـواء كان هامـاً بذاتـه أم لا, عندهـا يتـم إضافـة هـذا الأصـل مـع الأصـول الماليـة التـي لهـا خصائـص خطـر إئتمانـي مشـابه ثـم يتـم تقييمهـا معـاً لتقديـر الإضمحـلال وفقـاً لمعـدلات الإخفـاق التاريخيـة.

إذا حـدد البنـك أنـه يوجـد دليـل موضوعـي علـى إضمحـلال أصـل مالـي, عندهـا يتـم دراسـته منفـرداً لتقديـر الإضمحـلال, وإذا نتـج عـن الدراسـة وجـود خسـائر إضمحـلال, لا يتـم ضـم الأصـل إلـى المجموعـة التـي يتـم حسـاب خسـائر إضمحـلال لهـا علـى أسـاس مجمـع. إذا نتـج عـن الدراسـة السـابقة عـدم وجـود خسـائر إضمحـلال يتـم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة, ولا يدخل في ذلك خسائر الإئتمان المستقبلية التي لم يتم تَحملها بعد, مخصومة بإستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بإستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الإعتراف بعبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الإستثمار يحمل معدل عائد متغير, عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر إضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على إضمحلال الأصل. وللأغراض العملية, قد يقوم البنك بقياس خسائر إضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة بإستخدام أسعار سوق معلنة, وبالنسبة للأصول المالية المضمونة, يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي, وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك. ولأغراض تقدير الإضمحلال على مستوى إجمالي, يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الإئتماني, أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك آخذاً في الإعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية, يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الإئتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى, مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة, وأسعار العقارات, وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في إحتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها, ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والإفتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالى بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على إضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة, وفي حالة الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل, يُؤخذ في الإعتبار الإنخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية, وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك إضمحلال في الأصل.

س- الإستثمارات العقارية

تتمثل الإستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاءً لديون ويتم المحاسبة عن الإستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ع – الأصول غير الملموسة

ع/١ برامج الحاسب الآلي

يتم الإعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الإعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع إقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الإعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدى إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها, وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية, يتم إستهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الإستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

ع/٢ الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص ومنافع عقود الإيجار إن وجدت وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة إقتنائها ويتم إستهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الإقتصادية المتوقع تحققها منها, وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها, وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد, فلا يتم إستهلاكها, إلا أنه يتم إختبار الإضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الإضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل.

ف- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الإضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة. ويتم الإعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو بإعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية، كالتالي:

المباني والإنشاءات	40 سنة
أعمال تجهيزات وتكييفات	5 سنوات
خزائن حديدية	20 سنة
آلات تصوير وفاكس	8 سنوات
سيارات ووسائل نقل	5 سنوات
أجهزة ومعدات	10 سنوات
أجهزة ومعدات (تليفون محمول)	3 سنوات
أجهزة الحاسب الآلي	3 سنوات
أثاث	10 سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً.

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الإستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الإستردادية.

وتمثل القيمة الإستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ص- أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالي ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة، والمصروفات المقدمة بما فى ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية)، والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول ثابتة، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذي لم يتم إستهلاكه بعد، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال)، والتأمينات والعُهد، والسبائك الذهبية، والعملات التذكارية، والحسابات تحت التسوية المدينة.

ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة، وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. واذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أي فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل فى تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التى كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

ق- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم إستهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم إختبار إضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة إضمحلال الأصول التي يتم إستهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد.

ويتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الإستردادية. وتمثل القيمة الإستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الإضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها إضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للإضمحلال إلي قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ر – الإيجارات

ر/١ الإستئجار

ويتم الإعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ر/٢ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالي وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المُماثلة، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز إستحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الإحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ت - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك إلتزام قانوني أو إستدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك إستخدام موارد البنك لتسوية هذه الإلتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للإعتماد عليه لقيمة هذا الإلتزام.

وعندما يكون هناك إلتزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن إستخدامه للتسوية بالأخذ في الإعتبار هذه المجموعة من الإلتزامات. ويتم الإعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك إحتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة. ويتم رد المخصصات التي إنتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الإلتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية بإستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الإلتزام ـ دون تأثره بمعدل الضرائب الساري ـ الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للإلتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ث - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدم لعملائه من جهات أخرى، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تَحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الإعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان، لاحقاً لذلك، يتم قياس إلتزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول، ناقصاً الإستهلاك المحسوب للإعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي إلتزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى. ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة ويتم الإعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الإلتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

خ – مزايا العاملين

خ /١ إلتزامات المعاشات

- يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١ يوليو ٢٠٠٠ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسري أحكام هذا الصندوق وتعديلاتها على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك وفروعه بجمهورية مصر العربية.

ويلتزم البنك بأن يؤدي إلى الصندوق الإشتراكات الشهرية والسنوية طبقا للائحة الصندوق وتعديلاتها, ولا يوجد على البنك أي إلتزامات إضافية تلي سداد الإشتراكات. ويتم الإعتراف بالإشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند إستحقاقها. ويتم الإعتراف بالإشتراكات المدفوعة مقدما ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلي تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى إسترداد نقدي.

- كما تتمثل مزايا المعاش في حصة البنك في التأمينات الإجتماعية لموظفيه والتي يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية طبقاً لقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته, ويقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التي يقدم فيها موظفي البنك خدماتهم. ويتم المحاسبة عن إلتزامات البنك بسداد مزايا المعاش بإعتبارها نظم إشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ إلتزام إضافى على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه.

خ/٢ – إلتزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى – الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن إلتزام الرعايا الصحية بإعتباره نظم مزايا محددة.

ويتم حساب إلتزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين سنويًا (التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها) عن طريق خبير إكتواري مستقل بإستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة (Projected Unit Credit Method), ويتم تحديد القيمة الحالية لإلتزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها وذلك بإستخدام سعر عائد سندات شركات ذات جودة عالية أو سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل إستحقاق إلتزام مزايا المعاش المتعلق بها تقريبًا.

ويتم حساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات فى التقديرات والإفتراضات الإكتوارية وتخصم تلك الأرباح (وتضاف الخسائر) على قائمة الدخل إذا لم تزد عن ١٠% من قيمة أصول اللائحة أو ١٠% من إلتزامات المزايا المحددة, أيهما أعلى, وفى حالة زيادة الأرباح (الخسائر) عن هذه النسبة يتم خصم (إضافة) الزيادة وذلك في قوائم الدخل على مدار متوسط المتبقي من سنوات العمل.

ويتم الإعتراف بتكاليف الخدمة السابقة مباشرة في قائمة الدخل ببند المصروفات الإدارية, ما لم تكن التغييرات التي أُدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (Vesting period فترة الإستحقاق) وفي هذه الحالة, يتم إستهلاك تكاليف الخدمة السابقة بإستخدام طريقة القسط الثابت علي مدار فترة الإستحقاق.

ذ – ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة, ويتم الإعتراف بها بقائمة الدخل بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الإعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الإعتراف بضريبة الدخل على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الإعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية, هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية.

ويتم الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك إحتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل, ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية, على أنه في حالة إرتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ض - الاقتراض

يتم الإعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المُستهلكة, ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الإقتراض بإستخدام طريقة العائد الفعلي.

ظ - رأس المـال

ظ/١ - تكلفة رأس المال

يتـم عـرض مصاريـف الإصـدار التـي ترتبـط بصـورة مباشـرة بإصـدار أسـهم جديـدة أو أسـهم مقابـل إقتنـاء كيـان أو إصـدار خيـارات خصمـاً مـن حقـوق الملكيـة وبصافـي المتحصـلات بعـد الضرائـب.

ظ/٢ - توزيعات الأرباح

تثبـت توزيعـات الأربـاح خصمـاً علـى حقـوق الملكيـة فـي الفتـرة التي تُقـر فيهـا الجمعيـة العامة للمسـاهمين هـذه التوزيعـات. وتشـمل تلـك التوزيعـات حصـة العامليـن فـي الأربـاح ومكافـأة مجلـس الإدارة المقـررة بالنظـام الأساسـي والقانـون، ولا يعتـرف بـأي إلتـزام علـى البنـك تجـاه العامليـن وأعضـاء مجلـس الإدارة فـى الأربـاح المحتجـزة إلا عندمـا يتقـرر توزيعهـا.

ظ/٣– أسهم الخزينة

فـي حالـة قيـام البنـك بشـراء أسـهم رأس المـال يتـم خصـم مبلـغ الشـراء مـن إجمالـي حقـوق الملكيـة، حيـث يمثـل تكلفـة أسـهم خزينـة وذلـك حتـى يتـم إلغاؤهـا، وفـي حالـة بيـع تلـك الأسـهم أو إعـادة إصدارهـا فـي فتـرة لاحقـة يتـم إضافـة كل المبالـغ المحصلـة إلـى حقـوق الملكيـة.

غ- أنشطة الأمانة

يقـوم البنـك بمزاولـة أنشـطة الأمانـة ممـا ينتـج عنـه إمتـلاك أو إدارة أصـول خاصـة بأفـراد أو أمانـات، أو صناديق مزايـا مـا بعـد إنتهـاء الخدمـة ويتـم إسـتبعاد هـذه الأصـول والأربـاح الناتجـة عنهـا مـن القوائـم الماليـة للبنـك حيـث أنهـا ليسـت أصـولا للبنـك .

لا - أرقام المقارنة

يُعـاد تبويـب أرقـام المقارنـة كلمـا كان ذلـك ضروريـاً لتتوافـق مـع التغيـرات فـي العـرض المسـتخدم فـي السـنة الحاليـة.

٢. إدارة المخاطر المالية:

يتعـرض البنـك نتيجـة الأنشـطة التـي يزاولهـا إلـى مخاطـر ماليـة متنوعـة، وقبـول المخاطر هو أسـاس النشـاط المالـي، ويتـم تحليـل وتقييـم وإدارة بعـض المخاطـر أو مجموعـة مـن المخاطـر مجتمعـة معـاً، ولذلـك يهـدف البنـك إلـي تحقيـق التـوازن الملائـم بيـن الخطـر والعائـد وإلـى تقليـل الآثـار السـلبية المحتملـة علـى الأداء المالـي للبنـك، ويُعـد أهـم أنـواع المخاطـر خطـر الإئتمـان وخطـر السـوق وخطـر السـيولة والأخطـار التشـغيلية الأخـرى.

ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقـد تـم وضـع سياسـات إدارة المخاطـر لتحديـد المخاطـر وتحليلهـا ولوضـع حـدود للخطـر والرقابـة عليـه، ولمراقبـة المخاطـر والإلتـزام بالحـدود مـن خـلال أسـاليب يُعتمـد عليهـا ونظـم معلومـات مُحدثـة أولاً بـأول. ويقـوم البنـك بمراجعـة دوريـة لسياسـات ونظـم إدارة المخاطـر وتعديلهـا بحيـث تعكـس التغيرات في الأسـواق والمنتجـات والخدمـات وأفضـل التطبيقـات الحديثـة.

وتتـم إدارة المخاطـر عـن طريـق إدارة المخاطـر فـي ضـوء السياسـات المعتمـدة مـن مجلـس الإدارة. وتقـوم إدارة المخاطـر بتحديـد وتقييـم وتغطيـة المخاطـر الماليـة بالتعـاون الوثيـق مـع الوحـدات التشـغيلية المختلفـة بالبنـك، ويوفـر مجلـس الإدارة مبـادئ مكتوبـة لإدارة المخاطـر ككل، بالإضافـة إلـى سياسـات مكتوبـة تغطـي مناطـق خطـر محـددة مثـل خطـر الإئتمـان وخطـر أسـعار صـرف العمـلات الأجنبيـة، وخطـر أسـعار العائـد، وإسـتخدام أدوات المشـتقات وغيـر المشـتقات الماليـة. بالإضافـة إلـى ذلـك، فـإن إدارة المخاطـر تُعـد مسـئولة عـن المراجعـة الدوريـة لإدارة المخاطـر وبيئـة الرقابـة بشـكل مسـتقل.

توقيع بروتوكول بورصة الخضر والفاكهة

أ - خطر الائتمان

يتعـرض البنـك لخطـر الإئتمـان وهـو الخطـر الناتـج عـن قيـام أحـد الأطـراف بعـدم الوفـاء بتعهداتـه، ويُعـد خطـر الإئتمـان أهـم الأخطـار بالنسـبة للبنـك، لذلـك تقـوم الإدارة بحـرص بـإدارة التعـرض لذلـك الخطـر. ويتمثـل خطـر الإئتمـان بصفـة أساسـية فـي أنشـطة الإقـراض التـي ينشـأ عنهـا القـروض والتسـهيلات وأنشـطة الإسـتثمار التـي يترتـب عليهـا أن تشـتمل أصـول البنـك علـى أدوات الديـن. كمـا يوجـد خطـر الإئتمـان أيضـا فـي الأدوات الماليـة خـارج المركـز المالـي مثـل إرتباطـات القـروض. وتتركـز عمليـات الإدارة والرقابـة علـى خطـر الإئتمـان لـدى فريـق إدارة خطـر الإئتمـان فـي إدارة المخاطـر الـذي يرفـع تقاريـره إلـي مجلـس الإدارة والإدارة العليـا ورؤسـاء وحـدات النشـاط بصفـة دوريـة.

أ/١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الإئتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء, ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي:

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قِبل العميل أو الغير في الوفاء بإلتزاماته التعاقدية.
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المُرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق.
- خطر الإخفاق الإفتراضي.

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الإئتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الإضمحلال وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

- يقوم البنك بتقييم إحتمال التأخر على مستوي كل عميل بإستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الإئتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلي أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى إحتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة, مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الإئتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى إحتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها علي التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
1	ديون جيدة
2	المتابعة العادية
3	المتابعة الخاصة
4	ديون غير منتظمة

- يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. على سبيل المثال, بالنسبة للقرض, يكون هذا المركز هو القيمة الإسمية. وبالنسبة للإرتباطات, يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلي المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر, إن حدث.

- وتمثل الخسارة الإفتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين, وأولوية المطالبة, ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الإئتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى.

بالنسبة لأدوات الدين والأذون الحكومية, يقوم البنك بإستخدام التصنيفات الخارجية أو ما يعادله لإدارة خطر الإئتمان, وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة, يتم إستخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الإئتمان. ويتم النظر إلي تلك الإستثمارات في الأوراق المالية والأذون علي أنها طريقة للحصول علي جودة إئتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الإئتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الإئتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر الذي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض, أو مجموعة مقترضين, وعلى مستوى الأنشطة الإقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم إعتماد الحدود للخطر الإئتماني على مستوى المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع والدولة من قِبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الإئتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية, وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الإئتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد إلتزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الإئتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. ويقوم البنك بوضع قواعد إسترشاديه لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقاري.

- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع.

- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الإئتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الإئتمان إلي الحد الأدنى, يسعي البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الإضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الإئتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الإفتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الإئتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الإئتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم.

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الإئتمان عن طريق الدخول في إتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن إتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الظاهرة بالمركز المالي وذلك لأن التسوية عادة ما تتم علي أساس إجمالي, إلا أنه يتم تخفيض خطر الإئتمان المُصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق إتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر, يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الإئتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لإتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الإتفاقيات.

الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الإئتمان المتعلق بالقروض. وتكون الإعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل إرتباطات منح الإئتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض, أو الضمانات, أو الإعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الإرتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الإئتمان الناتج عن إرتباطات منح الإئتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الإرتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الإرتباطات المتعلقة بمنح الإئتمان تمثل إلتزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات إئتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الإستحقاق الخاصة بإرتباطات الإئتمان حيث أن الإرتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الإئتمان بالمقارنة بالإرتباطات قصيرة الأجل.

٣/أ سياسة قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/١) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الإئتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والإستثمار. وبخلاف ذلك, يتم الإعتراف فقط بخسائر الإضمحلال التي وقعت في تاريخ القوائم المالية لأغراض التقارير المالية بناء على

أدلة موضوعية تشير إلى الإضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظرا لإختلاف الطرق المطبقة, تقل عادة خسائر الإئتمان المُحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر بإستخدام نموذج الجدارة الإئتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في القوائم المالية في نهاية السنة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالقروض والتسهيلات والإضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييم البنك	٣١ ديسمبر ٢٠٢١		٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الإضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الإضمحلال
ديون جيدة	%٧٨,٣٣	%١٣,٦٦	%٨٨,٨٠	%١٩,٦٩
المتابعة العادية	%١٥,٠٩	%١٠,٠٣	%٧,٦٨	%٩,٩٨
المتابعة الخاصة	%٣,٣٠	%٢١,٤٥	%١,١٩	%٩,٨٨
ديون غير منتظمة	%٣,٢٨	%٥٤,٨٦	%٢,٣٣	%٦٠,٤٥
	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود إضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦), وإستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه إمتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- إضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الإئتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك

ويتم تحديد عبء الإضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة, ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم, بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الإضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة بإستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

٤/أ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١, تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الإئتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى إنتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الإئتمان, بما في ذلك الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان, على أساس نسب محددة من قِبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية, يتم تجنيب إحتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة. ويتم تعديل ذلك الإحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الائتمان.

أولا: أسس تقييم الجدارة الإئتمانية للمؤسسات:

تصنيف البنك المركزي المصري

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
1	مخاطر منخفضة	صفر	1	ديون جيدة
2	مخاطر معتدلة	1%	1	ديون جيدة
3	مخاطر مرضية	1%	1	ديون جيدة
4	مخاطر مناسبة	2%	1	ديون جيدة
5	مخاطر مقبولة	2%	1	ديون جيدة
6	مخاطر مقبولة حدياً	3%	2	المتابعة العادية
7	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	5%	3	المتابعة الخاصة
8	دون المستوى	20%	4	ديون غير منتظمة
9	مشكوك في تحصيلها	50%	4	ديون غير منتظمة
10	رديئة	100%	4	ديون غير منتظمة

ثانيا: أسس تصنيف القروض الصغيرة وفقا للأنشطة الإقتصادية

شروط التصنيف	قروض منتظمة	قروض غير منتظمة		
		دون المستوى	مشكوك في تحصيلها	رديئة
مدة التأخر في السداد	ـــــ	ستة أشهر	تسعة أشهر	اثنا عشر شهراً
المخصص	%٣	%٢٠	%٥٠	%١٠٠

أ-٥. الحد الأقصى لخطر الإئتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الإئتمان في الميزانية	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
نقدية وارصدة لدى البنك المركزي المصري	7,105,903	3,879,672
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(2,149)	(12,550)
أرصدة لدى البنوك	7,923,835	4,661,523
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	6,885,330	8,064,070
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(13,681)	(35,475)
قروض وتسهيلات للعملاء		
قروض لأفراد:		
حسابات جارية مدينة	287,689	251,485
بطاقات إئتمان	38,088	26,868
قروض شخصية	2,706,892	995,438
قروض عقارية	164,128	40,013
قروض لمؤسسات:		
حسابات جارية مدينة	19,326,720	18,465,256
قروض مباشرة	8,025,704	7,346,500
قروض مشتركة	5,801,262	5,195,661
يخصم: إيرادات تحت التسوية	(120,939)	(15,831)
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(1,328,672)	(1,044,075)
قروض وتسهيلات للبنوك	72,226	29,607
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(99)	(534)
إستثمارات مالية: أدوات دين من خلال الدخل الشامل و بالتكلفة المستهلكة	11,774,306	5,164,538
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(11,145)	(11,233)
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	737,410	662,171
الإجمـــــالي	69,372,810	53,663,105

- يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وذلك بدون الأخذ في الإعتبار أية ضمانات بالنسبة لبنود الميزانية, تعتمد المبالغ المدرجة على إجمالي القيمة الدفترية التي تم عرضها في الميزانية.

وكما هو مبين بالجدول السابق فإن ٥٠,٤١% من الحد الأقصى المعرض لخطر الإئتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء مقابل ٥٨,٣١% في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ بينما تمثل الإستثمارات في أدوات دين ١٦,٩٦% مقابل ٩,٦٠% في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ تثق الإدارة في قدرتها على الإستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الإئتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي:

- ٩٣,٤٢ % من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي مقابل ٩٦,٤٨% في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

- ٩٥,٩٧ % من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات إضمحلال مقابل ٩٧,٦٧% فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

- القروض والتسهيلات التي تم تقييمها على أساس منفرد تبلغ ١,١٩٤ مليون جنيه مصرى مقابل مبلغ ٧٥٥ مليون جنيه مصرى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالي

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
خطابات ضمان	7,342,014	3,741,878
الإعتمادات المستندية (إستيراد)	1,886,101	1,360,219
الإعتمادات المستندية (تصدير معززة)	608,135	293,604
أوراق مقبولة الدفع	597,309	586,739
يخصم: غطاءات نقدية	(728,345)	(743,230)
الصافي	9,705,214	5,239,210
إرتباطات غير قابلة للإلغاء عن القروض وتسهيلات إئتمانية	2,671,184	3,896,989
إجمالي	12,376,398	9,136,199

أ-٦. قروض وتسهيلات للعملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
لا يوجد عليها متأخرات أو إضمحلال	34,886,961	31,560,566
متأخرات ليست محل إضمحلال	269,215	5,159
محل إضمحلال	1,194,307	755,495
الإجمالي	36,350,483	32,321,221
يخصم: إيرادات تحت التسوية	(120,938)	(15,831)
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(1,328,672)	(1,044,075)
الصافي	34,900,873	31,261,315

إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء مقسمة بالمراحل:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	المرحلة الأولى "الخسائر الإئتمانية على مدى ١٢ شهرا"	المرحلة الثانية "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة إئتمانيا)"	المرحلة الثالثة "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (مضمحلة إئتمانيا)"	الإجمالي
الأفراد	3,137,286	39,546	19,964	3,196,797
المؤسسات	30,266,330	1,713,014	1,174,342	33,153,686
الإجمالي	33,403,616	1,752,560	1,194,307	36,350,483

مخصص القروض والتسهيلات للعملاء مقسم بالمراحل

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	المرحلة الأولى "الخسائر الإئتمانية على مدى ١٢ شهرا"	المرحلة الثانية "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة إئتمانيا)"	المرحلة الثالثة "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (مضمحلة إئتمانيا)"	الإجمالي
الأفراد	43,261	5,165	12,492	60,917
المؤسسات	192,032	359,342	716,381	1,267,754
الإجمالي	235,293	364,507	728,872	1,328,672

مخصص خسائر الإضمحلال للعملاء مقسم طبقا للتصنيف الداخلي

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مؤسسات	المرحلة الأولى "الخسائر الائتمانية على مدى ١٢ شهرا"	المرحلة الثانية "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة إئتمانيا)"	المرحلة الثالثة "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (مضمحلة إئتمانيا)"	الاجمالى
ديون جيدة (1-5)	132,909	193	-	133,103
المتابعة العادية (6)	59,122	74,126	-	133,248
المتابعة الخاصة (7)	-	285,023	-	285,023
ديون غير منتظمة (8-10)	-	-	716,381	716,381
الإجمالي	192,032	359,342	716,381	1,267,754

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أفراد	المرحلة الأولى "الخسائر الإئتمانية على مدى ١٢ شهرا"	المرحلة الثانية "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة إئتمانيا)"	المرحلة الثالثة "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (مضمحلة إئتمانيا)"	الإجمالي
ديون جيدة	43,261	5,165	-	48,426
ديون غير منتظمة	-	-	12,492	12,492
الإجمالي	43,261	5,165	12,492	60,917

إجمالي الأرصدة للقروض والتسهيلات للعملاء مقسمة طبقا للتصنيف الداخلي

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مؤسسات	المرحلة الأولى "الخسائر الإئتمانية على مدى ١٢ شهرا"	المرحلة الثانية "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة إئتمانيا)"	المرحلة الثالثة "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (مضمحلة إئتمانيا)"	الإجمالي
ديون جيدة (1-5)	25,280,449	15,924	-	25,296,373
المتابعة العادية (6)	4,985,881	498,642	-	5,484,523
المتابعة الخاصة (7)	-	1,198,448	-	1,198,448
ديون غير منتظمة (8-10)	-	-	1,174,359	1,174,359
الإجمالي	30,266,330	1,713,014	1,174,359	33,153,703

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أفراد	المرحلة الأولى "الخسائر الإئتمانية على مدى ١٢ شهرا"	المرحلة الثانية "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة إئتمانيا)"	المرحلة الثالثة "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (مضمحلة إئتمانيا)"	الإجمالي
ديون جيدة	3,137,286	39,546	-	3,176,832
ديون غير منتظمة	-	-	19,948	19,948
الإجمالي	3,137,286	39,546	19,948	3,196,780

ويلخص الجدول التالي معلومات عن جودة الأصول والتغيرات في الخسائر الإئتمانية المتوقعة ECL

نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
ديون جيدة	7,105,903	-	-	7,105,903
المتابعة العادية	-	-	-	-
المتابعة الخاصة	-	-	-	-
ديون غير منتظمة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية الفترة المالية	7,105,903	-	-	7,105,903
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(2,149)	-	-	(2,149)
الصافي	7,103,754	-	-	7,103,754

أذون الخزانة	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
ديون جيدة	6,885,330	-	-	6,885,330
المتابعة العادية	-	-	-	-
المتابعة الخاصة	-	-	-	-
ديون غير منتظمة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية الفترة المالية	6,885,330	-	-	6,885,330
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(13,681)	-	-	(13,681)
الصافي	6,871,650	-	-	6,871,650

قروض وتسهيلات العملاء

مؤسسات	المرحلة الأولى "الخسائر الإئتمانية على مدى ١٢ شهرا"	المرحلة الثانية "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة إئتمانيا)"	المرحلة الثالثة "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (مضمحلة إئتمانيا)"	الاجمالى
ديون جيدة (5-1)	25,280,449	15,924	-	25,296,373
المتابعة العادية (6)	4,985,881	498,642	-	5,484,523
المتابعة الخاصة (7)	-	1,198,448	-	1,198,448
ديون غير منتظمة (10-8)	-	-	1,174,359	1,174,359
الإجمالي	30,266,330	1,713,014	1,174,359	33,153,703
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(192,032)	(359,342)	(716,381)	(1,267,754)
الصافي	30,074,298	1,353,672	457,978	31,885,948

أفراد	المرحلة الأولى "الخسائر الإئتمانية على مدى ١٢ شهرا"	المرحلة الثانية "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة إئتمانيا)"	المرحلة الثالثة "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (مضمحلة إئتمانيا)"	الاجمالى
ديون جيدة	3,137,286	39,546	-	3,176,832
ديون غير منتظمة	-	-	19,948	19,948
الإجمالي	3,137,286	39,546	19,948	3,196,780
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(43,261)	(5,165)	(12,492)	(60,917)
الصافي	3,094,025	34,381	7,456	3,135,863

قروض وتسهيلات للبنوك

	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
ديون جيدة	-	72,227	-	72,227
المتابعة العادية	-	-	-	-
المتابعة الخاصة	-	-	-	-
ديون غير منتظمة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية الفترة المالية	-	72,227	-	72,227
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	-	(99)	-	(99)
الصافي	-	72,127	-	72,127

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأذون الخزانة

	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
الرصيد في 1 يوليو 2020	35,475	-	-	35,475
(رد) عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(20,986)	-	-	(20,986)
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	(808)	-	-	(808)
الرصيد في نهاية الفترة المالية	13,681	-	-	13,681

توقيع بروتوكول لتمويل انشاء مصنع ادويه

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل والتكلفة المستهلكة

	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي
الرصيد في 1 يوليو 2020	11,233	-	-	11,233
(رد) عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة	208	-	-	208
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	(296)	-	-	(296)
الرصيد في نهاية الفترة المالية	11,145	-	-	11,145

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للنقدية والأرصدة لدى البنك المركزى المصري وأرصدة لدى البنوك

	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي
الرصيد في1 يوليو 2020	12,550	-	-	12,550
(رد) عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(10,087)	-	-	(10,087)
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	(314)	-	-	(314)
الرصيد في نهاية الفترة المالية	2,149	-	-	2,149

قروض وتسهيلات العملاء

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات و ليست محل إضمحلال.

ويتم تقييم الجودة الإئتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	ألف جنيه مصري							
	أفراد				مؤسسات			
التقييم	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
1- جيدة	287,689	34,453	2,569,701	159,927	15,600,039	6,051,168	3,645,166	28,348,144
2- المتابعة العادية	-	-	-	-	3,086,620	1,585,685	1,866,513	6,538,817
الإجمالي	287,689	34,453	2,569,701	159,927	18,686,658	7,636,853	5,511,678	34,886,961

٣٠ يونيو ٢٠٢٢	ألف جنيه مصري							
	أفراد				مؤسسات			
التقييم	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
1- جيدة	251,485	26,088	993,853	40,013	17,219,116	5,423,495	4,477,114	28,431,165
2- المتابعة العادية	-	-	-	-	941,816	1,691,775	495,810	3,129,401
الإجمالي	251,485	26,088	993,853	40,013	18,160,932	7,115,270	4,972,925	31,560,567

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل إضمحلال, إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد العكس, وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	ألف جنيه مصري					
التقييم	أفراد			مؤسسات		
	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
متأخرات حتى 30 يوم	3,058	68,449	3,176	54,657	37,066	166,406
متأخرات من 30 الى 40 يوم	391	10,441	-	16,758	291	27,883
متاخرات من 40 الى 90 يوم	81	38,440	1,025	67	35,311	74,926
الإجمالي	3,530	117,331	4,201	71,483	72,668	269,215

٣٠ يونيو ٢٠٢٢	ألف جنيه مصري					
التقييم	أفراد			مؤسسات		
	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
متأخرات حتى 30 يوم	-	-	-	5,159	-	5,159
متأخرات من 30 الى 60 يوم	-	-	-	-	-	-
متأخرات من 60 الى 90 يوم	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	-	-	-	5,159	-	5,159

قروض وتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ١,١٩٤,٣٠٧ ألف جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقابل مبلغ ٧٥٥,٤٩٥ ألف جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة وقد بلغت إجمالي القيمة العادلة للضمانات مبلغ ٢٧٣,٨٧٩ ألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	ألف جنيه مصري						
التقييم	أفراد			مؤسسات			
	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
"قروض محل إضمحلال بصفة منفردة"	88	19,860	-	640,061	317,382	216,916	1,194,307
الإجمالي	88	19,860	0	640,061	317,382	216,916	1,194,307

٣٠ يونيو ٢٠٢٢	ألف جنيه مصري						
التقييم	أفراد			مؤسسات			
	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
"قروض محل إضمحلال بصفة منفردة"	780	1,585	-	304,323	226,071	222,736	755,495
الإجمالي	780	1,585	-	304,323	226,071	222,736	755,495

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد, وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية, وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك إحتمالات عالية لإستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة.

ومن المُعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الأجل, خاصة قروض تمويل العملاء. وقد بلغت القروض والتسهيلات للعملاء التي تم إعادة التفاوض بشأنها (هو رصيد صافي المديونية للعملاء الذين تم تسوية مديونياتهم) مبلغ ١٧٢,٠٤٤ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

أ-٧ أدوات دين الحكومية وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين الحكومية وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في نهاية السنة المالية.

القيمة بالألف جنيه مصري			
إستثمارات في أوراق مالية	٣١ ديسمبر ٢٠٢١		٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	إستثمارات في أوراق مالية (أدوات دين)	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	إستثمارات في أوراق مالية (أدوات دين)
تقيم B	6,871,650	11,506,330	8,028,595	5,153,305
الإجمالي	6,871,650	11,506,330	8,028,595	5,153,305

أ-٨ تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الإئتمان

- القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الإئتمان للبنك بالقيمة الدفترية, موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة الحالية, عند إعداد هذا الجدول, تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

ألف جنيه مصري				
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الإجمالي
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	6,966,544	118,729	20,630	7,105,903
يخصم منه: مخصص خسائر الإئتمانية المتوقعة	(2,149)	-	-	(2,149)
أرصدة لدى البنوك	7,923,835	-	-	7,923,835
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	6,885,330	-	-	6,885,330
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(13,681)	-	-	(13,681)
قروض وتسهيلات للعملاء :				
قروض لأفراد:				
حسابات جارية مدينة	115,638	166,307	5,745	287,689
بطاقات إئتمان	28,462	8,187	1,440	38,088
قروض شخصية	1,645,770	874,331	186,791	2,706,892
قروض عقارية	144,588	17,730	1,809	164,128
قروض لمؤسسات:				
حسابات جارية مدينة	15,360,082	3,753,443	213,195	19,326,720
قروض مباشرة	6,571,127	1,110,253	344,324	8,025,704
قروض مشتركة	5,557,873	100,546	142,843	5,801,262
يخصم: إيرادات تحت التسوية	(119,081)	(1,858)	-	(120,939)
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(1,066,010)	(254,400)	(8,262)	(1,328,672)
قروض وتسهيلات للبنوك	72,226		-	72,226
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(99)		-	(99)
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:				
- أدوات دين	10,862,224	-	-	10,862,224
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(9,637)	-	-	(9,637)
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:				
- أدوات دين	912,082	-	-	912,082
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(1,508)	-	-	(1,508)
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	727,407	8,696	1,307	737,410
الإجمالي	62,561,022	5,901,965	909,822	69,372,810

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الإئتمان للبنك بالقيمة الدفترية, موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

ألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	قطاع حكومي	قطاع خاص	قطاع خارجي	قطاع أخرى	الإجمالي
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	7,105,903	-	-	-	7,105,903
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(2,149)	-	-	-	(2,149)
أرصدة لدى البنوك	7,066,760		857,075		7,923,835
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	6,885,330	-	-	-	6,885,330
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(13,681)	-	-	-	(13,681)
قروض وتسهيلات للعملاء:					
قروض لأفراد:					
حسابات جارية مدينة	-	-	-	287,689	287,689
بطاقات إئتمان	-	-	-	38,088	38,088
قروض شخصية	-	169	-	2,706,723	2,706,892
قروض عقارية	-	-	-	164,128	164,128
قروض لمؤسسات:					
حسابات جارية مدينة	507,762	18,551,740	-	267,218	19,326,720
قروض مباشرة	2,277	7,794,846	-	228,582	8,025,704
قروض مشتركة	2,692,485	3,108,777	-	-	5,801,262
يخصم: إيرادات تحت التسوية	-	(120,939)	-	-	(120,939)
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(56,941)	(1,209,107)	-	(62,623)	(1,328,672)
قروض وتسهيلات للبنوك			72,226	-	72,226
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	-		(99)	-	(99)
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:					
أدوات دين	10,603,448	258,776	-	-	10,862,224
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(7,691)	(1,946)	-	-	(9,637)
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:					
أدوات دين	912,082	-	-	-	912,082
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(1,508)	-	-	-	(1,508)
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	-	7,114	-	730,296	737,410
الإجمالي	35,694,076	28,389,429	929,202	5,310,102	69,372,810

(ب) خطر السوق

يقوم البنك على إتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر.

ومن ثم يتم تحديد, ومتابعة, وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل, بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين, مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشاداته بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلبا على قيم ستثمارات البنك المحتفظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة مما ينعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك.

ب/١ أساليب قياس خطر السوق

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق:

-يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأوراق المالية, والتي تنشأ بشكل أساسي من خلال الإستثمارات المالية, توظيفات موارد البنك, ومعاملات الصرف الأجنبي, وذلك من خلال متابعة وتقييم التغير في الظروف الاقتصادية والسوقية وإحتمالية تأثيرها على مركز البنك المالي وأرباحه, وكذا سيناريوهات توقع اتجاهات الأسعار والعوامل المؤثرة التي تزيد تعرض البنك لمخاطر السوق.

-ويطبق البنك الأسلوب المعياري عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق لمحفظة المتاجرة من خلال البناء التراكمي أي حساب المتطلب الرأسمالي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق على حدة ثم جمعها للوصول إلي المتطلب الرأسمالي الإجمالي وذلك وفقا للضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري.

- كما يقوم البنك بمتابعة وتقييم مخاطر أسعار العائد للمحفظة لغير أغراض المتاجرة من خلال الرقابة على حدود فجوات إعادة التسعير ذات الحساسية للتغير في سعر العائد والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم وكذا إحتساب العائد المعرض للمخاطر Earning at Risk والتغير في القيمة الإقتصادية Economic Value في ضوء ضوابط البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن.

إختبارات الضغوط (Stress Testing)

-تعطي إختبارات الضغط مؤشرًا عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف غير مواتية بشكل حاد ويتم تصميم إختبارات الضغط بما يلاءم نشاط البنك بإستخدام سيناريوهات محددة.

وتتضمن إختبارات الضغط التي تستخدم في إدارة مخاطر السوق بالبنك, إختبار حساسية سعر العائد, وتقوم الإدارة العليا بمتابعة نتائج إختبارات الضغوط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً.

ب/٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

- يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظيا ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية مُوزعة بالعملات المكونة لها.

أحد الصناعات الزراعية التي يقوم البنك بتمويلها

تركز خطر العملة على الأدوات المالية

ألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصري	5,924,396	1,143,409	32,529	2,334	1,076	7,103,754
أرصدة لدى البنوك	6,801,8018	742,900	206,691	1110,962	61,474	7,923,835
أذون خزانة وأوراق حكومية	3,639,983	2,830,348	401,318	-	-	6,871,835
قروض وتسهيلات للعملاء	29,000,652	5,326,818	570,519	2,884	2	34,900,872
قروض وتسهيلات للبنوك	0	68,234	3,893	-	-	72,127
إستثمارات مالية						
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	10,183,550	1,018,112	385	-	-	11,202,020
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	792,359	118,215	-	-	-	91,574
إستثمارات مالية فى شركات تابعة	816,644	-	-	-	-	816,644
أصول مالية أخرى (عوائد مستحقة)	707,297	29,676	437	1	-	737,410
إجمالي الأصول المالية	57,866,689	11,277,709	1,215,756	116,180	62,552	70,538,886
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	2,050,028	432,338	61,331	-	-	2,543,697
ودائع للعملاء	53,410,146	9,645,194	1,148,317	112,050	65,070	64,380,,777
قروض أخرى	203,379	1,311,695	-	-	-	1,515,073
إلتزامات مالية أخرى (عوائد مستحقة)	217,746	25,923	(3)	2	-	243,668
إجمالي الإلتزامات المالية	55,881,298	11,415,150	1,209,645	112,052	65,070	68,683,215
صافى المركز المالي	1,985,390	(137,442)	6,112	4,128	(2,518)	1,855,670

ب/٣ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة, وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة, ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الإختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك, ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الإستحقاق ايهما أقرب.

ألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	حتي شهر واحد	أكثر من شهر حتي ثلاث شهور	أكثر من ثلاثة اشهر حتي سنة	أكثر من سنة حتي ثلاثة سنوات	أكثر من ثلاثة سنوات	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصري	5,737,391	1,049,938	-	-	-	6,787,329
أرصدة لدى البنوك	3,950,679	4,089,304	-	-	-	8,039,984
أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	484,509	2,764,685	3,263,969	-	-	6,513,163
سندات وأوراق مالية أخرى	473,625	524,898	2,325,904	9,001,190	2,156,122	14,481,738
قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك	22,640,104	7,133,046	2,264,124	2,326,175	2,570,630	36,934,079
أصول مالية أخري	61,986	307,120	1,158,637	2,032,183	23,115	3,583,042
إجمالي الأصول المالية	33,348,294	15,868,991	9,012,634	13,359,548	4,749,868	76,339,335
عقود مشتقات أسعار العائد أغراض المتاجرة						5,533,896
"إجمالى الأصول ذات الحساسية لأسعار العائد وعقود مشتقات أسعار العائد لغير أغراض المناجرة"	33,348,294	15,868,991	9,012,634	13,359,548	4,749,868	76,339,335
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	2,546,406	-	787	2,224	18,370	2,567,788
ودائع للعملاء	25,690,758	8,205,761	13,858,806	16,541,140	2,493,822	66,790,288
قروض أخرى	545,631	549,694	334,581	90,189	3,182	1,523,277
إلتزامات مالية أخرى	1,085,540	-	-	-	-	1,085,540
إجمالي الإلتزامات المالية	29,868,336	8,755,455	14,194,174	16,633,554	2,515,374	71,966,893
إجمالى الإلتزامات غير الحساسة لأسعار العائد						8,700,917
"إجمالي الإلتزامات ذات الحساسية لأسعار العائد وعقود مشتقات أسعار العائد لغير أغراض المتاجرة "	29,868,336	8,755,455	14,194,174	16,633,554	2,515,374	71,966,893
فجوة إعادة التسعير	3,479,958	7,113,536	(5,181,540)	(3,274,006)	2,234,494	4,372,442

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بإلتزاماته المالية عند الإستحقاق وإستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالإلتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الأصول والخصوم بالبنك ما يلي:

-يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة النفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند إستحقاقها أو عند إقراضها للعملاء، ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.

- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصرى.

- إدارة التركز وبيان إستحقاقات القروض.

-لأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهى الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الإستحقاقات التعاقدية للإلتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.

- وتقوم إدارة الأصول والخصوم أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من إرتباطات القروض ومدى إستخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الإلتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية.

- منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الأصول والخصوم بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات والمناطق الجغرافية والمصادر والمنتجات والآجال.

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الإلتزامات ولتغطية الإرتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء. ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة

وذلك خلال النشاط العادي للبنك. بالإضافة إلى ذلك, هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى لضمان الإلتزامات. وللبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى.

د- القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية التي لم يتم عرضها في ميزانية البنك بالقيمة العادلة:-

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	القيمة بالألف جنيه مصري	
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
الأصول المالية		
أرصدة لدى البنوك	7,923,835	7,923,835
قروض وتسهيلات للعملاء	34,900,873	34,900,873
قروض وتسهيلات للبنوك	72,127	72,127
إستثمارات مالية:		
بالتكلفة المستهلكة	910,574	935,525
الإلتزامات المالية		
أرصدة مستحقة للبنوك	2,543,697	2,543,697
ودائع العملاء	64,380,777	64,380,777
قروض أخرى	1,515,073	1,515,073

أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة العادلة للإيداعات والودائع لليلة واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناء على التدفقات النقدية المخصومة بإستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر إئتماني وتاريخ إستحقاق مشابه.

قروض وتسهيلات للبنوك

تتمثل القروض والتسهيلات للبنوك في قروض غير الودائع لدى البنوك.

وتمثلالقيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية بإستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

قروض وتسهيلات للعملاء

إستثمارات في أوراق مالية

الإستثمارات في أوراق مالية في الجدول السابق تتضمن فقط الأصول التي تحمل عائد المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛ حيث يتم تقييم الأصول المتاحة للبيع بالقيمة العادلة فيما عدا أدوات حقوق الملكية التي لم يتمكن البنك من تقدير قيمتها العادلة بدرجة موثوق بها. ويتم تحديد القيمة العادلة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بناء على أسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من السماسرة. وإذا لم تتوفر هذه البيانات, يتم تقدير القيمة العادلة بإستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص إئتمان وتاريخ إستحقاق ومعدلات مشابهة.»

المستحق لبنوك أخرى وللعملاء

تمثل القيمة العادلة المقدرة للودائع ذات تاريخ إستحقاق غير محدد, التي تتضمن ودائع لا تحمل عائد, المبلغ الذي سيتم دفعه عند الطلب. ويتم تحديد القيمة العادلة للودائع التي تحمل عائد ثابت والقروض الأخرى غير المتداولة في سوق نشطة بناء على التدفقات النقدية المخصومة بإستخدام سعر العائد على الديون الجديدة ذات تاريخ إستحقاق مشابه.

إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال, الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي, فيما يلي: -

الإلتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.

حماية قدرة البنك على الإستمرارية وتمكينه من الإستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.

الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال وإستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصرى في جمهورية مصر العربية) يوميا بواسطة إدارة البنك, من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصرى على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصرى أن يقوم البنك بما يلي:

الاحتفاظ بمبلغ ٥ مليار جنيه مصري وفقاً لقانون البنك المركزى المصري رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ و الصادر بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ كما منح البتك المركزى المصري البنوك مهلة لاتتجاوز السنة للمخاطبين به لتوفيق أوضاعهم طبقاً لأحكامه, و أجاز البنك المركزى المصري مد هذه المهلة لمدة أو مدد أخرى لا تتجاوز سنتين.

الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥%.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهى رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والإحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا إحتياطي المخاطر البنكية العام, ويخصم منه أية شهرة سبق الإعتراف بها وأية خسائر مرحلة والأصول غير الملموسة والأصول الضريبية المؤجلة.

الشريحة الثانية: وهى رأس المال المساند, ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقا لأسس الجدارة الإئتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر, والقروض / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وفى شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال, يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد القروض (الودائع) المساند عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الإئتمان المرتبطة به, ومع أخذ الضمانات النقدية في الإعتبار, ويتم إستخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ .

ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسى و المساند ونسب معيار كفاية رأس المال ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل ٢	ألف جنيه مصري ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	ألف جنيه مصري ٣٠ يونيو ٢٠٢٠
رأس المال	6,732,766	6,229,982
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)		
رأس المـــال المصدر والمدفوع	3,273,600	2,728,000
الإحتياطيات	807,801	705,845
الارباح المحتجزة	1,474,833	1,334,844
إجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	164,952	257,404
الأرباح المرحلية - ربع سنوية	711,641	861,667
حقوق الأقلية	12,504	36
إجمالي الإستبعادات من الشريحة الأولى	(93,619)	(108,114)
إجمالي الشريحة الأولى	6,351,712	5,779,682
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
45% من قيمة الإحتياطي الخاص	10,098	10,098
مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات والإلتزامات العرضية المنتظمة	370,956	445,551
إجمالي الإستبعادات من الشريحة الثانية	-	(8,197)
اجمالي الشريحة الثانية	381,054	447,452
الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر:		
إجمالي مخاطر الإئتمان	43,463,370	39,248,242
إجمالي مخاطر السوق	43,613	330,497
إجمالي مخاطر التشغيل	4,107,231	3,135,250
إجمالي	47,614,214	42,713,989
معيار كفاية رأس المال متضمنة الدعامة التحوطية - مع الأخذ في الإعتبار تأثير أكبر 50 عميل (%)	14.14%	14.59%

بناءا على أرصدة القوائم المالية المجمعة للبنك ووفقا لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢. تم بدء تطبيق قرار البنك المركزى المصرى بخصوص الأخذ في الإعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل على معيار كفاية رأس المال بدءاً من يناير ٢٠١٧.

(و) الرافعة المالية

إن قياس نسبة الرافعة المالية يدعم من قياس معيار كفاية رأس المال المرتبط بالمخاطر بمقياس مكمل بسيط ومباشر لا يتم حسابه وفقاً لأوزان المخاطر، وتعزى فعاليتها إلى قدرتها على الحد من الضغوط على الجهاز المصرفي، وتشير نسبة الرافعة المالية الى قياس مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بإجمالي أصول البنك غير مرجحة بأوزان مخاطر والتي يجب ألا تقل عن ٣%، ويلخص الجدول التالي مكونات نسبة الرافعة المالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي):	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
رأس المـــال المصدر والمدفوع	3,273,600	2,728,000
الإحتياطيات	807,801	705,845
"إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية"	164,952	257,404
الأرباح المحتجزة	1,474,833	1,334,844
الأرباح المرحلية - ربع سنوية	711,641	861,667
حقوق الأقلية	12,504	36
إجمالي الإستبعادات من رأس المال الأساسي	(93,619)	(108,114)
إجمالي الشريحة الأولى	6,351,712	5,779,682
التعرضات داخل وخارج الميزانية:		
إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	76,756,077	57,122,936
إجمالي التعرضات خارج الميزانية	8,284,780	5,447,544
إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية	85,040,857	62,570,480
نسبة الرافعة المالية (%)	7.47%	9.24%

٤- التقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك بإستخدام تقديرات وإفتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والإلتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والإفتراضات بإستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

(أ) القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة بإستخدام أساليب تقييم وعندما يتم إستخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة, يتم إختبارها ومراجعتها دوريا بإستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها

(ب) ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل ويتم محاسبته من خلال المركز الضريبي لكبار الممولين مما يستدعي إستخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الإلتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي إحتمال نشأة ضرائب إضافية وعندما يكون هناك إختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها, فإن هذه الإختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الإختلاف فيها.

(ج) تحليل القطاعات الجغرافي

الإيرادات و المصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	ألف جنيه مصري			
	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الإجمالي
إيرادات القطاعات الجغرافية	7,673,920	1,501,729	173,511	9,349,160
مصروفات القطاعات الجغرافية	(6,601,722)	(1,115,845)	(171,212)	(7,888,778)
ربح الفترة قبل الضرائب	1,072,198	385,884	2,299	1,460,381
ضرائب الدخل	(433,650)	(156,071)	(930)	(590,650)
صافي ربح الفترة	638,548	229,814	1,369	869,731

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	ألف جنيه مصري			
إيرادات القطاعات الجغرافية	4,390,945	1,530,991	143,667	6,065,603
مصروفات القطاعات الجغرافية	(3,779,664)	(809,537)	(91,865)	(4,681,066)
ربح الفترة قبل الضرائب	611,281	721,454	51,802	1,384,537
ضرائب الدخل	(163,724)	(193,232)	(13,874)	(370,830)
صافي ربح السنة	447,557	528,222	37,928	1,013,707

الأصول و الإلتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	ألف جنيه مصري			
	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الإجمالي
"أصول القطاعات الجغرافية	74,390,614	1,493,024	289,700	76,173,338
أجمالي الأصول	74,390,614	1,493,024	289,700	76,173,338
إلتزامات بالقطاعات الجغرافية	61,661,388	12,835,790	1,676,160	76,173,338
إجمالي الإلتزامات	61,661,388	12,835,790	1,676,160	76,173,338

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	ألف جنيه مصري			
أصول القطاعات الجغرافية	55,559,842	1,080,759	107,826	56,748,428
إجمالي الأصول	55,559,842	1,080,759	107,826	56,748,428
إلتزامات بالقطاعات الجغرافية	45,016,356	10,893,632	838,440	56,748,428
إجمالي الإلتزامات	45,016,356	10,893,632	838,440	56,748,428

٥- صافي الدخل من العائد

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهراً) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
عائد القروض والإيرادات المشابهة من:				
قروض وتسهيلات للعملاء:	970,452	5,430,415	740,848	3,213,913
أذون الخزانة	147,857	830,176	194,193	884,279
سندات الخزانة	396,298	1,750,319	171,427	572,181
سندات الشركات	6,528	30,664	-	-
ودائع وحسابات جارية	71,535	235,790	24,050	785,718
الإجمالي	1,592,671	8,277,364	1,130,517	5,456,090
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من ودائع وحسابات جارية				
للبنوك	(45,026)	(372,613)	(54,226)	(326,311)
للعملاء	(1,035,101)	(5,096,998)	(641,023)	(3,268,036)
قروض أخرى	(8,951)	(61,001)	(12,944)	(49,633)
عمليات بيع أذون خزانة مع الإلتزام بإعادة الشراء	(6,930)	(19,672)	(298)	(7,262)
الإجمالي	(1,096,008)	(5,550,285)	(708,491)	(3,651,243)
الصافي	496,663	2,727,079	422,026	1,804,847

٦- صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهراً) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
إيرادات الأتعاب والعمولات:				
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالإئتمان	119,252	596,009	70,666	319,326
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	315	2,462	470	1,849
أتعاب أخرى	10,633	53,581	6,589	27,491
إجمالي	130,200	652,052	77,725	348,666
مصروفات الأتعاب والعمولات				
أتعاب أخرى مدفوعة	(31,631)	(124,017)	(8,025)	(35,363)
الإجمالي	(31,631)	(124,017)	(8,025)	(35,363)
الصافي	98,569	528,035	69,700	313,303

٧- توزيعات أرباح

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهراً) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	-	9,942	1,554	11,252
شركات تابعة	-	3,178	-	28,574
	-	13,120	1,554	39,826

٨- صافي دخل المتاجرة

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهراً) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصري
أرباح التعامل في العملات الأجنبية	31,521	203,693	28,653	119,684
أرباح (خسائر) عقود مبادلة عملات	-	205	155	(337)
أرباح بيع إستثمارات مالية بغرض المتاجرة	982	17,816	5,001	16,444
فروق تقييم إستثمارات مالية بغرض المتاجرة	19,092	45,133	-	(2,664)
اجمالي دخل المتاجرة	51,595	266,846	33,809	133,127

٩- مصروفات إدارية

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهراً) الف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصري
أجور ومرتبات	(155,032)	(826,377)	(124,118)	(446,260)
تأمينات إجتماعية	(6,415)	(36,341)	(5,194)	(19,721)
نظم الإشتراكات المحددة	(8,364)	(49,093)	(7,546)	(27,731)
نظم المزايا المحددة	(13,537)	(77,795)	(10,623)	(48,724)
مصروفات العمليات	(31,234)	(200,815)	(47,759)	(147,903)
مصروفات الإتصالات	(8,913)	(37,548)	(533)	(17,565)
مصروفات الأعمال	(13,820)	(110,784)	(12,128)	(67,991)
مصروفات الأدوات الكتابية والمطبوعات	(1,836)	(11,118)	2,439	(5,647)
مصروفات الخدمات	(66,903)	(297,547)	(30,643)	(138,170)
مصروف إهلاك الأصول	(40,534)	(218,379)	(28,942)	(104,349)
الإجمالي	(346,589)	(1,865,799)	(265,048)	(1,024,061)

* المتوسط الشهري لإجمالي المرتبات والمكافآت التي تقاضاها أكبر عشرون موظف بالبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ يبلغ ٣,٦٤٨ ألف جنيه مصري

١٠- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهراً) ألف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
"أرباح تقييم أرصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر"	(270)	13,475	(7,823)	20,696
إيرادات تلكس وسويفت وبريد ومطبوعات وتصوير	13,349	79,289	10,739	51,334
إيرادات خدمات قانونية	56	220	20	73
(عبء) رد مخصصات أخرى	(16,630)	(60,032)	18,297	(23,882)
(عبء) رد مخصص إلتزامات مزايا التقاعد	5,820	(18,718)	(13,010)	(15,549)
أرباح (خسائر) رأسمالية	(0)	8,059	-	119
إيرادات متنوعة	2,597	17,391	1,413	12,246
مصروفات متنوعة	(1,897)	(4,821)	130	(2,338)
الإجمالي	3,025	34,864	9,767	42,699

١١- عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهراً) ألف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات العملاء	(67,833)	(296,391)	(22,747)	74,941
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأذون الخزانة الحكومية	6,446	20,986	(0)	7,137
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية	883	1,738	(4,057)	(9,649)
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات البنوك	159	420	(495)	(495)
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	249	10,087	(689)	(558)
الخسائر الإئتمانية المتوقعة أدوات دين شركات	24	(1,946)	-	-
الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى	-	-	-	(4)
الإجمالي	(60,072)	(265,107)	(27,989)	71,372

١٢- مصروفات ضرائب الدخل

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهراً) ألف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
ضرائب الدخل	(94,419)	(586,087)	(83,663)	(360,739)
الضريبة المؤجلة	(2,955)	(4,563)	(1,930)	(10,091)
إجمالي	(97,374)	(590,650)	(85,593)	(370,830)

تسويات لإحتساب السعر الفعلي لضريبة الدخل

	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهراً) ألف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
الربح المحاسبي قبل الضريبة	1,460,381	1,384,537
سعر الضريبة	22.5%	22.5%
ضريبه الدخل المحسوبة على الربح المحاسبي	328,586	311,521
يضاف / يخصم		
مصروفات غير قابلة للخصم	380,482	138,557
إعفاءات ضريبية	(607,879)	(333,798)
تأثير المخصصات	18,421	(19,065)
تأثير الإهلاكات	(1,757)	(920)
ضريبة الدخل المستحقة	117,853	96,294
ضريبة الدخل بقائمة الدخل	590,650	370,830
سعر الضريبة الفعلي(متضمنة ضرائب أذون و سندات الخزانة)	40.44%	26.78%

١٣- نصيب السهم في صافي أرباح الفترة

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهراً) ألف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
صافي أرباح الفترة	148,959	869,731	158,226	1,013,707
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	2,979	26,019	3,386	19,600
حصة العاملين فى الأرباح	14,896	152,660	18,987	115,000
حصة المساهمين في صافي أرباح الفترة (القابلة للتوزيع)	131,084	691,052	135,853	879,107
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	290,987	290,987	272,800	272,800
الإجمالي	0.45	2.37	0.50	3.22

١٤- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
نقدية	321,800	219,217
أرصدة لدى البنك المركزي المصري في إطار نسبة الاحتياطي	6,784,103	3,660,456
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(2,149)	(12,550)
الإجمالي	7,103,754	3,867,123
أرصدة ذات عائد	1,047,443	1,135,714
أرصدة بدون عائد	6,056,310	2,731,409
	7,103,754	3,867,123

قام البنك بإعادة إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة للنقدية و أرصدة لدى البنك المركزي المصري آخذاً في الإعتبار العمر المتبقي للأداة المالية وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي IFRS٩ ومعايير المحاسبة المصرية

تتضمن الأرصدة لدى البنك المركزي المصري الوديعة الدولارية في إطار نسبة الإحتياطى الإلزامي لدى البنك المركزي المصري (١٠%)، والتي يتم تسويتها في تاريخ الإستحقاق (١٧ فبراير ٢٠٢٢).

١٥- أرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
حسابات جارية	156,103	397,347
ودائع	7,767,732	4,264,176
الإجمالي	7,923,835	4,661,523
البنك المركزي المصري بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي	6,800,000	3,547,977
بنوك محلية	93,905	215,768
بنوك خارجية	1,029,930	897,778
الإجمالي	7,923,835	4,661,523
أرصدة بدون عائد	156,103	397,347
أرصدة ذات عائد	7,767,732	4,264,176
الإجمالي	7,923,835	4,661,523
أرصدة متداولة	7,923,835	4,661,523

قام البنك بإعادة إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأرصدة لدى البنوك آخذاً في الإعتبار العمر المتبقي للأداة المالية وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولى IFRS٩ ومعايير المحاسبة المصرية

١٦- أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى		
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	6,907,399	8,086,976
عمليات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء	(22,069)	(22,906)
يخصم منه: مخصص خسائر إضمحلال:	(13,681)	(35,475)
الإجمالي	6,871,650	8,028,595
وتتمثل أذون الخزانة في:		
أذون خزانة إستحقاق 91 يوم	165,600	506,675
أذون خزانة إستحقاق 182 يوم	627,350	204,350
أذون خزانة إستحقاق 273 يوم	1,015,075	1,321,175
أذون خزانة إستحقاق 364 يوم	5,312,338	6,326,158
الإجمالي	7,120,363	8,358,358
يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد	(212,964)	(271,382)
الإجمالي	6,907,399	8,086,976
أذون خزانة مباعة مع الإلتزام بإعادة الشراء	(22,069)	(22,906)
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(13,681)	(35,475)
الصافي	6,871,650	8,028,595

* قام البنك بإعادة إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأذون الخزانة الحكومية آخذاً في الإعتبار العمر المتبقي للأداة المالية وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولى IFRS٩ ومعايير المحاسبة المصرية *
ضمن بند أذون الخزانة مبلغ ٢٣,٥٠٠ ألف جنيه مصري مرهون للبنك المركزي المصري مقابل التمويل

العقـاري ومبلـغ ١٩٣,٥٧٥ ألـف جنيـه مصـري مرهـون مقابـل مبـادرة البنـك المركـزي المصـري للمشـروعات الصغيرة والمتوسطة ٧% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٧- قروض وتسهيلات للعملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
قروض لأفراد:		
حسابات جارية مدينة	287,689	251,485
بطاقات إئتمان	38,088	26,868
قروض شخصية	2,706,892	995,438
قروض عقارية	164,128	40,013
قروض لمؤسسات:		
حسابات جارية مدينة	19,326,720	18,465,255
قروض مباشرة	8,025,704	7,346,500
قروض مشتركة	5,801,262	5,195,661
إجمالي قروض وتسهيلات العملاء	36,350,484	32,321,220
يخصم: إيرادات تحت التسوية	(120,939)	(15,831)
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(1,328,672)	(1,044,075)
الصافي	34,900,873	31,261,314

قروض وتسهيلات للبنوك

قروض وتسهيلات للبنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
أوراق تجارية مخصومة	72,227	29,607
الإجمالي	72,227	29,607
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(99)	(534)
الصافي	72,127	29,073

* قـام البنـك بإعـادة إحتسـاب الخسـائر الإئتمانيـة المتوقعـة للقـروض وتسـهيلات البنـوك آخـذاً فـي الإعتبـار العمـر المتبقـي لـلأداة الماليـة وذلـك وفقـاً لمـا جـاء بالمعيـار الدولـى IFRS٩ ومعاييـر المحاسـبة المصريـة.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
تحليل حركة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجـمـالـي ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	240,013	183,990	620,071	1,044,075
عبء الإضمحلال	-	181,557	137,451	319,008
المستخدم من المخصصات خلال الفترة	-	-	(17,656)	(17,656)
متحصلات من ديون سبق إعدامها	18,836	-	-	18,836
رد عبء الإضمحلال	(22,616)	-	-	(22,616)
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	(940)	(1,041)	(10,994)	(12,975)
الرصيد في نهاية الفترة المالية	235,293	364,507	728,872	1,328,672

٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
تحليل حركة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجـمـالـي ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	-	534	-	534
رد عبء الإضمحلال	-	(420)	-	(420)
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	-	(15)	-	(15)
الرصيد في نهاية الفترة المالية	-	99	-	99

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء

٣٠ يونيو ٢٠٢٠				
تحليل حركة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	242,807	401,223	621,391	1,265,420
عبء الإضمحلال	21,684	-	-	21,684
المحول من المرحلة الأولى للمرحلة الثانية	(39,916)	39,916	-	-
المحول من المرحلة الثانية للمرحلة الثالثة	-	(160,127)	160,127	-
المستخدم من المخصصات خلال الفترة	(41)	-	(139,299)	(139,340)
متحصلات من ديون سبق إعدامها	16,730	-	-	16,730
رد عبء الإضمحلال	-	(83,620)	(11,747)	(95,367)
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	(1,250)	(13,401)	(10,400)	(25,052)
الرصيد في نهاية السنة المالية	240,014	183,990	620,071	1,044,075

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات البنوك

٣٠ يونيو ٢٠٢٠				
تحليل حركة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	913	-	-	913
عبء الإضمحلال	(826)	492	-	(334)
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	(87)	42	-	(45)
الرصيد في نهاية السنة المالية	-	534	-	534

١٨- المشتقات المالية

تمثل عقود مبادلة العملة / أو العائد إرتباطات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد (معدل ثابت بمعدل متغير مثلا) أو كل ذلك مع (أى عقود مبادلة عوائد وعملات). ولا يتم التبادل الفعلي للمبالغ التعاقدية إلا في بعض عقود مبادلة العملات ويتمثل خطر الإئتمان للبنك في التكلفة المحتملة لإستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى فى أداء إلتزاماتها.

ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة وبنسبة من المبالغ التعاقدية وللرقابة على خطر الإئتمان القائم يقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة في أنشطة الإقراض

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			٣٠ يونيو ٢٠٢٠		
	المبلغ التعاقدي/ الافتراضي ألف جنيه مصري	القيم العادلة الأصول ألف جنيه مصري	الإلتزامات ألف جنيه مصري	المبلغ التعاقدي/ الإفتراضي ألف جنيه مصري	القيم العادلة الأصول ألف جنيه مصري	الإلتزامات ألف جنيه مصري
عقود مبادلة عملات	-		-	40,346		205
إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المالية	-	-	-	40,346	-	205

من المصانع التي يمولها البنك

١٩- إستثمارات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
أدوات دين ـ بالقيمة العادلة		
مدرجة في السوق	10,852,586	4,065,566
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة:		
وثائق صناديق الإستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة	37,191	29,341
غير مدرجة في السوق	312,243	472,594
إجمالي إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (1)	11,202,020	4,567,500
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:		
أدوات دين:		
مدرجة في السوق	910,574	1,087,740
إجمالي إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (2)	910,574	1,087,740
إجمالي إستثمارات مالية (2+1)	12,112,594	5,655,240
أرصدة متداولة	11,800,351	5,182,646
أرصدة غير متداولة	312,243	472,594
	12,112,594	5,655,240
أدوات دين ذات عائد ثابت	11,506,330	5,153,306
أدوات دين ذات عائد متغير	256,830	-
	11,763,160	5,153,306

* تـم تقييـم الإسـتثمارات الماليـة مـن خـلال الدخـل الشـامل الآخـر (أسـهم شـركات) و الغيـر مسـجلة بالبورصـة المالية ولا يوجد عليها تعامل نشط بأحد الطرق الفنية المقبولة و ذلك لتحديد قيمتها العادلة

* بتاريـخ ٥ مايـو ٢٠١٦ تـم إعـادة تبويـب أدوات ديـن متاحـة للبيـع (سـندات حكوميـة) بلغـت بالقيمـة العادلـة فـي ذلـك التاريـخ ٧٠١,٣٢١,٦٢٤ جنيـه مصـري مـن بنـد إسـتثمارات ماليـة مـن خـلال الدخـل الشـامل الآخـر إلـى بنـد إسـتثمارات ماليـة بالتكلفـة المسـتهلكة حيـث أن البنـك لديـه النيـة والقـدرة علـى الإحتفـاظ بهـا حتـى تاريـخ الإسـتحقاق.

* بتاريـخ ٣ يوليـو ٢٠١٦ تـم إعـادة تبويـب أدوات ديـن متاحـة للبيـع (سـندات حكوميـة) بلغـت بالقيمـة العادلـة فـي ذلـك التاريـخ ٨٨٣,٥٤٣,١١٩ جنيـه مصـري مـن بنـد إسـتثمارات ماليـة مـن خـلال الدخـل الشـامل الآخـر إلـى بنـد إسـتثمارات ماليـة بالتكلفـة المسـتهلكة حيـث أن البنـك لديـه النيـة والقـدرة علـى الإحتفـاظ بهـا حتـى تاريـخ الإسـتحقاق.

* بتاريـخ ٢٣ أكتوبـر ٢٠١٦ تـم إعـادة تبويـب أدوات ديـن متاحـة للبيـع (سـندات حكوميـة) بلغـت بالقيمـة العادلـة فـي ذلـك التاريـخ ١,٦٥٠,٤١٠,٠٨٥ جنيـه مصـري مـن بنـد إسـتثمارات ماليـة مـن خـلال الدخـل الشـامل الآخـر إلـى بنـد

إسـتثمارات ماليـة بالتكلفـة المسـتهلكة حيـث أن البنـك لديـه النيـة والقـدرة علـى الإحتفـاظ بهـا حتـى تاريـخ الإسـتحقاق.

* بتاريـخ ٣ نوفمبـر ٢٠١٦ تـم إعـادة تبويـب أدوات ديـن متاحـة للبيـع (سـندات شـركات) بلغـت بالقيمـة العادلـة فـي ذلـك التاريـخ ٥٤,٤٥٨,١٣٣ جنيـه مصـري مـن بنـد إسـتثمارات ماليـة مـن خـلال الدخـل الشـامل الآخـر إلـى بنـد إسـتثمارات ماليـة بالتكلفـة المسـتهلكة حيـث أن البنـك لديـه النيـة والقـدرة علـى الإحتفـاظ بهـا حتـى تاريـخ الإستحقاق.

والجـدول التالـي يوضـح القيمـة الدفتريـة والقيمـة العادلـة فـي ٣١ ديسـمبر ٢٠٢١ للسـندات الحكوميـة التـي تـم إعادة تبويبها

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
سندات حكومية	542,417	567,369

تبلـغ مكاسـب القيمـة العادلـة التـي كان سـيعترف بهـا فـي حقـوق الملكيـة لـو لـم يكـن قـد تـم إعـادة تبويـب السندات الحكومية مبلغ ٢٤,٩٥٢ ألف جنيه مصري، وذلك من تاريخ إعادة التبويب.

	(القيمة بالألف الجنيه المصرى)		
	إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	الإجمـالي
الرصيد في أول السنة المالية 1 يوليو 2019	1,614,278	1,726,882	3,341,159
إضافات	2,930,562	-	2,930,562
إستبعادات (بيع / استرداد)	(184,975)	(650,867)	(835,842)
التغير في عوائد لم تستحق عن سندات الخزانة الصفرية	5,074	-	5,074
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	14,898	-	14,898
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	192,698	7,881	200,579
إستهلاك علاوة الخصم والإصدار	4,760	3,844	8,604
(عبء) الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(9,794)	-	(9,794)
الرصيد في آخر السنة المالية 30 يونيو 2020	4,567,500	1,087,740	5,655,240
الرصيد في أول السنة المالية (1 يوليو 2020)	4,567,500	1,087,740	5,655,240
إضافات	7,616,230	374,042	7,990,271
إستبعادات (بيع / إسترداد)	(696,933)	(552,207)	(1,249,140)
التغير في عوائد لم تستحق عن سندات الخزانة الصفرية	(189,925)	(4,439)	(194,364)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	(27,208)	60	(27,147)
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	(82,768)	4,198	(78,570)
إستهلاك علاوة الخصم والإصدار	13,529	2,688	16,216
(عبء) الخسائر الإئتمانية المتوقعة	1,596	(1,508)	88
الرصيد في آخر الفترة المالية	11,202,020	910,574	12,112,594

قـام البنـك بإعـادة إحتسـاب الخسـائر الإئتمانيـة المتوقعـة لأدوات الديـن بالإسـتثمارات الماليـة مـن خـلال الدخـل الشـامل الآخـر آخـذاً فـي الإعتبـار العمـر المتبقـي لـلأداة الماليـة وذلـك وفقـاً لمـا جـاء بالمعيـار الدولـى IFRS٩ ومعايير المحاسبة المصرية.

أرباح (خسائر) إستثمارات مالية	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهراً) الف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصري
أرباح بيع إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	-	4,971	-	-
أرباح بيع أذون خزانة	2,870	16,101	-	-
أرباح بيع سندات حكومية	272	272	-	3,424
الإجمالي	3,142	21,343	-	3,424

٢٠- إستثمارات مالية في شركات تابعة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصري	نسبة المساهمة %	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	نسبة المساهمة %
شركة إيجيبت كابيتال القابضة	410,979	99.995	410,979	99.995
العالمية القابضة للإستثمارات المالية	5,000	99.990	5,000	99.990
شركه بيتا المالية القابضة	106,989	99.990	106,989	99.990
الشركة المصرية لضمان الصادرات	176,383	70.553	176,383	70.553
المصري للإستثمارات العقارية	11,850	39.500	11,850	39.500
شركه ايه بيتا للاستثمارات العقارية	67,940	39.500	67,940	39.500
شركة EBE FACTORS	37,500	75.000	30,000	60.000
شركة إيجيبت كابيتال العقارية	3	0.050	3	0.050
الإجمالي	816,644		809,144	

* الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية، ويؤخذ في الإعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركات التابعة.

* يساهم البنك في كلاً من شركة تنمية السياحة المصرية وشركة سهل حشيش بطريق غير مباشر من خلال شركة إيجيبت كابيتال القابضة، حيث يملك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية.»

وفيما يلى البيانات المالية المتعلقة بالشركات التابعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

	إجمالي الأصول	"الإلتزامات بدون حقوق الملكية"	صافي الأرباح قبل الضرائب عن ١٨ شهر	صافي الأرباح عن ١٨ شهر
شركة إيجيبت كابيتال القابضة	458,256	13,925	771	318
العالمية القابضة للإستثمارات المالية	28,986	113	1,235	904
شركة بيتا المالية القابضة	109,314	88	314	237
الشركة المصرية لضمان الصادرات	682,466	215,290	143,171	108,776
المصري للإستثمارات العقارية	724,662	420,646	57,970	45,668
شركه ايه بيتا للاستثمارات العقارية	395,815	193,012	26,195	20,476
شركه تنمية السياحة المصرية	244,506	13,226	(4,569)	(4,590)
شركة إيجيبت كابيتال العقارية	8,680	173	1,093	831
شركة سهل حشيش	175,837	14,745	15,387	14,131
شركة EBE FACTORS	150,832	118,321	(17,109)	(17,489)

وفيما يلى البيانات المالية المتعلقة بالشركات التابعة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠:

	إجمالي الأصول	"الإلتزامات بدون حقوق الملكية"	صافي الأرباح قبل الضرائب	صافي الأرباح
شركة إيجيبت كابيتال القابضة	454,401	10,167	4,860	4,610
العالمية القابضة للإستثمارات المالية	28,121	50	3,984	3,121
شركة بيتا المالية القابضة	109,066	22	867	711
الشركة المصرية لضمان الصادرات	510,392	124,599	64,351	48,741
المصري للإستثمارات العقارية	712,607	454,259	71,246	56,024
شركه إيه بيتا للإستثمارات العقارية	283,284	100,957	9,319	7,217
شركه تنمية السياحة المصرية	237,907	45,036	966	621
شركة إيجيبت كابيتال العقارية	7,786	110	758	583

٢١- أصول غير ملموسة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
القيمة الدفترية في أول الفترة المالية	101,892	68,363
الإضافات	66,635	33,908
الإستبعادات	-	(379)
صافي القيمة الدفترية في نهاية الفترة المالية (1)	168,526	101,892
مجمع الإستهلاك أول الفترة المالية	64,249	49,354
إستهلاك الفترة المالية	55,046	15,274
مجمع إستهلاك الإستبعادات	-	(379)
مجمع الإستهلاك في نهاية الفترة المالية (2)	119,295	64,249
صافي القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة في نهاية الفترة المالية (2-1)	49,232	37,643

٢٢- أصول أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة*	737,410	662,171
مصروفات مقدمة	72,600	27,398
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	668,323	678,179
أصول آلت ملكيتها للبنك (بالصافي)*	358,630	378,761
تأمينات وعهد	10,776	7,770
أصول تحت التسوية	109,325	90,536
حقوق مالية مشتراة	3,545,852	-
الإجمالي	5,502,916	1,844,815

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة عن قروض متوسطة الأجل	201,427	411,201
عوائد مستحقة عن أرصدة لدى البنوك	38,520	31,814
عوائد مستحقة عن إستثمارات مالية	497,463	219,157
الإجمالي	737,410	662,171

* تُثبت الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التى آلت بها للبنك التي تتمثل في قيمة الديون التي قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول في تاريخٍ لاحق للأيلولة عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند «إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى». وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة لأصل تتجاوز القيمة التي كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه, على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. وإذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ يتم تدعيم إحتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠% من قيمة هذه الأصول سنوياً, وتُدرج صافي إيرادات ومصروفات الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند «إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

٢٣- الأصول الثابتة

البيان	أراضي	مباني وإنشاءات	نظم آلية متكاملة	وسائل نقل	تجهيزات وتركيبات	أجهزة ومعدات	أثاث	أخرى	الإجمالي
	ألف جنيه مصري								
التكلفة في أول الفترة المالية (3)	57,392	306,078	146,821	10,468	333,945	31,180	24,028	7,871	917,783
الإضافات خلال الفترة المالية	-	257,151	60,314	2,465	90,051	8,760	6,925	3,565	429,230
الإستبعادات خلال الفترة المالية	-	-	(170)	-	(2,569)	(47)	-	-	(2,785)
التكلفة في نهاية الفترة المالية (1)	57,392	563,228	206,965	12,933	421,427	39,893	30,953	11,437	1,344,227
مجمع الإهلاك في أول الفترة المالية (4)	-	52,520	97,744	6,653	187,213	10,404	9,194	1,697	365,425
إهلاك الفترة المالية	-	16,611	54,107	2,002	81,616	4,793	3,719	485	163,332
مجمع إهلاك الإستبعادات	-	-	(166)	-	(2,569)	17	-	-	(2,718)
مجمع الإهلاك في نهاية الفترة المالية (2)	-	69,131	151,685	8,655	266,260	15,213	12,913	2,182	526,040
صافى الأصول في نهاية الفترة المالية (2-1)	57,392	494,098	55,279	4,278	155,167	24,679	18,040	9,255	818,188
صافي الاصول في أول الفترة المالية(4-3)	57,392	253,558	49,076	3,815	146,732	20,776	14,835	6,174	552,358

٢٤- إستثمارات عقارية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
القيمة الدفترية في أول الفترة المالية	3,369	3,369
القيمة الدفترية آخر الفترة المالية (1)	3,369	3,369
مجمع الإهلاك أول الفترة المالية	1,770	1,720
إهلاك الفترة	75	50
مجمع إهلاك الإستبعادات	-	-
مجمع الإهلاك في آخر الفترة المالية (2)	1,845	1,770
صافي الإستثمارات العقارية في آخر الفترة المالية (2-1)	1,525	1,600

٢٥- أصول / إلتزامات ضريبية مؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الإلتزامات بإستخدام معدل الضريبة الفعلي عن السنة المالية الحالية. لا يُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الإستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة، يتم إجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضا عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية. وفيما يلي أرصدة الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة:

أصول/إلتزامات ضريبية مؤجلة	الأصول الضريبية المؤجلة		الإلتزامات الضريبية المؤجلة	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
المخصصات الأخرى (بخلاف مخصص القروض والإلتزامات العرضية ومطالبات الضرائب)	1,347	1,807		
الأثر الضريبى للفرق بين الإهلاك المحاسبي والإهلاك الضريبى			6,480	2,377
فروق تقييم العملات الأجنبية للإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل			93	2,210
إجمالى الضريبة التي ينشأ عنها أصل/ (إلتزام)	1,347	1,807	6,574	4,587
صافي الضريبة التي ينشأ عنها (إلتزام) / أصل			5,227	2,780

حركة الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة	الأصول الضريبية المؤجلة		الإلتزامات الضريبية المؤجلة	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
الرصيد في بداية الفترة	1,807	9,520	4,587	4,512
الإضافات		1,063	4,103	2,377
الإستبعادات	(460)	(8,776)	(2,117)	(2,302)
الرصيد في نهاية الفترة	1,347	1,807	6,574	4,587

٢٦- أرصدة مستحقة للبنوك

أرصدة مستحقة للبنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
حسابات جارية	61,849	28
ودائع	2,481,848	3,931,363
	2,543,697	3,931,391
بنوك محلية	2,486,983	3,689,315
بنوك خارجية	56,714	242,076
	2,543,697	3,931,391
أرصدة بدون عائد	61,849	28
أرصدة ذات عائد	2,481,848	3,931,363
	2,543,697	3,931,391
أرصدة متداولة	2,543,697	3,931,391
	2,543,697	3,931,391

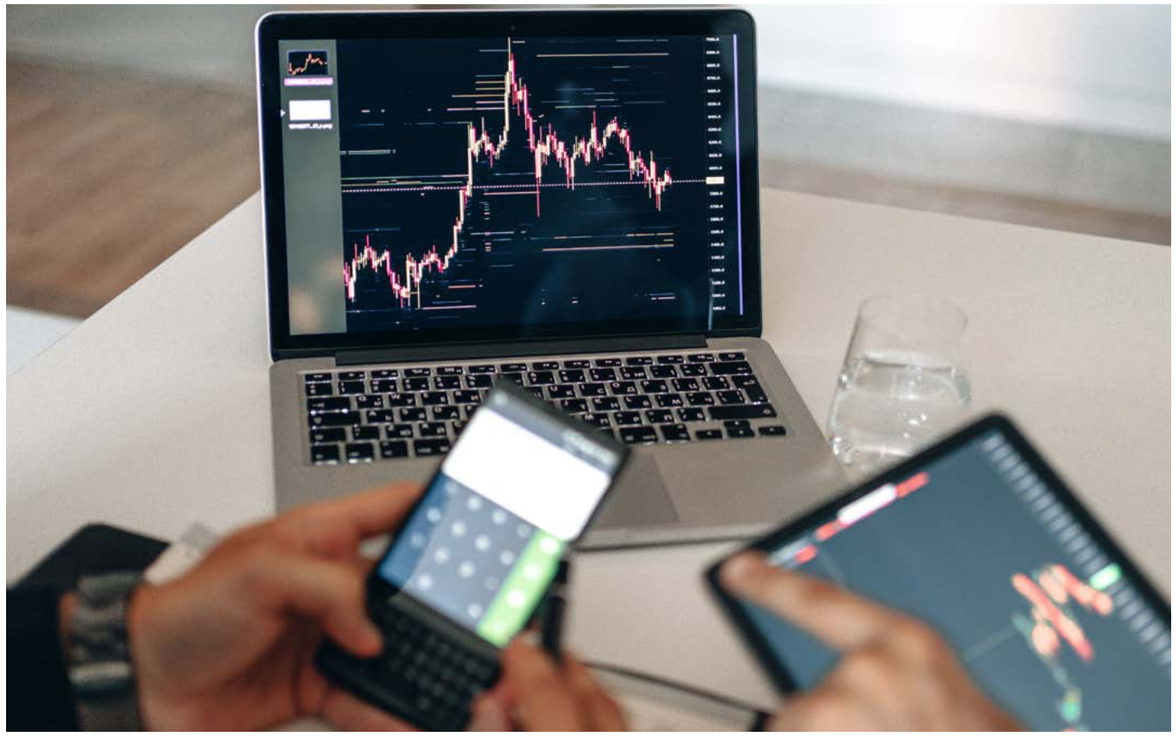

٢٧- ودائع العملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
ودائع تحت الطلب	28,520,710	21,496,009
ودائع لأجل وبإخطار	24,978,194	14,651,158
حسابات التوفير وشهادات الإدخار	9,795,014	7,103,638
ودائع أخرى	1,086,859	999,673
الإجمالي	64,380,777	44,250,478
ودائع أفراد	12,799,200	9,952,253
ودائع مؤسسات	51,581,577	34,298,225
الإجمالي	64,380,777	44,250,478
بدون عائد	7,027,940	2,287,834
ذات عائد ثابت	56,840,741	40,170,876
ذات عائد متغير	512,096	1,791,768
الإجمالي	64,380,777	44,250,478
أرصدة متداولة	29,607,569	23,515,495
أرصدة غير متداولة	34,773,208	20,734,983
الإجمالي	64,380,777	44,250,478

٢٨- قروض أخرى

	تاريخ الإستحقاق	سعر الفائدة	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
قرض برنامج تمويل التجارة العربية	27 ديسمبر 2022	1.41%	471,501	381,139
قرض برنامج التنمية الزراعية	15 نوفمبر 2022	4.75%	26,111	299,478
قرض بنك الإستثمار الأوروبي	15 سبتمبر 2023	0.80%	147,230	287,524
إتفاقية الإلتزام البيئي تحت إدارة البنك الأهلي المصري	9 فبراير 2026	1.75%	14,765	7,000
قرض GREEN FOR GROWTH FUND	15 يونيو 2026	2.97%	357,198	161,384
قرض صندوق سند	5 يناير 2026	3.23%	335,766	308,097
قرض مبادرة البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 7%	7 يناير 2025	3.00%	159,288	265,217
قرض جهاز تنمية المشروعات	1 أكتوبر 2026	11.00%	3,214	3,000
الإجمالي			1,515,073	1,712,838
أرصدة متداولة			497,612	381,139
أرصدة غير متداولة			1,017,461	1,331,699
الإجمالي			1,515,073	1,712,838

٢٩- إلتزامات أخرى

إلتزامات أخرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة	243,668	190,353
إيرادات محصلة مقدماً	18,886	11,479
مصروفات مستحقة	160,853	64,546
ضرائب وتأمينات مستحقة	47,690	45,016
خصوم تحت التسوية	375,169	282,896
الإجمالي	846,266	594,290

٣٠- مخصصات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١							
البيان	الرصيد في أول الفترة المالية ألف جنيه مصري	المكون خلال الفترة المالية ألف جنيه مصري	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية ألف جنيه مصري	إعادة التبويب بين المخصصات ألف جنيه مصري	رد عبء مخصص إنتفى الغرض منه ألف جنيه مصري	المستخدم من المخصص ألف جنيه مصري	الرصيد في آخر الفترة المالية ألف جنيه مصري
مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)	101,207	49,300	-	-	-	(117,148)	33,359
مخصص قضايا	8,035	1,323	(36)	-	(365.0)	(2,970)	5,987
مخصص إلتزامات عرضية - مرحلة أولى	18,762	18,603	(175)	-	(5,853)	-	31,337
مخصص إلتزامات عرضية - مرحلة ثانية	162	3,474	6	-	(3,591.0)	-	51
مخصص إلتزامات عرضية - مرحلة ثالثة	2,594	987	-	-	(608.7)	-	2,972
مخصص إرتباطات - مرحلة أولى	83,009	16,555	-	-	(22,451.0)	-	77,113
مخصص إرتباطات - مرحلة ثانية	1,163	6,915	-	-	(4,265.0)	-	3,813
الإجمالي	214,933	97,157	(205)	-	(37,134)	(120,118)	154,634

البيان	الرصيد في أول السنة المالية ألف جنيه مصري	المكون خلال السنة المالية ألف جنيه مصري	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية ألف جنيه مصري	اعادة التبويب بين المخصصات ألف جنيه مصري	رد عبء مخصص إنتفى الغرض منه ألف جنيه مصري	المستخدم من المخصص ألف جنيه مصري	الرصيد في آخر السنة المالية ألف جنيه مصري
	٣٠ يونيو ٢٠٢٠						
مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)	86,730	53,939	-	-	-	(39,462)	101,207
مخصص قضايا	3,304	4,731	-	-	-	-	8,035
مخصص إلتزامات عرضية - مرحلة أولى	14,389	29,113	28	(162)	(24,606)	-	18,762
مخصص إلتزامات عرضية - مرحلة ثانية	70	224	-	162	(294)	-	162
مخصص إلتزامات عرضية - مرحلة ثالثة	3,096	249	-	-	(751)	-	2,594
مخصص إرتباطات - مرحلة أولى	100,108	23,315	-	(13)	(40,400)	-	83,009
مخصص إرتباطات - مرحلة ثانية	22,787	499	-	-	(22,123)	-	1,163
الإجمالي	230,484	112,071	28	(13)	(88,176)	(39,462)	214,933

- بند مخصص إلتزامات عرضية يشمل الإلتزامات العرضية الغير مباشرة
- يتم مراجعة المخصصات الأخرى في تاريخ المركز المالي ويتم تعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حال لها

٣١- إلتزامات مزايا التقاعد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
إلتزامات مدرجة بالميزانية عن:		
المزايا العلاجية بعد التقاعد	44,831	33,991
المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل:	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2020
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
المزايا العلاجية بعد التقاعد	18,718	15,549

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
تتمثل الحركة على الإلتزمات خلال الفترة فيما يلي:		
تقدير الإلتزمات في بداية العام	33,991	21,800
خسائر إكتوارية	10,861	11,896
تكلفة العائد	7,859	3,651
مزايا مدفوعة	(7,880)	(3,356)
تقدير الإلتزمات في نهاية الفترة	44,831	33,991
الإفتراضات الإكتوارية الرئيسية (الأساسية)		
معدل العائد المستخدم في الخصم المزايا العلاجية	12.00%	15.00%
تسوية الميزانية العمومية		
إلتزامات الميزانية العمومية	33,991	21,800
خسائر إكتوارية	10,861	11,896
حساب مزايا التقاعد المعترف به في حساب الأرباح والخسائر	7,859	3,651
المزايا المدفوعة	(7,880)	(3,356)
تقدير الإلتزامات في نهاية الفترة	44,831	33,991

٣٢- رأس المال والإحتياطيات

(أ) رأس المال

* بلغ رأس المال المرخص به ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٣,٢٧٣,٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ موزع على ٣٢٧,٣٦٠,٠٠٠ سهم عادي، القيمة الإسمية لكل سهم ١٠ جنيهات

- تأسس البنك في عام ١٩٨٣ و بلغت قيمة رأس المال المدفوع ٥٠ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٨٨/١/٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ٧,٥ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ١١,٥ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٨١ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ٢٠٠٣/٩/٢٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٥ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٢ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٤٠ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٢ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٨٨ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ١,٠٠٠ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢١/٦/٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ٥٤٥,٦ مليون جنيه مصري

(ب) الإحتياطيات

- تتمثل الإحتياطيات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ فيما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
إحتياطي المخاطر البنكية العام (1)	123,259	909
إحتياطي المخاطر البنكية - أصول آلت ملكيتها للبنك (2)	-	16,394
إحتياطي قانوني (3)	433,929	332,570
إحتياطي عام	172,517	172,517
إحتياطي القيمة العادلة – إستثمارات من خلال الدخل الشامل الآخر (4)	160,290	238,394
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر بالعملة الأجنبية	(93)	(2,210)
إحتياطي خاص	22,440	22,440
إحتياطي رأسمالي (5)	195,432	195,312
الإجمالي	1,107,773	976,327

١- احتياطي المخاطر البنكية العام:

يمثل الزيادة في المخصصات المحسوبة وفقاً لأسس الجدارة الإئتمانية عن مخصص الإضمحلال طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ بشأن متطلبات تطبيق معيار IFRS9، وبالإضافة إلى المتبقي من أثر تطبيق معيار IFRS9 حيث تم دمج أرصدة إحتياطي المخاطر البنكية العام وإحتياطي IFRS9 والإحتياطي الخاص بالإئتمان وتم إستخدام الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي لمجابهة الخسائر الإئتمانية المتوقعة عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي (١ يوليو ٢٠١٩)

٢- إحتياطي المخاطر البنكية – أصول آلت ملكيتها:

إذا لم يتم التصرف في الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون خلال المدة المحددة وفقًا لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم إحتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠% من قيمة هذه الأصول سنويًا خلال فترة إحتفاظ البنك بها

٣- الإحتياطي القانوني:

وفقا للنظام الأساسي بالبنك يقتطع مبلغ يوازى ١٠% من الأرباح سنوياً لتكوين الإحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الإقتطاع متى بلغ مجموع الإحتياطي قدراً يوازى ٥٠% من رأس مال البنك المصدر ومتى نقص الإحتياطي عن هذا الحد يتعين العودة إلى الإقتطاع.

٤- إحتياطي القيمة العادلة – إستثمارات من خلال الدخل الشامل الآخر:

يمثل فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة للإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر

0- إحتياطي رأسمالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
(١) إحتياطي المخاطر البنكية العام		
رصيد أول الفترة المالية	909	-
محول من الأرباح المحتجزة	122,348	
المحول من إحتياطي IFRS9		271,230
المحول من الإحتياطي الخاص		12,678
أثر التطبيق الأولي لمعيار IFRS9		(282,999)
الرصيد بعد التعديل	123,257	909
الرصيد فى آخر الفترة المالية	123,257	909
(2) إحتياطي المخاطر البنكية - أصول آلت ملكيتها للبنك		
رصيد أول الفترة المالية	16,394	20,661
المحول من وإلى إحتياطي المخاطر البنكية أصول آلت ملكيتها	1,876	(4,267)
المحول إلى الأرباح المحتجزة	(18,270)	-
الرصيد في آخر الفترة المالية	-	16,394
(٣) إحتياطي قانوني		
رصيد أول الفترة المالية	332,570	244,116
محول من الأرباح المحتجزة	101,359	88,454
الرصيد في آخر الفترة المالية	433,929	332,570
(٤) إحتياطي عام		
رصيد أول الفترة المالية	172,517	172,517
الرصيد في آخر الفترة المالية	172,517	172,517
(٥) إحتياطي خاص		
رصيد أول الفترة المالية	22,441	35,119
المحول لإحتياطي المخاطر البنكية العام		(12,678)
الرصيد بعد التعديل	22,441	22,441
الرصيد فى آخر الفترة المالية	22,441	22,441
(٦) إحتياطي رأسمالي		

رصيد أول الفترة المالية	195,312	28,954
تدعيم الإحتياطي الرأسمالي	119	166,358
الرصيد في آخر الفترة المالية	195,431	195,312
(٧) إحتياطي القيمة العادلة – إستثمارات من خلال الدخل الشامل الآخر		
رصيد أول الفترة المالية	236,186	17,870
أثر تطبيق معيار IFRS9	-	16,321
الرصيد بعد التعديل	236,186	34,191
صافي التغير في القيمة العادلة	(78,570)	200,581
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر بالعملة الأجنبية	2,117	2,304
المحول إلى الأرباح المحتجزة	466	(890)
الرصيد في آخر الفترة المالية	160,199	236,186
إجمالي الإحتياطيات في آخر الفترة المالية	1,107,774	976,330
(٨) الأرباح المحتجزة		
رصيد أول الفترة المالية	2,303,194	1,928,941
صافي أرباح السنة المالية	869,731	1,013,707
توزيعات السنة المالية السابقة	(680,200)	(389,799)
المحول للإحتياطيات	(68,918)	(249,655)
المحول إلى إحتياطي مخاطر بنكية عام	(122,348)	-
الرصيد في آخر الفترة المالية	2,301,460	2,303,195

٣٣- توزيعات الأرباح

لا يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح كإلتزام مالي وتخفض الأرباح المرحلة بها إلا عندما يتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين, وسوف يتم في نهاية السنة المالية إقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين وكذلك حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وعرضها على الجمعية العامة للمساهمين التي ستنعقد لإعتماد القوائم المالية الختامية وعندئذ سوف يتم إثبات توزيعات الأرباح على المساهمين وكذلك حصة العاملين ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة توزيعاً من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية عن نهاية السنة المالية الحالية وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة فى هذا الشأن.

٣٤- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية, تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ إستحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	321,800	219,217
أرصدة لدى البنوك	7,923,835	4,661,523
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	165,600	506,675
	8,411,235	5,387,415

٣٥- إلتزامات عرضية وإرتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وتم تكوين مخصص لبعض منها ولم يتم تكوين مخصص لبعض القضايا حيث أنه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

(ب) إرتباطات رأسمالية

بلغت قيمة الإرتباطات المتعلقة بالإستثمارات المالية ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز المالي مبلغ ٥٠٩,٩٨١ ألف جنيه مصري وذلك طبقا لما يلي

	قيمة المساهمة	المبلغ المسدد	المتبقي ولم يطلب بعد
إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	503,359	375,598	127,761
إستثمارات مالية في شركات تابعة	-	-	-
إرتباطات رأسمالية أصول ثابتة	-	-	400,122
الإجمالي	503,359	375,598	527,883

(ب)/٢ إرتباطات عن عقود التأجير التشغيلي

يبلغ مجموع الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار عن عقود إيجار تشغيلي غير قابلة للإلغاء وفقاً لما يلى:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
لا تزيد عن سنة واحدة	552	499
أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	-	-
أكثر من خمس سنوات	31,546	31,701
الإجمالي	32,098	32,200

(ج) إرتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
خطابات ضمان	7,342,014	3,741,878
الإعتمادات المستندية (إستيراد)	1,886,101	1,360,219
الإعتمادات المستندية (تصدير معززة)	608,135	293,604
أوراق مقبولة الدفع	597,309	586,739
يخصم: غطاءات نقدية	(728,345)	(743,230)
الصافي	9,705,214	5,239,210
إرتباطات غير قابلة للإلغاء عن القروض وتسهيلات إئتمانية	2,671,184	3,896,989
الإجمالي	12,376,399	9,136,199

٣٦-المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك مع الأطراف ذات العلاقة على ذات الأسس التي يتعامل بها مع الغير, وتم الدخول في العديد من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من خلال النشاط العادي للبنك, ويتضمن ذلك القروض والودائع ومبادلات العملات الأجنبية. وتتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية الفترة المالية فيما يلي:

(أ) شركات تابعة:

الأصول	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
قروض وتسهيلات للعملاء	40,437	1,088
الإلتزامات		
ودائع العملاء	78,629	265,936

(ب) المساهمين:

الأصول	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
أرصدة لدى البنوك	264,328	195,773
الإلتزامات:		
أرصدة مستحقة للبنوك	1,500,000	677,522
ودائع العملاء	4,521,888	4,618,723

(ب) المساهمين:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
المرتبات والمزايا قصيرة الأجل	82,999	46,520

٣٧.الموقف الضريبي:

بالنسبة للموقف الضريبي للبنك:

▪ ضرائب شركات الأموال:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧

تم إنهاء الفحص وتم عمل اللجان الداخلية وإنهاء النزاع أمام مصلحة الضرائب.

السنوات ٢٠٠٧-٢٠١١

تم الفحص وتم إحالة الملف إلى لجان الطعن وتم الطعن على قرار اللجنة وتم السداد والملف حاليا منظور أمام القضاء.

السنوات ٢٠١١-٢٠١٦

تم الفحص وتم عمل اللجان الداخلية بمركز كبار الممولين وتم سداد كافة الضرائب المستحقة.

السنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠

يقوم البنك بتقديم الإقرارات الضريبية السنوية بصورة منتظمة وسداد أي ضرائب مستحقة من واقع هذه الإقرارات وفقاً لأحكام القانون.

▪ ضرائب الدمغة:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩/٠٦/٣٠

تم الفحص وسداد الإلتزامات الضريبية ولا توجد مستحقات على البنك.

السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١

ويلتزم البنك بسداد الضريبة وفقا للمواعيد القانونية.

▪ ضرائب الأجور والمرتبات:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩

تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة.

السنوات ٢٠٢١-٢٠٢٠

يقوم البنك بتوريد الضريبة الشهرية بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

▪ يقوم البنك بتقديم الإقرارات الضريبية بصورة منتظمة وفي المواعيد المقررة وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

٣٨ .صناديق الإستثمار:

(أ) صندوق إستثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الأول – الخبير:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وتقوم بإدارة الصندوق شركة ازيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية، وقد بلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق عند التأسيس مليون وثيقة قيمتها مائة مليون جنيه مصري خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها عند الإصدار ١٠٠ جنيه مصري لكل وثيقة وقيمتها الإسمية وفقا لنشرة الإكتتاب ٣٣,٣٣ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ عدد ١٠٠,٢٥٠ وثيقة كما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٧٩١٩١ وثيقة تمثل نسبة ٧٩% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة مبلغ ١٣٥,٧٢ جنيه مصري وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب. يحصل البنك المصري لتنمية الصادرات على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له، وقد بلغ إجمالي عمولات البنك مبلغ ٨٤,٢ ألف جنيه مصري عمولة الإدارة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١، أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

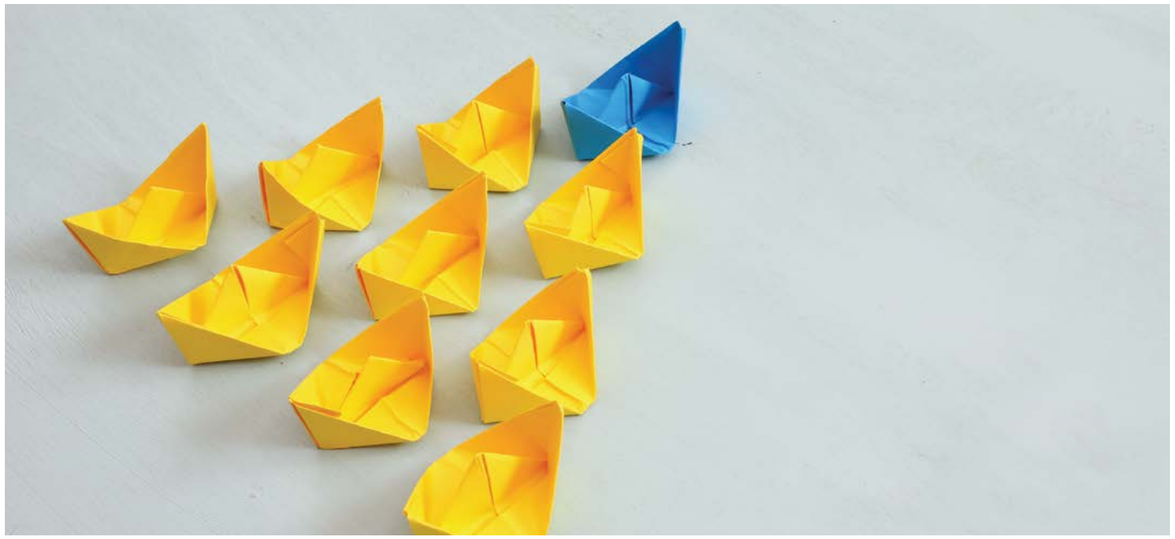

(ب) صندوق إستثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الثاني – النقدي:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة ازيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية، وقد بلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٢٨٦٧٤٦٦ وثيقة قيمتها ٢٨٦,٧٤٦,٦٠٠ جنيه مصري خُصص للبنك ١٤٣٤٠٠ وثيقة منها (قيمتها الإسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه مصري لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق ذات عائد يومي تراكمي، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ عدد ١,٦٩٠,٧٧٥ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك عدد ٣٩,٤٤٠ وثيقة وهى تمثل نسبة ٢,٣٣% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٤٣٥,٤٢٦٧ جنيه مصري وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٣,٨٣٦ ألف جنيه مصري حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ أُدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ج) صندوق إستثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدوري التراكمي - كنوز:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة برايم إنفستمنتس للإستثمارات المالية، وقد بلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٦١٢٥٠١ وثيقة قيمتها ٦١٢٥٠١٠٠ جنيه مصري خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الإسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه مصري لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ عدد ٥٢,١٨١ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة. وهي تمثل نسبة ٩٥,٨٢% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ١٨٥,٣٩٢٩ جنيه مصري وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٦٤,١ ألف جنيه مصري حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١، أُدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

٣٩. أرقام المقارنة:

- تم إعادة تبويب بعض ارقام المقارنة لتتفق مع العرض المالي للعام الحالي.
- في ظل تغير السنة المالية للبنك لتبدأ مع السنة الميلادية وتنتهي بنهايتها للتوافق مع قانون البنك المركزي المصري الجديد، تم عرض قائمة الدخل المستقلة والإيضاحات المتعلقة بها وكذا قائمة الدخل الشامل المستقلة وقائمة التدفقات النقدية المستقلة لفترة ثمانية عشر شهراً من ١ يوليو ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية (اثني عشر شهراً) من ١ يوليو ٢٠١٩ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وبالتالي فإن أرقام المقارنة بالقوائم المالية غير قابلة للمقارنة على وجه الإطلاق.

٤٠. أحداث هامة:

- بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ والذي ألغى قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣. ويسرى هذا القانون على جهات من أهمها البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي المصري، ويلتزم المخاطبون بأحكام القانون بتوفيق أوضاعهم طبقاً لأحكامه وذلك خلال مدة لا تجاوز سنة من تاريخ العمل به، ولمجلس إدارة البنك المركزي المصري مد هذه المدة لمدة أو لمدد أخرى لا تجاوز سنتين علما بان البنك بصدد دراسة مواد القانون واللائحة التنفيذية حين صدورها وإتخاذ اللازم في ضوء تلك الدراسة.

- انتشرت جائحة فيروس كورونا «وباء كوفيد-١٩ المستجد» عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية، مما أدى ذلك إلى حالة من عدم التأكد في البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية. وقد أعلنت السلطات المالية والنقدية المحلية والعالمية على حد السواء عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة.

ويراقب البنك الوضع عن كثب حيث قامت إدارة البنك بدراسة الأثار المالية والاقتصادية الناتجة عن تفشى وباء كورونا المستجد بدءا من تحليل الأثار المتوقعة على مستوى الاقتصاد الكلي وتحديد القطاعات المتأثرة سلبا وتلك حيادية التأثر به وتأثير ذلك على المركز المالي للبنك ونتائج الأعمال هذا وقد قام البنك خلال الربع المالي المنتهي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ بمراجعة نماذج تصنيف عملاء الائتمان بالبنك والخاص باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مع التحقق من سلامة المنهجية المستخدمة وذلك بالاعتماد على محددات أساسية في التقييم كمخاطر الدولة والصناعة والسيولة والنشاط وأية متغيرات أخرى قد توثر بشكل مباشر على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

- في إطار جهود البنك للتوافق مع قانون البنك المركزي المصري الجديد، تم إستصدار موافقات الجهات الرقابية على تغير السنة المالية للبنك لتبدأ مع السنة الميلادية في الأول من يناير وتنتهي بنهايتها.

٤١. الأحداث اللاحقة:

- وافقت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٦ فبراير ٢٠٢٢ على زيادة رأس المال المدفوع بمبلغ ٢ مليار جنيه مصري.

تقرير مراقبي الحسابات فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ للقوائم المجمعة

الى السادة / مساهمي البنك المصري لتنمية الصادرات - «شركة مساهمة مصرية»

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للبنك المصري لتنمية الصادرات «شركة مساهمة مصرية» والمتمثلة في الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ (ثمانية عشر شهراً)، وملخص لأهم السياسات المحاسبية وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تم مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك.

وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الـرأي

من رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المجمع للبنك المصري لتنمية الصادرات – شركة مساهمة مصرية - في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ (ثمانية عشر شهراً) وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

فقرة توجيه انتباه

مع عدم اعتبار ذلك تحفظا وكما هو مبين بالإيضاح رقم (١) والإيضاح رقم (٣٨) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٢١ وافقت الجمعية العامة الغير عادية للبنك على تعديل المادة رقم (٤٨) من النظام الأساسي للبنك لتبدأ السنة المالية للبنك ببداية السنة الميلادية في اول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر على ان تكون الفترة من أول يوليو ٢٠٢٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ هي فترة انتقالية ممتدة لمدة ثمانية عشر شهراً و تم عرض قائمة الدخل المجمعة والايضاحات المتعلقة بها، وكذا قائمة الدخل الشامل المجمعة، وقائمة التدفقات النقدية المجمعة لفترة ثمانية عشر شهراً من ١ يوليو ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقارنةً بأخر قوائم مالية معتمدة من قبل الجمعية العامة العادية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠(أثنى عشر شهراً) وبالتالي فإن أرقام المقارنة بالقوائم المالية غير قابلة للمقارنة على وجه الإطلاق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس إدارة البنك المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في: ٢٤ فبراير ٢٠٢٢

مراقبا الحسابات

الدكتور / أحمد مصطفى شوقي	محاسبة / سلوى يونس سيد
مصطفى شوقي MAZARS	رئيس القطاع
محاسبون قانونيون ومستشارون	الجهاز المركزى للمحاسبات

الميزانية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	(12)	7,103,754	3,867,123
أرصده لدى البنوك	(13)	7,924,085	4,661,524
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	(14)	7,612,917	8,548,857
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(15)	38,902	36,030
قروض وتسهيلات للعملاء	(16)	34,903,930	31,297,836
قروض وتسهيلات للبنوك	(16)	72,127	29,073
إستثمارات مالية:			
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(18)	11,385,170	4,567,761
- بالتكلفة المستهلكة	(18)	910,574	1,087,740
إستثمارات مالية في شركات شقيقة	(19)	6,875	6,875
أصول غير ملموسة	(20)	49,646	37,670
أصول أخري	(21)	5,948,352	2,100,633
أصول ثابتة	(22)	982,165	692,907
المخزون	(23)	302,387	302,387
أصول ضريبية مؤجلة	(24)	103	95
إجمالي الأصول		77,240,987	57,236,511
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات			
أرصدة مستحقه للبنوك	(25)	2,543,697	3,931,391
ودائع العملاء	(26)	64,302,148	43,947,042
مشتقات مالية	(17)	-	205
أدوات دين مصدرة	(27)	50,000	50,000
قروض أخرى	(28)	1,577,518	1,712,838
إلتزامات أخرى	(29)	1,641,454	1,242,521

مخصصات أخرى	(30)	194,632	253,953
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(24)	6,696	12,513
إلتزامات مزايا التقاعد	(31)	44,831	33,991
إجمالي الإلتزامات		70,360,976	51,184,454
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	(32)	3,273,600	2,728,000
إحتياطيات	(32)	973,148	819,001
أرباح محتجزة		2,454,173	2,374,153
حقوق الأقلية		179,090	130,903
إجمالي حقوق الملكية		6,880,011	6,052,057
إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية		77,240,987	57,236,511

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

تقرير مراقبي الحسابات مرفق.

قائمة الدخل المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح رقم	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهرا) ألف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(5)	1,645,745	8,472,953	1,141,391	5,552,545
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(5)	(1,084,654)	(5,535,985)	(745,915)	(3,587,187)
صافي الدخل من العائد		561,091	2,936,968	395,476	1,965,358
إيرادات الأتعاب والعمولات	(6)	175,485	762,112	91,744	377,119
مصروفات الأتعاب والعمولات	(6)	(35,752)	(132,599)	(5,244)	(37,563)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات		139,733	629,513	86,500	339,556
توزيعات أرباح	(7)	-	9,942	(7,368)	11,252
صافى دخل المتاجرة	(8)	51,983	270,828	35,146	136,992
أرباح (خسائر) إستثمارات مالية	(18)	3,142	21,343	-	3,424
رد (عبء) الإضمحلال عن خسائر الإئتمان	(9)	(61,173)	(266,208)	(27,990)	71,372
مصروفات إدارية	(10)	(377,911)	(1,952,958)	(279,774)	(1,055,477)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	(11)	(16,474)	32,234	5,161	37,325
صافي الربح قبل الضرائب		300,391	1,681,662	207,151	1,509,802
ضرائب الدخل		(105,827)	(639,540)	(77,727)	(394,901)
الضرائب المؤجلة		(9,190)	(6,306)	(4,176)	(11,351)
صافي أرباح الفترة		185,374	1,035,816	125,248	1,103,550
يتمثل في:					
نصيب المساهمين في البنك		181,248	1,015,116	123,087	1,088,284
نصيب الأقلية		4,126	20,700	2,161	15,266
		185,374	1,035,816	125,248	1,103,550

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.
تقرير مراقبي الحسابات مرفق.

أحد المشروعات التي يمولها البنك

افتتاح فرع الميرغني اول فرع ٢ * ١

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الاحتياطيات										
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	رأس المال المدفوع الف جنيه مصرى	إحتياطى قانونى الف جنيه مصرى	إحتياطى عام ألف جنيه مصرى	إحتياطي خاص ألف جنيه مصرى	إحتياطي رأسمالي ألف جنيه مصرى	احتياطي المخاطر البنكية العام ألف جنيه مصرى	احتياطي المخاطر البنكية -أصول آلت ملكيتها للبنك ألف جنيه مصرى	إحتياطي القيمة العادلة استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل ألف جنيه مصرى	أرباح محتجزة ألف جنيه مصرى	حقوق الأقلية ألف جنيه مصري	الإجمالى ألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	2,728,000	221,183	22,881	26,226	28,954	909	20,661	34,191	1,874,472	142,139	5,099,616
المحول إلى الإحتياطي العام	-	-	2,117	-	-	-	-	-	(2,117)	-	-
المحول إلى الإحتياطي الرأسمالي	-	-	-	-	166,358	-	-	-	(166,358)	-	-
المحول إلى الإحتياطي القانوني	-	98,255	-	-	-	-	-	-	(99,215)	-	(960)
المحول إلى إحتياطي المخاطر البنكية أصول آلت ملكيتها	-	-	-	-	-	-	(4,267)	-	4,267	-	-
صافي التغير في الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	200,581	-	-	200,581
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	2,302	-	-	2,302
المحول إلى الأرباح المحتجزة	-	-	-	(460)	-	-	-	(890)	126,270	(26,502)	98,418
صافي أرباح السنة المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	1,088,284	15,266	1,103,550
توزيعات الأرباح	-	-	-	-	-	-	-	-	(451,450)	-	(451,450)
الرصيد فى آخر السنة المالية	2,728,000	319,438	24,998	25,766	195,312	909	16,394	236,184	2,374,153	130,903	6,052,057
الرصيد فى أول الفترة المالية	2,728,000	319,438	24,998	25,766	195,312	909	16,394	236,186	2,374,153	130,903	6,052,057
قيمة زيادة رأس المال وفقا لقرار الجمعية العمومية	545,600	-	-	-	-	-	-	-	(545,600)	-	-
المحول إلى الإحتياطي الرأسمالي	-	-	-	-	119	-	-	-	(119)	-	-
المحول إلى الإحتياطي العام	-	-	4,232	-	-	-	-	-	(6,000)	1,768	-
المحول إلى الإحتياطي القانوني	-	116,710	-	-	-	-	-	-	(120,563)	3,853	-
المحول إلى إحتياطي المخاطر البنكية العام	-	-	-	-	-	122,350	-	-	(122,350)	-	-
المحول إلى إحتياطي المخاطر البنكية أصول آلت ملكيتها	-	-	-	-	-	-	(16,394)	-	16,394	-	-
صافي التغير في الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	(78,232)	-	-	(78,232)
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	2,117	-	-	2,117
صافي التغير في الإحتياطي الخاص	-	-	-	2,778	-	-	-	-	(5,103)	-	(2,325)
حقوق الأقلية بشركة Ebe.Factor	-	-	-	-	-	-	-	-	-	12,500	12,500
المحول إلى الأرباح المحتجزة	-	-	-	-	-	-	-	466	9,390	9,367	19,223
توزيعات الأرباح	-	-	-	-	-	-	-	-	(161,147)	-	(161,147)
صافي أرباح الفترة المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	1,015,116	20,700	1,035,816
الرصيد في آخر الفترة المالية	3,273,600	436,148	29,230	28,544	195,431	123,259	-	160,537	2,454,172	179,090	6,880,011

- تعتبر الإيضاحات متممه لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح رقم	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهرا) ألف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي الأرباح قبل الضرائب		1,681,662	1,509,802
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك أصول ثابتة	(22)	175,100	95,243
إستهلاك أصول غير ملموسة	(20)	55,062	15,274
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء	(9)	296,391	(74,937)
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأذون الخزانة الحكومية	(9)	(20,986)	(7,138)
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية	(9)	(1,738)	9,649
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات البنوك	(9)	(420)	491
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(9)	(10,087)	558
عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأدوات الدين شركات	(9)	1,946	
الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى	(9)	1,098	4
عبء (رد) المخصصات الأخرى	(30)	62,138	28,276
خسائر (أرباح) بيع أصول آلت ملكيتها	(11)	(8,059)	(437)
فروق تقييم إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالعملات الأجنبية		27,147	(14,898)
عبء (رد) إلتزامات التقاعد	(31)	18,718	15,547
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات الأخرى	(30)	(1,626)	25
توزيعات الأرباح		(9,942)	(11,252)
إستهلاك علاوة الإصدار والخصم للإستثمارات المالية		(16,216)	(8,602)
أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والإلتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل		2,250,190	1,557,605

صافي النقص (الزيادة) في الأصول والإلتزامات			
أرصدة لدى البنوك	(12)	(3,123,647)	382,435
أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	(14)	616,660	1,431,018
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(15)	(2,871)	10,480
قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك	(16)	(3,928,488)	(6,416,919)
المشتقات المالية (بالصافي)	(17)	(205)	205
أصول أخرى	(21)	(4,059,821)	(751,422)
أرصدة مستحقة للبنوك	(25)	(1,387,670)	1,597,193
ودائع العملاء	(26)	20,355,106	3,874,454
إلتزامات أخرى	(29)	342,974	(16,389)
ضرائب الدخل المسددة		(583,582)	(327,554)
مخصصات أخرى	(30)	(121,247)	(40,687)
إلتزمات مزايا تقاعد	(31)	(7,880)	(3,358)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		10,349,519	1,297,060
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	(22)	(268,658)	(83,780)
متحصلات من بيع أصول آلت ملكيتها		26,430	473
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(20)	(67,037)	(33,937)
مدفوعات مشتريات إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(18)	(7,609,194)	(2,935,636)
متحصلات من إسترداد إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(18)	696,933	186,889
مدفوعات مشتريات إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(18)	(369,603)	-
متحصلات من إسترداد إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(18)	552,207	695,867
توزيعات أرباح محصلة		9,942	11,252
صافي التدفقات النقدية(المستخدمة في) أنشطة الإستثمار		(7,028,980)	(2,158,871)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح رقم	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهرا) ألف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
محصل (مسدد) من أدوات دين وقروض أخرى	(28)	(135,320)	85,467
توزيعات الأرباح المدفوعة		(161,147)	(451,450)
تغير حقوق الأقلية		-	98,792
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل		(296,467)	(267,191)
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة المالية	(34)	3,024,070	(1,129,002)
رصيد النقدية وما في حكمها فى أول الفترة المالية		5,387,415	6,516,417
رصيد النقدية ومافي حكمها فى آخر الفترة المالية		8,411,485	5,387,415
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلي:			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	(12)	7,103,754	3,867,123
أرصدة لدى البنوك	(13)	7,924,085	4,661,523
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	(14)	7,612,917	8,548,857
أرصدة لدى البنك المركزي المصري في إطار نسبة الإحتياطي الإلزامي	(12)	(6,781,954)	(3,647,906)
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر	(14)	(7,447,317)	(8,042,182)
		8,411,485	5,387,415

معاملات غير نقدية

مبلغ ١٩٤,٧٣٠ ألف جنيه مصري قيمة إضافات أصول ثابتة تم تحويلها من الأرصدة المدينة إلى الأصول الثابتة خلال السنة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندي التغير في الأرصدة المدينة والأصول الثابتة والأصول الغير ملموسة

بلغ ٧٥,٩٨٧ ألف جنيه مصري قيمة فروق تقييم إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندي إحتياطي القيمة العادلة والإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والإستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والإلتزامات الضريبية المؤجلة والأرباح المحتجزة

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

قائمة الدخل الشامل الآخر المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهرا) ألف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
صافي أرباح الفترة	185,374	1,035,816	125,248	1,103,550
أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(6,927)	(30,407)	(27,644)	101,620
أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(21,636)	(43,876)	125,807	110,283
أرباح (خسائر) فروق تقييم صناديق إستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	2,974	5,926	2,165	(1,980)
أرباح (خسائر) فروق تقييم أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(758)	(9,409)	7,597	(10,231)
ضرائب الدخل	170	2,117	(1,709)	2,302
صافى الدخل الشامل للفترة	159,198	960,167	231,464	1,305,544

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

معلومات عامة

- تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٣ طبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ونظامه الأساسي بجمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة ٧٨ ش التسعين الجنوبى- مركز المدينة – القاهرة الجديدة, والبنك مدرج في البورصة المصرية, ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة في قيام قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجارى وخدمي وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها كافة البنوك وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى, من خلال مركزه الرئيسي وعدد ثلاثة وأربعون فرعاً, وقد بلغ عدد العاملين ١٥٠٥ موظف في تاريخ القوائم المالية.
- وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ على تعديل المادة (٤٨) من النظام الأساسي للبنك لتبدأ السنة المالية للبنك ببداية السنة الميلادية في أول يناير وتنتهي في ٣١ من ديسمبر. على أن تكون الفترة من أول يوليو ٢٠٢٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ هي فترة انتقالية ممتدة لمدة ثمانية عشر شهرا.

إعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المجمعة للفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٢.

من المشروعات الجاري تمويلها

ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة, وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

تعد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمتفقة مع المعايير المشار إليها, ووفقاً لتعليمات تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (٩) الصادر من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والإلتزامات المالية بغرض المتاجرة والأصول والإلتزامات المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والإستثمارات المالية المتاحة للبيع, وجميع عقود المشتقات المالية. وأعد البنك القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقًا لمعايير المحاسبة المصرية, وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعًا كليًا في القوائم المالية المجمعة وهى الشركات التي للبنك فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط, ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الإستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبيًا بالتكلفة ناقصًا خسائر الإضمحلال.

ب – أسس تجميع القوائم المالية

ب/١ - الشركات التابعة:

- الشركات التابعة هي المنشآت التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الإعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى.

- يتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة بالقوائم المالية المجمعة للبنك وذلك إعتبارا من تاريخ بداية السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن ممارسة حقوق تلك السيطرة.

- تم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة والمستثمر بها بطريقة غير مباشرة إعتبارا من ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وفيما يلي بيان بالشركات التابعة والشقيقة والإستثمارات المباشرة والغير مباشرة التي للبنك سيطرة عليها والتي تم تجميعها بالقوائم المالية المجمعة للبنك (الشركة القابضة) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بالألف جنيه مصري	نسبة المساهمة %	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ بالألف جنيه مصري	نسبة المساهمة %
شركة إيجيبت كابيتال القابضة	٤١٠,٩٧٩	٩٩,٩٩	٤١٠,٩٧٩	٩٩,٩٩
العالمية القابضة للإستثمارات المالية	٥,٠٠٠	٩٩,٩٩	٥,٠٠٠	٩٩,٩٩
شركة بيتا المالية القابضة	١٠٦,٩٨٩	٩٩,٩٩	١٠٦,٩٨٩	٩٩,٩٩
الشركة المصرية لضمان الصادرات	١٧٦,٣٨٣	٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٣	٧٠,٥٥
المصري للإستثمارات العقارية	١١,٨٥٠	٣٩,٥٠	١١,٨٥٠	٣٩,٥٠
شركة إيه بيتا للإستثمارات العقارية	٦٧,٩٤٠	٣٩,٥٠	٦٧,٩٤٠	٣٩,٥٠
ايجيبت كابيتال العقارية	٣	٠,٠٥	٣	٠,٠٥
شركة EBE FACTORS	٣٧,٥٠٠	٧٥,٠٠	٣٠,٠٠٠	٦٠,٠٠

كما تم تجميع شركة الإستثمارات السياحية بسهل حشيش وشركة تنمية السياحة المصرية (إحدى الشركات التابعة لشركة إيجيبت كابيتال القابضة) والتى تمثل إستثمار غير مباشر تتوافر فيه شروط السيطرة من قبل مصرفنا.

نبذة مختصرة عن أنشطة المجموعة:

شركة إيجيبت كابيتال القابضة:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الإشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية والزيادة في رؤوس أموالها.

الشركة العالمية القابضة للتنمية والإستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الإشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

شركة بيتا المالية القابضة للاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الإشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

الشركة المصرية لضمان الصادرات:

جاء في قانون إنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات أن من أحد أغراضه الأساسية «العمل على وضع وتنفيذ نظام لتأمين مصدري السلع الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد يتعرضون لها لأسباب لا ترجع إلى خطأ المصدر سواء كانت تلك المخاطر ناشئة قبل تسليم السلع المتعاقد على تصديرها أو بعد تسليمها وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة البنك»، وقد أدى البنك هذه المهمة بإنشائه للشركة المصرية لضمان الصادرات عام ١٩٩٢ شركة مساهمة مصرية.

شركة المصري للإستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الإستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

شركة إيه بيتا للإستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الإستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

شركة إيجيبت كابيتال للإستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الإستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

شركة تنمية السياحة المصرية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة المشروعات والمنشآت السياحية المختلفة مثل القرى السياحية والفنادق والموتيلات وإقامة وتملك المنشآت الفندقية العائمة والقائمة بالفعل والسابق صدور تراخيص لها والمطاعم وإستغلال وإدارة وبيع وتأجير هذه الوحدات جزئيا أو كلياً وتقديم كافة الخدمات اللازمة والمكملة لهذه المنشآت ومباشرة كافة الأنشطة السياحية المذكورة أعلاه سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها ويجوز أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها من المنشآت التي تزاول أعمالا شبيهة بإعمالها أو التي قد تعاونها علي تحقيق غرضها في مصر وفي الخارج.

شركة الإستثمارات السياحية بسهل حشيش:

تأسست شركة الإستثمارات السياحية بسهل حشيش « أوبروي الغردقة – سابقاً – شركة مساهمة مصرية» طبقا لأحكام القانون ٢٣٠ لسنه ١٩٨٩ بناءاً علي موافقة الهيئة العامة للإستثمار في ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة قرية سياحية مستوي خمس نجوم.

شركة إي بي إي للتخصيم:

أنشأت طبقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١وخاضعة لأحكام قانون سوق المال وتم قيدها بالسجل التجاري وحصلت على ترخيص مزوالة النشاط من الهيئة العامة للرقابة المالية.

ويتم إستخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات إقتناء المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الإقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والإلتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل, مضافًا إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الإقتناء. ويتم قياس الأصول المقتناه القابلة للتحديد والإلتزامات وكذلك الإلتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الإقتناء, بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية. وتسجل الزيادة في تكلفة الإقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول بما فى ذلك الأصول والإلتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد على أنها شهرة, وإذا قلت تكلفة الإقتناء عن القيمة العادلة لذلك الصافي يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

ب/٢ - المعاملات المستبعدة عند تجميع القوائم المالية

عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة, وإستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلا على وجود إضمحلال في قيمة الأصل المحول. ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضروريًا بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة وتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة وفقاً لآخر ميزانية معتمدة.

ب/٣ - المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة, ويتم الإعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل, وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

ب/٤ - الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمتلك المجموعة نفوذًا مؤثرًا عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة, وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت. تثبت الإستثمارات في الشركات الشقيقة أولا بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقًا لتاريخ الإعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن إستثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصًا أي إضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الإقتناء .

ج- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة إقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة إقتصادية مختلفة.

د- ترجمة العملات الأجنبية

د/١ – عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهي عملة التعامل والعرض للبنك.

د/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة, ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ, ويتم الإعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول / الإلتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مُؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مُؤهلة لصافي الإستثمار.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة, ويتم الإعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى, ويتم الإعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (إحتياطي القيمة العادلة / إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل).

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر, ويتم الإعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن إحتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

هـ - أذون الخزانة

يتم الإعتراف الأولي بأذون الخزانة بتكلفة إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالي بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التى لم تستحق بعد.

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر, وقروض ومديونيات, وإستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة, إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل, وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف إستثماراتها عند الإعتراف الأولي.

- الإثبات والقياس المبدئي

جميع الإضافات والإستبعادات للأصول المالية يتم إثباتها في تاريخ العملية, وهو التاريخ الذى يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وإن الإضافات والإستبعادات هي إضافة وإستبعادا للأصول المالية والتي تتطلب تسليم الأصول خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو الأعراف حسب أعراف السوق.

يتم قياس الأصول أو الإلتزامات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة المضافاً اليها, في حالة البند الغير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى الإقتناء أو الإصدار.

– التصنيف

عند الإثبات المبدئي, يتم تصنيف الأصول المالية كقياسها: بالتكلفة المستهلكة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند إستيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم الإحتفاظ بالأصول في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الإحتفاظ بالأصول من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

ينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة التدفقات النقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل فقط عند إستيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم الإحتفاظ بالأصول في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية, وينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاثبات المبدئي لإستثمارات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الإحتفاظ بها لغرض المتاجرة, يجوز للبنك إختيار لا رجعة فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم عمل هذا

الإختيار على أساس كل إستثمار على حدى.

تمثل القروض والمديونيات أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا:

* الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الإعتراف الأولي بها.

*الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية إسترداد قيمة إستثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الإئتمانية.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

* الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

تمثل المتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغيراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة المصري ٢٦ المتعلق بالأدوات المالية، الإثبات والقياس.

المعيار الجديد يؤدى إلى تغيرات أساسية في محاسبة الأصول المالية وبعض جوانب محاسبة الإلتزامات المالية. فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية والناتجة عن إعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩:

يطبق البنك نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأصول من خلال المراحل الثلاثية التالية وذلك على أساس التغير في جودة التصنيفات الإئتمانية منذ الإعتراف المبدئي لهذه الأصول:

▪ المرحلة الأولى: الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.

بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهرية في المخاطر الإئتمانية منذ الإعتراف المبدئى، يتم إثبات الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط بإحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.

▪ المرحلة الثانية: الخسائر الإئتمانية على مدى العمر – غير مضمحلة إئتمانياً – بالنسبة للتعرضات الإئتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الإئتمانية منذ الإعتراف المبدئي، و لكنها ليست مضمحلة إئتمانياً، يتم إثبات الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر.

- يتضمن نموذج تصنيف عملاء إئتمان الشركات أعداد تقييم للعملاء إستنادا على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولا إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل إحتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الإقتصاد الكلي لتعكس الأوضاع الإقتصادية والتي تؤثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل؛ علماً بأنه يتم تصنيف عملاء الإئتمان على أساس فردي (Individual) وفيما يتعلق بمحفظة التجزئة المصرفية ومدينو شراء أصول والقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من خلال المنتجات المختلفة

ذات الخصائص المتشابهة يتم تقييمها وإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة لها على أساس مجمع (Collective) وإستناداً على البيانات بالسوق.

- يتم الإعتماد عند إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة على نموذج التصنيف الإئتماني المتعاقد معه وإستنادا على المعادلة التالية:

(معدل إحتمالية الإخفاق x معدل الخسارة عند الإخفاق X الرصيد عند التعثر) ويتم قياسه على أساس فردي أو مجمع هذا ويتضمن نموذج تصنيف عملاء إئتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أعداد تقييم للعميل إستنادا على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولا إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل إحتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الإقتصاد الكلي لتعكس الأوضاع الإقتصادية والتي تؤثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل مع إحتساب معدل الخسارة عند الإخفاق وذلك على مستوى كل تسهيل بالإضافة إلى أن معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) يمثل الخسارة في الجزء المكشوف بعد إستبعاد معدل الإسترداد المتوقع (القيمة الحالية لما يمكن إسترداده من قيمة الإستثمار في الأصل المالي سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوماً على القيمة عند التعثر « ا- معدل الإسترداد»، ويتم إحتساب هذا المعدل لكل تسهيل بشكل فردي) هذا ويتم الإعتماد بالأساس في الإحتساب على محاور أساسية موضحة على النحو التالي:

▪ التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي (Cash flow).

▪ الضمانات المقابلة للتسهيل (Collateral).

▪ الرافعة المالية للمقترض «Financial Leverage".

▪ أية إلتزامات على المنشأة ذات أولوية في السداد عن دين مصرفنا.

- يتمثل الرصيد عند التعثر (E.A.D) في الرصيد المستخدم في تاريخ إعداد المركز مضافاً إليه المبالغ التي قد يتم إستخدامها في المستقبل من قبل العميل.

- المعايير الخاصة بتصنيف عملاء الإئتمان فيما بين ٣ مراحل:

وتشمل أسس التصنيف لمحفظة عملاء الإئتمان وفقاً للمعايير الكمية والمعايير النوعية المحددة من البنك المركزي المصري وإستناداً على خبرة القائمين على الإدارة؛ وبناءاً عليه تم تصنيف جميع العملاء بناءاً على المعايير التالية:

المرحلة الأولى:

تشمل هذه المرحلة جميع العملاء المنتظمين في السداد مع عدم وجود أية متأخرات في السداد وتلك التي لا يتوافر فيهم أي من المعايير الواردة في المرحلة الثانية والثالثة وبالنسبة لعملاء إئتمان الشركات الكبرى والمشروعات المتوسطة يتم إدراج العملاء المصنفين من درجة مخاطر (١-٦).

المرحلة الثانية:

تشمل هذه المرحلة العملاء الذين شهدوا إرتفاعا ملحوظا في مخاطر الإئتمان ويتم التصنيف في هذه المرحلة بناءا على المعايير التالية: -

البيان	معايير كمية	معايير نوعية
قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	▪ إذا تأخر المقترض عن سداد إلتزاماته التعاقدية لمدة ٥٠ إلى ٩٠ يوم من تاريخ الإستحقاق. * ▪ جميع العملاء بدرجة الجدارة الإئتمانية ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة) ▪ إنخفاض في الجدارة الإئتمانية للمقترض ثلاثة درجات مقارنة بدرجة الجدارة الإئتمانية للعميل عند بداية التعامل مع البنك	▪ زيادة كبيرة بسعر العائد مما قد يؤثر سلباً على نشاط المقترض ويؤدى إلى زيادة المخاطر الإئتمانية. ▪ تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الإقتصادية التي يعمل فيها المقترض. ▪ طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض. ▪ تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية. ▪ تغييرات إقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. ▪ العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي / السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / القروض التجارية.
قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وقروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	▪ أظهر سلوك المقترض تأخر معتاد في السداد عن المهلة المسموح بها للسداد وبفترات تأخير من يوم وبحد أقصى ٥٠ يوم* ▪ متأخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهرا السابقة.	▪ تغيرات إقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.

* تنخفض بمعدل (١٠) أيام سنوياً لتصبح ٣٠ يوم خلال ٣ سنوات

المرحلة الثالثة:

تشمل هذه المرحلة القروض والتسهيلات التي شهدت إضمحلالا في قيمتها (العملاء غير المنتظمين) والذي يستوجب حساب الخسارة الإئتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛ ويتم التصنيف إستنادا على المعايير التالية:

البيان	معايير كمية	معايير نوعية
قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	▪ درجات تصنيف إئتماني ٨، ٩، ١٠. ▪ و / أو تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية.	▪ تعثر المقترض مالياً. ▪ إختفاء السوق النشط للأصل المالي أو أحد الأدوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية.
قروض المشروعات الصغيرة والصغيرة جدا والمتناهية الصغر.	▪ تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.	▪ إحتمال أن يدخل المقترض في مرحلة الإفلاس أو إعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. ▪ إذا تم شراء أصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الإئتمان المتكبدة.
قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	▪ تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.	▪ وفاة أو عجز المقترض.

تحديد مفهوم التعثر وتعديل تصنيف العميل ونقله إلى المرحلة الثالثة «Stage ٣» يعد جزء لا يتجزأ من دور إدارة المخاطر والذي يتضمن معايير كمية ومؤشرات نوعية أخرى وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم «٩» بالفقرة رقم (B0,0,٣٧).

-الخسائر الإئتمانية المتوقعة للديون غير المنتظمة:

يتم إتباع أياً من الأسس التالية لإحتساب معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) وذلك لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL) للعملاء غير المنتظمين:

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية طبقاً لإتفاقات التسويات / الجدولة المبرمة.
- القيمة الحالية للضمانة القائمة بعد إستبعاد المصروفات القضائية الخاصة بالتنفيذ.
- معدلات الإخفاق التاريخية.

▪ تقييم نموذج الأعمال

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذى يتم الإحتفاظ بالأصول من خلاله على مستوى محفظة الأعمال؛ وهذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلى المعلومات التي تم أخذها بعين الإعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العلمي لتلك السياسات. وبالأخص ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول والإحتفاظ بها لغرض السيولة.

- المخاطر التي توثر على أداء نموذج الأعمال و(الأصول المالية التي يتم الإحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال ذلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر ومعدل تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة, وأسباب تلك المبيعات, بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية بالرغم من ذلك, فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها في الإعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة, بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق البنك لأهداف إدارة الأصول المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة, يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث لا يتم الإحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الإحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية.

تقييم ما أذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ القائم:

لأغراض هذا التقييم يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للأصول المالية عند الإثبات المبدئي. يتم تحديد (الفائدة) على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الإئتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة معينة من الزمن او مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية), وكذلك هامش الربح.

ويوجد لدى البنك ٣ نماذج أعمال تتمثل في نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية ونموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع ونماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة - إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة - تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع).

▪ إعادة التصنيف

لا يتم تصنيف الأصول المالية بعد إثباتها المبدئي, إلا في حالة تغيير البنك لنموذج الأعمال لإدارة الأصول المالية.

٣- الإستبعاد:

- الأصول المالية

يقوم البنك بإستبعاد الأصول المالية عند إنقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي أو قامت بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية وفقا للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية وللملكية المتعلقة بالأصل المالي الذي تم نقله أو عندما يقوم البنك بنقل أو بقاء جميع المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

عند إستبعاد الأصول المالية, فإن الفرق بين القيمة المدرجة للأصل المالي أو (القيمة المدرجة بجزء الأصل المالي المستبعد) ومجموع (المقابل المستلم) بما في ذلك أي أصل جديد تم إقتناؤه مخصوم منه أي إلتزام جديد مفترض وأي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباته في الدخل الشامل يتم إثباته في الأرباح أو الخسائر. إعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩ لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة مثبتة في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بأسهم حقوق الملكية في قائمة الأرباح والخسائر عند إستبعاد تلك الأسهم. يتم إثبات أية فوائد للأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة للإستبعاد التي يتم انشاؤها أو الإحتفاظ من قبل البنك كأصل أو إلتزام منفصل.

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية, يقيم البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصول المالية المعدلة تختلف إختلافا جوهريا في حالة وجود إختلافات جوهرية في التدفقات النقدية, فتعتبر الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصول المالية الأصلية قد إنقضت مدتها. ففي هذه الحالة, يتم إستبعاد الأصول المالية الأصلية ويتم إثبات الأصول المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

يتم إستبعاد الأصل المالي (كليا وجزئيا) عند:

- إنقضاء الحقوق في إستلام التدفقات النقدية من الأصل.

- قيام المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل ولكنه تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب (ترتيب سداد) سواء قيام البنك بنقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية المتعلقة بالأصل أو عندما لم يقم بنقل أو إبقاء المخاطر والمنافع الجوهرية للأصول ولكنه قام بنقل السيطرة على الأصول.

- الالتزامات المالية:

- يتم إستبعاد الإلتزام المالي عندما يكون الإلتزام تم إخلائه أو إلغائة أو إنتهاء مدته.

ز – المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ, أو لإستلام الأصل وتسوية الإلتزام في آن واحد.

وتعرض بنود إتفاقيات شراء أذون خزانة مع إلتزام بإعادة البيع وإتفاقيات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ح - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الإعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة, ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة, أو المعاملات السوقية الحديثة, أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات, بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة, أو ضمن الإلتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

- يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى, مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم, بإعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الإقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة.

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا إختار البنك تبويب العقد المُركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- تعتمد طريقة الإعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية, وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي:

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المعترف بها أو الإرتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).

- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو إلتزام معترف به, أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).

- تغطيات صافي الإستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الإستثمار).

ويتم إستخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.

- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية, وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

ح/١ - تغطية القيمة العادلة

يتم الإعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة, وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الإلتزام المغطى.

ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى «صافي الدخل من العائد». ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى «صافي دخل المتاجرة».

ويُؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المُغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى «صافى دخل المتاجرة».

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية, يتم إستهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة, وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الإستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم إستبعادها.

ح/٢ - تغطية التدفقات النقدية

يتم الإعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الإعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل «صافي دخل المتاجرة ».

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى «صافي دخل المتاجرة».

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية, تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية, ويتم الإعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الإعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها, عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

ح/٣ - تغطية صافي الإستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الإستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الإعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الإعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند إستبعاد العمليات الأجنبية.

ح/٤- المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الإعتراف في قائمة الدخل ضمن «صافي دخل المتاجرة» بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية, ويتم الإعتراف في قائمة الدخل «صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر» وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالإرتباط مع الأصول والإلتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ط - الإعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التى تُقاس بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة فى تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أى القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم), إلا إذا كان الإستدلال على القيمة العادلة للأداة فى تاريخ تلك المعاملة يستند إلى أسعار مُعلنة للمعاملات في الأسواق أو بإستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك فى معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة , يتم تحديد القيمة العادلة لها بإستخدام نماذج تقييم قد لا تعتمد جميع مدخلاتها على أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ولذلك يتم الإعتراف الأولي بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التي يتم الحصول عليها من نموذج التقييم والتي قد تختلف عن سعر المعاملة.

وفى هذه الحالة لا يتم الإعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (تُعرف «بأرباح وخسائر اليوم الأول), بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الإلتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الإعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدى, وذلك إما بإستهلاكها على عمر الأداة المالية المقتناة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت, أو بأن يؤجل الإعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للأداة بإستخدام مدخلات أسواق معلنة, أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معلنة للأداة عندئذٍ يتم قياسها بالقيمة العادلة, ويتم الإعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة.

ى- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الإعتراف في قائمة الدخل ضمن بند «عائد القروض والإيرادات المشابهة» أو «تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة» بإيرادات ومصروفات العائد بإستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو إلتزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية, أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي, يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الإعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الإعتبار خسائر الإئتمان المستقبلية, وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي, كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الإعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية, ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى إنتظام لمدة سنة وفى حالة إستمرار العميل في الإنتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالى قبل الجدولة.

ك – إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الإعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الإعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة, حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية, ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي عندما يتم الإعتراف بإيرادات العائد وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها بإعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك إحتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على إعتبار أن أتعاب الإرتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضا عن التدخل المستمر لإقتناء الأداة المالية, ثم يتم الإعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض, وفي حالة إنتهاء فترة الإرتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الإعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند إنتهاء فترة سريان الإرتباط.

ويتم الإعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الإعتراف الأولي ويتم الإعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند إستكمال عملية الترويج وعدم إحتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الإعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند إستكمال المعاملة المعنية. ويتم الإعتراف بأتعاب الإستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الإعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

ل - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

م - إتفاقيات الشراء وإعادة البيع وإتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب إتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالي ويتم عرض الإلتزام) اتفاقيات الشراء وإعادة البيع (مخصومًا من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالي. ويتم الإعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الإتفاقيات بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

ن - إضمحلال الأصول المالية

ن/١ - الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المُستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على إضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الإضمحلال, عندما يكون هناك دليل موضوعي على الإضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الإعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الإضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيره تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه إمتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- إضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الإئتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر إضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى إنخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الإعتراف الأولي على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الإنخفاض لكل أصل على حدى, ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى أثنى عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الإضمحلال لكل أصل مالي على حدى إذا كان ذو أهمية منفرداً, ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة, وفى هذا المجال يُراعى ما يلي:

إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على إضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً, سواء كان هاماً بذاته أم لا, عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر إئتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الإضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية

إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على إضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الإضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر إضمحلال، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر إضمحلال لها على أساس مجمع. إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر إضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الإئتمان المستقبلية التي لم يتم تَحملها بعد، مخصومة بإستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بإستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الإعتراف بعبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الإستثمار يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر إضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على إضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر إضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة بإستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك. ولأغراض تقدير الإضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الإئتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الإعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الإئتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة، وأسعار العقارات، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في إحتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والإفتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على إضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة، وفي حالة الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُؤخذ في الإعتبار الإنخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك إضمحلال في الأصل.

س- الإستثمارات العقارية

تتمثل الإستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاءً لديون ويتم المحاسبة عن الإستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

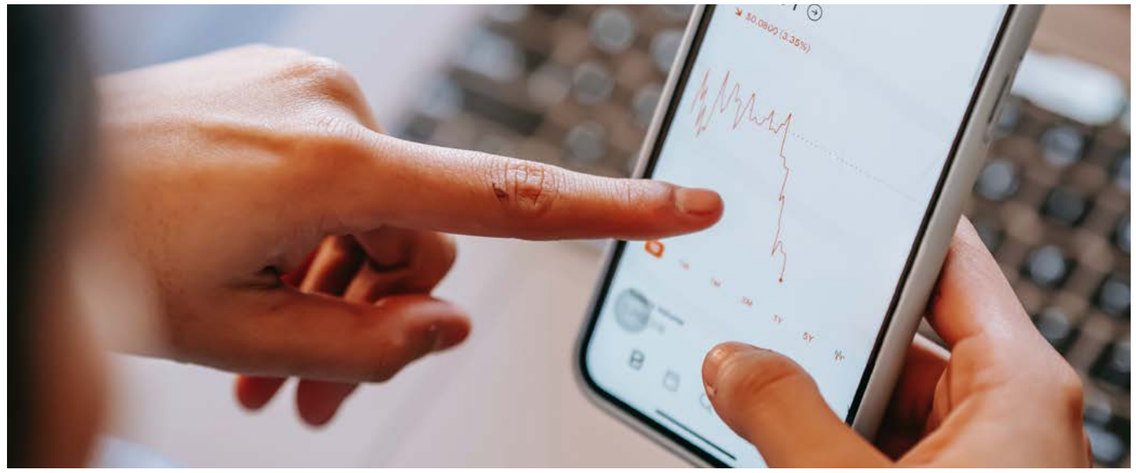

ع – الأصول غير الملموسة

ع/١ برامج الحاسب الآلي

يتم الإعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الإعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع إقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الإعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدى إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية، يتم إستهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الإستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

ع/٢ الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص ومنافع عقود الإيجار إن وجدت وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة إقتنائها ويتم إستهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الإقتصادية المتوقع تحققها منها، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد، فلا يتم إستهلاكها، إلا أنه يتم اختبار الإضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الإضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل.

ف - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الإضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الإعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو بإعتبارها أصلاً مستقلاً, حسبما يكون ملائماً, وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة المالية التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي , ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية, كالتالي:

المباني والإنشاءات	٤٠ سنة
أعمال تجهيزات وتكييفات	٥ سنوات
خزائن حديدية	٢٠ سنة
آلات تصوير وفاكس	٨ سنوات
سيارات ووسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة كهربائية	١٠ سنوات
أجهزة كهربائية (تليفون محمول)	٣ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي	٣ سنوات
أثاث	١٠ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية, وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً.

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الإستردادية.

وتمثل القيمة الإستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل أيهما أعلى, ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ص- أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالى ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة, والمصروفات

المقدمة بما فى ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية), والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول ثابتة, والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذى لم يتم إستهلاكه بعد, والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال), والتأمينات والعُهد, والسبائك الذهبية, والعملات التذكارية, والحسابات تحت التسوية المدينة, ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة, وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. واذا

ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل فى تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التى كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

ق- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم إختبار إضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة إضمحلال الأصول التي يتم إستهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد. ويتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الإستردادية.

وتمثل القيمة الإستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الإضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها إضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للإضمحلال إلي قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ر - الإيجارات

ر/١ الإستئجار

يتم الإعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ر/٢ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالي وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المُماثلة، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز إستحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدي البنوك المركزية خارج إطار نسب الإحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ت - المخصصات الأخرى

يتم الإعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك إلتزام قانوني أو إستدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك إستخدام موارد البنك لتسوية هذه الإلتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للإعتماد عليه لقيمة هذا الإلتزام.

وعندما يكون هناك إلتزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن إستخدامه للتسوية بالأخذ في الإعتبار هذه المجموعة من الإلتزامات. ويتم الإعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك إحتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة.

ويتم رد المخصصات التي إنتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد ال٧التزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي بإستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الإلتزام ـ دون تأثره بمعدل الضرائب الساري ـ الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للإلتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ث - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدم لعملائه من جهات أخرى، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تَحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الإعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان، لاحقاً لذلك، يتم قياس إلتزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول، ناقصاً الإستهلاك المحسوب للإعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي إلتزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى. ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة ويتم الإعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الإلتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

خ – مزايا العاملين

خ/١ – إلتزامات المعاشات

- يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١ يوليو ٢٠٠٠ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسري أحكام هذا الصندوق وتعديلاتها على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك وفروعه بجمهورية مصر العربية.

ويلتزم البنك بأن يؤدى إلى الصندوق الإشتراكات الشهرية والسنوية طبقا للائحة الصندوق وتعديلاتها, ولا يوجد علي البنك أي إلتزامات إضافية تلي سداد الإشتراكات. ويتم الإعتراف بالإشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند إستحقاقها. ويتم الإعتراف بالإشتراكات المدفوعة مقدما ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلي تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى إسترداد نقدي.

- كما تتمثل مزايا المعاش في حصة البنك في التأمينات الإجتماعية لموظفيه والتي يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية طبقاً لقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته, ويقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التي يقدم فيها موظفي البنك خدماتهم. ويتم المحاسبة عن إلتزامات البنك بسداد مزايا المعاش بإعتبارها نظم إشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ إلتزام إضافي على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه.

خ/٢ – إلتزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى – الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن إلتزام الرعايا الصحية بإعتباره نظم مزايا محددة.

ويتم حساب إلتزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين سنويًا (التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها) عن طريق خبير إكتواري مستقل بإستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة (Projected Unit Credit Method), ويتم تحديد القيمة الحالية لإلتزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها وذلك بإستخدام سعر عائد سندات شركات ذات جودة عالية أو سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل استحقاق التزام مزايا المعاش المتعلق بها تقريبًا.

ويتم حساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات فى التقديرات والإفتراضات الإكتوارية وتخصم تلك الأرباح (وتضاف الخسائر) على قائمة الدخل إذا لم تزد عن ١٠% من قيمة أصول اللائحة أو ١٠% من إلتزامات المزايا المحددة, أيهما أعلى, وفى حالة زيادة الأرباح (الخسائر) عن هذه النسبة يتم خصم (إضافة) الزيادة وذلك في قوائم الدخل على مدار متوسط المتبقي من سنوات العمل.

ويتم الإعتراف بتكاليف الخدمة السابقة مباشرة فى قائمة الدخل ببند المصروفات الإدارية, ما لم تكن التغييرات التي أُدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (Vesting period) فترة الإستحقاق) وفي هذه الحالة, يتم إستهلاك تكاليف الخدمة السابقة بإستخدام طريقة القسط الثابت علي مدار فترة الإستحقاق.

ذ – ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة المالية كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة, ويتم الإعتراف بها بقائمة الدخل بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الإعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية. ويتم الإعتراف بضريبة الدخل على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الإعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية, هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك إحتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل, ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية, على أنه في حالة إرتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ض - الإقتـراض

يتم الإعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المُستهلكة, ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الإقتراض بإستخدام طريقة العائد الفعلي.

ظ - رأس المـال

ظ/١ - تكلفة رأس المال

يتـم عـرض مصاريـف الإصـدار التـي ترتبـط بصـورة مباشـرة بإصـدار أسـهم جديـدة أو أسـهم مقابـل إقتنـاء كيـان أو إصـدار خيـارات خصماً مـن حقـوق الملكيـة وبصافـي المتحصـلات بعـد الضرائـب.

ظ/٢ - توزيعات الأرباح

تثبـت توزيعـات الأربـاح خصمـاً علـى حقـوق الملكيـة فـي الفتـرة الماليـة التـي تقـر فيهـا الجمعيـة العامـة للمسـاهمين هـذه التوزيعـات. وتشـمل تلـك التوزيعـات حصـة العامليـن فـي الأربـاح ومكافـأة مجلـس الإدارة المقـررة بالنظـام الأساسـي والقانـون، ولا يعتـرف بـأى إلتـزام علـى البنـك تجـاه العامليـن وأعضـاء مجلـس الإدارة فـى الأربـاح المحتجـزة إلا عندمـا يتقـرر توزيعهـا.

ظ/٣- أسهم الخزينة

فـي حالـة قيـام البنـك بشـراء أسـهم راس المـال يتـم خصـم مبلـغ الشـراء مـن إجمالـي حقـوق الملكيـة، حيـث يمثـل تكلفـة أسـهم خزينـة وذلـك حتـي يتـم إلغاؤهـا، وفـي حالـة بيـع تلـك الأسـهم أو إعـادة إصدارهـا فـي فتـرة لاحقـة يتـم إضافـة كل المبالـغ المحصلـة إلـى حقـوق الملكيـة.

غ- أنشطة الأمانة

يقـوم البنـك بمزاولـة أنشـطة الأمانـة ممـا ينتـج عنـه إمتـلاك أو إدارة أصـول خاصـة بأفـراد أو أمانـات، أو صناديق مزايـا مـا بعـد إنتهـاء الخدمـة ويتـم إسـتبعاد هـذه الأصـول والأربـاح الناتجـة عنهـا مـن القوائـم الماليـة للبنـك حيـث أنهـا ليسـت أصـولا للبنـك.

لا - أرقام المقارنة:

يُعـاد تبويـب أرقـام المقارنـة كلمـا كان ذلـك ضروريـاً لتتوافـق مـع التغيـرات فـي العـرض المسـتخدم فـي العـام الحالـى.

٢. إدارة المخاطر المالية

يتعـرض البنـك نتيجـة الأنشـطة التـي يزاولهـا إلـى مخاطـر ماليـة متنوعـة، وقبـول المخاطر هو أسـاس النشـاط المالـي، ويتـم تحليـل وتقييـم وإدارة بعـض المخاطـر أو مجموعـة مـن المخاطـر مجتمعـة معـاً، ولذلـك يهـدف البنـك إلـى تحقيـق التـوازن الملائـم بيـن الخطـر والعائـد وإلـى تقليـل الآثـار السـلبية المحتملـة علـى الأداء المالـي للبنـك، ويُعـد أهـم أنـواع المخاطـر خطـر الإئتمـان وخطـر السـوق وخطـر السـيولة والأخطـار التشـغيلية الأخـرى. ويتضمـن خطـر السـوق خطـر أسـعار صـرف العمـلات الأجنبيـة وخطـر سـعر العائـد ومخاطـر السـعر الأخـرى.

وقـد تـم وضـع سياسـات إدارة المخاطـر لتحديـد المخاطـر وتحليلهـا ولوضـع حـدود للخطـر والرقابـة عليـه، ولمراقبـة المخاطـر والإلتـزام بالحـدود مـن خـلال أسـاليب يُعتمـد عليهـا ونظـم معلومـات مُحدثـة أولاً بـأول. ويقـوم البنـك بمراجعـة دوريـة لسياسـات ونظـم إدارة المخاطـر وتعديلهـا بحيـث تعكـس التغيرات فـي الأسـواق والمنتجـات والخدمـات وأفضـل التطبيقـات الحديثـة.

وتتـم إدارة المخاطـر عـن طريـق إدارة المخاطـر فـي ضـوء السياسـات المعتمـدة مـن مجلـس الإدارة. وتقـوم إدارة المخاطـر بتحديـد وتقييـم وتغطيـة المخاطـر الماليـة بالتعـاون الوثيـق مـع الوحـدات التشـغيلية المختلفـة بالبنـك، ويوفـر مجلـس الإدارة مبـادئ مكتوبـة لإدارة المخاطـر ككل، بالإضافـة إلـى سياسـات مكتوبـة تغطـى مناطـق خطـر محـددة مثـل خطـر الإئتمـان وخطـر أسـعار صـرف العمـلات الأجنبيـة، وخطـر أسـعار العائـد، وإسـتخدام أدوات المشـتقات وغيـر المشـتقات الماليـة. بالإضافـة إلـى ذلـك، فـإن إدارة المخاطـر تُعـد مسـئولة عـن المراجعـة الدوريـة لإدارة المخاطـر وبيئـة الرقابـة بشـكل مسـتقل.

أ - خطر الإئتمان

يتعـرض البنـك لخطـر الإئتمـان وهـو الخطـر الناتـج عـن قيـام أحـد الأطـراف بعـدم الوفـاء بتعهداتـه، ويُعـد خطـر الإئتمـان أهـم الأخطـار بالنسـبة للبنـك، لذلـك تقـوم الإدارة بحـرص بـإدارة التعـرض لذلـك الخطـر. ويتمثـل خطـر الإئتمـان بصفـة أساسـية فـي أنشـطة الإقـراض التـي ينشـأ عنهـا القـروض والتسـهيلات وأنشـطة الإسـتثمار التـي يترتـب عليهـا أن تشـتمل أصـول البنـك علـى أدوات الديـن. كمـا يوجـد خطـر الإئتمـان أيضـا فـي الأدوات الماليـة خـارج المركـز المالـى مثـل إرتباطـات القـروض. وتتركـز عمليـات الإدارة والرقابـة علـى خطـر الإئتمـان لـدى فريـق إدارة خطـر الإئتمـان فـي إدارة المخاطـر الـذي يرفـع تقاريـره إلـي مجلـس الإدارة والإدارة العليـا ورؤسـاء وحـدات النشـاط بصفـة دوريـة.

أ/١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الإئتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء, ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي:

- إحتمالات الإخفاق (التأخر) من قِبل العميل أو الغير في الوفاء بإلتزاماته التعاقدية.

- المركز الحالي والتطور المستقبلي المُرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق.

- خطر الإخفاق الافتراضي.

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الإئتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الإضمحلال وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ الذي يعتمد علي الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

يقوم البنك بتقييم إحتمال التأخر على مستوى كل عميل بإستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الإئتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلي أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدي إحتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة, مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الإئتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى إحتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها علي التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك	
التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر.

علي سبيل المثال, بالنسبة للقرض, يكون هذا المركز هو القيمة الإسمية. وبالنسبة للإرتباطات, يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلي المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر, إن حدث.

وتمثل الخسارة الإفتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين, وأولوية المطالبة, ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الإئتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى.

بالنسبة لأدوات الدين والأذون الحكومية, يقوم البنك بإستخدام التصنيفات الخارجية ما يعادله لإدارة خطر الإئتمان, وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة, يتم إستخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الإئتمان. ويتم النظر إلي تلك الإستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول علي جودة إئتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

٢/أ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الإئتمان علي مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الإئتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر الذي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض, أو مجموعة مقترضين, وعلى مستوي الأنشطة الإقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم إعتماد الحدود للخطر الإئتماني على مستوي المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع والدولة من قِبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الإئتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي, وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الإئتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد إلتزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الإئتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. ويقوم البنك بوضع قواعد إسترشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقاري

- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع

- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الإئتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الإئتمان إلي الحد الأدنى, يسعى البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الإضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الإئتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الإفتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الإئتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الإئتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم.

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الإئتمان عن طريق الدخول في إتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن إتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الظاهرة بالمركز المالى وذلك لأن التسوية

عادة ما تتم علي أساس إجمالي, إلا أنه يتم تخفيض خطر الإئتمان المُصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق إتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر, يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الإئتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لإتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الإئتمان المتعلق بالقروض. وتكون الإعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل إرتباطات منح الإئتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض, أو الضمانات, أو الإعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الإرتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الإئتمان الناتج عن إرتباطات منح الإئتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الإرتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الإرتباطات المتعلقة بمنح الإئتمان تمثل إلتزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات إئتمانية محددة. ويراقب البنك المدة, حتى تاريخ الإستحقاق, الخاصة بإرتباطات الإئتمان حيث أن الإرتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الإئتمان بالمقارنة بالإرتباطات قصيرة الأجل.

أ/٣ سياسة قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/١) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الإئتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والإستثمار. وبخلاف ذلك, يتم الإعتراف فقط بخسائر الإضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الإضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظرا لإختلاف الطرق المطبقة, تقل عادة خسائر الإئتمان المُحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر v بإستخدام نموذج الجدارة الإئتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الإضمحلال الوارد في المركز المالي في نهاية السنة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والإضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييم البنك	٣١ ديسمبر ٢٠٢١		٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الإضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الإضمحلال
ديون جيدة	78.33%	13.66%	88.80%	19.69%
المتابعة العادية	15.09%	10.03%	7.68%	9.98%
المتابعة الخاصة	3.30%	21.45%	1.19%	9.88%
ديون غير منتظمة	3.28%	54.86%	2.33%	60.45%
	100%	100%	100%	100%

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود إضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦), وإستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبير تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه إمتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- إضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الإئتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الإضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة, ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم, بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة بإستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١, تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الإئتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى إنتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الإئتمان, بما في ذلك الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان, على أساس نسب محددة من قِبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية, يتم تجنيب إحتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة. ويتم تعديل ذلك الإحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الإئتمان.

أولا: أسس تقييم الجدارة الإئتمانية للمؤسسات:

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
1	مخاطر منخفضة	صفر	1	ديون جيدة
2	مخاطر معتدلة	1%	1	ديون جيدة
3	مخاطر مرضية	1%	1	ديون جيدة
4	مخاطر مناسبة	2%	1	ديون جيدة
5	مخاطر مقبولة	2%	1	ديون جيدة
6	مخاطر مقبولة حدياً	3%	2	المتابعة العادية
7	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	5%	3	المتابعة الخاصة
8	دون المستوى	20%	4	ديون غير منتظمة
9	مشكوك في تحصيلها	50%	4	ديون غير منتظمة
10	رديئة	100%	4	ديون غير منتظمة

ثانيا: أسس تصنيف القروض الصغيرة وفقا للأنشطة الإقتصادية

شروط التصنيف	قروض منتظمة	قروض غير منتظمة		
		دون المستوى	مشكوك في تحصيلها	رديئة
مدة التأخر في السداد	ـــــ	ستة أشهر	تسعة أشهر	إثنا عشر شهراً
المخصص	%٣	%٢٠	%٥٠	%١٠٠

أ-٥. الحد الأقصى لخطر الإئتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الإئتمان في الميزانية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	7,105,903	3,879,673
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(2,149)	(12,550)
أرصدة لدى البنوك	7,924,085	4,661,524
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	7,626,598	8,584,332
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(13,681)	(35,475)
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: أدوات دين		
قروض وتسهيلات للعملاء		
قروض لأفراد:		
حسابات جارية مدينة	287,689	251,485
بطاقات إئتمان	38,088	26,868
قروض شخصية	2,706,892	995,438
قروض عقارية	164,128	40,013
قروض لمؤسسات:		
حسابات جارية مدينة	19,329,777	18,501,778
قروض مباشرة	8,025,704	7,346,500
قروض مشتركة	5,801,262	5,195,661
يخصم: إيرادات تحت التسوية	(120,938)	(15,831)
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(1,328,672)	(1,044,075)
قروض وتسهيلات للبنوك	72,226	29,607
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(99)	(534)
إستثمارات مالية: أدوات دين من خلال الدخل الشامل وبالتكلفة المستهلكة	11,957,195	5,164,538
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(11,145)	(11,233)
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	779,701	722,459
الإجمـــــالي	70,342,566	54,280,178

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالي

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
خطابات ضمان	7,342,014	3,741,878
الإعتمادات المستندية (إستيراد)	1,886,101	1,360,219
الإعتمادات المستندية (تصدير معززة)	608,135	293,604
أوراق مقبولة الدفع	597,309	586,739
يخصم: غطاءات نقدية	(728,345)	(743,230)
الصافي	9,705,214	5,239,210
إرتباطات غير قابلة للإلغاء عن تسهيلات إئتمانية	2,671,184	3,896,989
إجمالي	12,376,398	9,136,199

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
لا يوجد عليها متأخرات أو إضمحلال	34,890,018	31,597,089
متأخرات ليست محل إضمحلال	269,215	5,159
محل إضمحلال	1,194,307	755,494
الإجمالي	36,353,540	32,357,742
يخصم: إيرادات تحت التسوية	(120,938)	(15,831)
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(1,328,672)	(1,044,075)
الصافي	34,903,930	31,297,836

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال.

ويتم تقييم الجودة الإئتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة البنك.

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	ألف جنيه مصري							
التقييم	أفراد			مؤسسات				
	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
١- جيدة	287,689	34,453	2,569,701	159,927	15,603,096	6,051,168	3,645,166	28,351,201
٢- المتابعة العادية	-	-	-	-	3,086,620	1,585,685	1,866,513	6,538,817
الإجمالي	287,689	34,453	2,569,701	159,927	18,689,716	7,636,853	5,511,678	34,890,018

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	ألف جنيه مصري							
التقييم	أفراد			مؤسسات				
	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
١- جيدة	251,485	26,088	993,853	40,013	17,255,639	5,423,495	4,477,115	28,467,688
٢- المتابعة العادية	-	-	-	-	941,816	1,691,775	495,810	3,129,401
الإجمالي	251,485	26,088	993,853	40,013	18,197,455	7,115,270	4,972,925	31,597,089

قروض وتسهيلات للعملاء توجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل إضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد العكس، وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	ألف جنيه مصري					
التقييم	أفراد			مؤسسات		
	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
متأخرات حتى 30 يوم	3,058	68,449	3,176	54,657	37,066	166,406
متأخرات من 30 الى 40 يوم	391	10,441	-	16,758	291	27,883
متأخرات من 40 إلى 90 يوم	81	38,440	1,025	67	35,311	74,926
الإجمالي	3,530	117,331	4,201	71,483	72,668	269,215

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	ألف جنيه مصري					
التقييم	أفراد			مؤسسات		
	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
متأخرات حتى 30 يوم	-	-	-	5,159	-	5,159
متأخرات من 30 الى 60 يوم	-	-	-	-	-	0
متأخرات من 60 الى 90 يوم	-	-	-	-	-	0
الإجمالي	0	0	0	5,159	0	5,159

قروض وتسهيلات للعملاء محل إضمحلال بصفة منفردة

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ١,١٩٤,٣٠٧ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقابل مبلغ ٧٥٥,٤٩٥ ألف جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وقد بلغت إجمالي القيمة العادلة للضمانات مبلغ ٢٧٣,٨٧٩ ألف جنيه مصري.

٣١ ديسمبر ٢٠٢١				ألف جنيه مصري			
التقييم	أفراد			مؤسسات			
	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
"قروض محل إضمحلال بصفة منفردة"	88	19,860	-	640,061	317,382	216,916	1,194,307
الإجمالي	88	19,860	-	640,061	317,382	216,916	1,194,307

٣٠ يونيو ٢٠٢٠				ألف جنيه مصري			
التقييم	أفراد			مؤسسات			
	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
"قروض محل إضمحلال بصفة منفردة"	780	1,585	0	304,323	226,071	222,736	755,495
الإجمالي	780	1,585	0	304,323	226,071	222,736	755,495

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد, وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية, وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على

مؤشرات أو معايير تشير إلي أن هناك إحتمالات عالية لإستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة.

ومن المُعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الأجل, خاصة قروض تمويل العملاء. وقد بلغت القروض والتسهيلات للعملاء التى تم إعادة التفاوض

بشأنها (هو رصيد صافي المديونية للعملاء الذين تم تسوية مديونياتهم) مبلغ ١٧٢,٠٤٤ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

أ-٦. أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في آخر الفترة المالية.

إستثمارات في أوراق مالية	٣١ ديسمبر ٢٠٢١		٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	إستثمارات في أوراق مالية (أدوات دين)	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	إستثمارات في أوراق مالية (أدوات دين)
تقييم B	7,612,917	11,689,219	8,548,857	5,153,305
الإجمالي	7,612,917	11,689,219	8,548,857	5,153,305

أ-٨ تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الإئتمان

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الإئتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة الحالية، عند إعداد هذا الجدول، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

ألف جنيه مصري				
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	القاهرة الكبرى	الإسكندرية الدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الإجمالي
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	6,966,544	118,729	20,630	7,105,903
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(2,149)	-	-	(2,149)
أرصدة لدى البنوك	7,924,085	-	-	7,924,085
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	7,626,598	-	-	7,626,598
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(13,681)	-	-	(13,681)
قروض وتسهيلات للعملاء:				
قروض لأفراد:				
حسابات جارية مدينة	115,638	166,307	5,745	287,689
بطاقات إئتمان	28,462	8,187	1,440	38,088
قروض شخصية	1,645,770	874,331	186,791	2,706,892
قروض عقارية	144,588	17,730	1,809	164,128
قروض لمؤسسات:				
حسابات جارية مدينة	15,363,139	3,753,443	213,195	19,329,777
قروض مباشرة	6,571,127	1,110,253	344,324	8,025,704
قروض مشتركة	5,557,873	100,546	142,843	5,801,262
يخصم: إيرادات تحت التسوية	(119,080)	(1,858)	-	(120,938)
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(1,066,010)	(254,400)	(8,262)	(1,328,672)
قروض وتسهيلات للبنوك	72,226	-	-	72,226
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(99)	-	-	(99)
إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر:				
- أدوات دين	11,045,113	-	-	11,045,113
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(9,637)	-	-	(9,637)
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:				
- أدوات دين	912,082	-	-	912,082
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(1,508)	-	-	(1,508)
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	779,701	-	-	779,701
الإجمـــــالي	63,540,781	5,893,269	908,515	70,342,566

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الإئتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

ألف جنيه مصري					
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	قطاع حكومي	قطاع خاص	قطاع عالم خارجي	أنشطة أخرى	الإجمالي
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	7,105,903	-	-	-	7,105,903
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(2,149)	-	-	-	(2,149)
أرصدة لدى البنوك	7,066,760	250	857,075	-	7,924,085
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	7,626,598	-	-	-	7,626,598
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(13,681)	-	-	-	(13,681)
قروض وتسهيلات للعملاء:					
قروض لأفراد:					
حسابات جارية مدينة	-	-	-	287,689	287,689
بطاقات إئتمان	-	-	-	38,088	38,088
قروض شخصية	-	169	-	2,706,723	2,706,892
قروض عقارية	-	-	-	164,128	164,128
قروض لمؤسسات:					
حسابات جارية مدينة	507,762	18,554,797	-	267,218	19,329,777
قروض مباشرة	2,277	7,794,846	-	228,582	8,025,704
قروض مشتركة	2,692,485	3,108,777	-	-	5,801,262
يخصم: إيرادات تحت التسوية	-	(120,938)	-	-	(120,938)
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(56,941)	(1,209,107)	-	(62,623)	(1,328,672)
قروض وتسهيلات للبنوك	-	-	72,226	-	72,226
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	-	-	(99)	-	(99)
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:					
- أدوات دين	10,786,337	258,776	-	-	11,045,113
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(7,691)	(1,946)	-	-	(9,637)
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:					
- أدوات دين	912,082	-	-	-	912,082
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(1,508)	-	-	-	(1,508)
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	-	7,114	-	772,588	779,701
الإجمـــــالي	36,618,232	28,392,737	929,202	4,402,393	70,342,566

(ب) خطـر السـوق

يقـوم البنـك علـى إتبـاع منهـج يهـدف إلـى تحقيـق التـوازن مـا بيـن تعظيـم ربحيـة ودعـم سـلامة ونمـو المركـز المالـي للبنـك فـي حـدود المسـتوى المقبـول للمخاطر.ومـن ثـم يتـم تحديـد, ومتابعـة, وإدارة مختلـف أنـواع مخاطـر السـوق بهـدف حمايـة قيـم الأصـول وتدفقـات الدخـل, بمـا يحمـي مصالـح مودعـي البنـك والمسـاهمين, مـع العمـل علـى تعظيـم عائـدات المسـاهمين فـي إطـار معاييـر البنـك المعتمـدة بكافـة السياسـات المرتبطـة واتسـاقاً مـع تعليمـات البنـك المركـزي المصـري وإرشـادته بشـأن متطلبـات رأس المـال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتتمثـل مخاطـر السـوق فـي المخاطـر الناتجـة عـن التقلبـات فـي عوامـل السـوق التـي قـد تؤثـر سـلبا علـى قيـم سـتثمارات البنـك المحتفـظ بهـا سـواء بغـرض المتاجـرة أو لغيـر أغـراض المتاجـرة ممـا ينعكـس بـدوره علـى الأرباح والمركـز المالـي للبنـك.

ب/١ أساليب قياس خطر السوق

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق:

-يقـوم البنـك بـإدارة مخاطـر السـوق الناجمـة عـن التقلبـات فـي أسـعار العائـد وأسـعار الصـرف الأجنبـي وأسـعار الأوراق الماليـة, والتـي تنشـأ بشـكل أساسـي مـن خـلال الإسـتثمارات الماليـة, توظيفـات مـوارد البنـك, ومعامـلات الصـرف الأجنبـي , وذلـك مـن خـلال متابعـة وتقييـم التغيـر فـي الظـروف الاقتصاديـة والسـوقية وإحتماليـة تأثيرهـا علـى مركـز البنـك المالـي وأرباحـه, وكـذا سـيناريوهات توقـع اتجاهـات الأسـعار والعوامـل المؤثـرة التـي تزيـد تعـرض البنـك لمخاطـر السـوق.

-ويطبـق البنـك الأسـلوب المعيـاري عنـد حسـاب متطلـب رأس المـال الـلازم لمقابلـة مخاطـر السـوق لمحفظـة المتاجـرة مـن خـلال البنـاء التراكمـي أي حسـاب المتطلـب الرأسـمالي لـكل نـوع مـن أنـواع مخاطـر السـوق علـى حـدة ثـم جمعهـا للوصـول إلـي المتطلـب الرأسـمالي الإجمالـي وذلـك وفقـا للضوابـط الصـادرة مـن البنـك المركـزي المصـري.

- كمـا يقـوم البنـك بمتابعـة وتقييـم مخاطـر أسـعار العائـد للمحفظـة لغيـر أغـراض المتاجـرة مـن خـلال الرقابـة علـى حـدود فجـوات إعـادة التسـعير ذات الحساسـية للتغيـر فـي سـعر العائـد والمعتمـدة مـن قبـل لجنـة الأصـول والخصـوم وكـذا إحتسـاب العائـد المعـرض للمخاطـر Earning at Risk والتغيـر فـي القيمـة الإقتصاديـة Economic Value فـي ضـوء ضوابـط البنـك المركـزي المصـري الصـادرة فـي هـذا الشـأن.

إختبارات الضغوط (Stress Testing)

-تعطـي إختبـارات الضغـط مؤشـرًا عـن حجـم الخسـارة المتوقعـة التـي قـد تنشـأ عـن ظـروف غيـر مواتيـة بشـكل حـاد ويتـم تصميـم إختبـارات الضغـط بمـا يـلاءم نشـاط البنـك بإسـتخدام سـيناريوهات محـددة. وتتضمـن إختبـارات الضغـط التـي تسـتخدم فـي إدارة مخاطـر السـوق بالبنـك, إختبـار حساسـية سـعر العائـد, وتقـوم الإدارة العليـا بمتابعـة نتائج إختبارات الضغوط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً.

ب/٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

- يتعـرض البنـك لخطـر التقلبـات فـي أسـعار صـرف العمـلات الأجنبيـة علـى المركـز المالـي والتدفقـات النقديـة وقـد قـام مجلـس الإدارة بوضـع حـدود للعمـلات الأجنبيـة وذلـك بالقيمـة الإجماليـة لـكل مـن المراكـز فـي نهايـة اليـوم وكذلـك خـلال اليـوم التـي يتـم مراقبتهـا لحظيـا ويلخـص الجـدول التالـي مـدى تعـرض البنـك لخطـر تقلبـات سـعر صـرف العمـلات الأجنبيـة فـي نهايـة السـنة الماليـة. ويتضمـن الجـدول التالـي القيمـة الدفتريـة للأدوات الماليـة مُوزعـة بالعمـلات المكونـة لها.

ب/٣ خطر سعر العائد

يتعـرض البنـك لآثـار التقلبـات فـي مسـتويات أسـعار العائـد السـائدة فـي السـوق وهـو خطـر التدفقـات النقديـة لسـعر العائـد المتمثـل فـي تذبـذب التدفقـات النقديـة المسـتقبلية لأداة ماليـة بسـبب التغيـرات فـي سـعر عائـد الأداة, وخطـر القيمـة العادلـة لسـعر العائـد وهـو خطـر تقلبـات قيمـة الأداة الماليـة نتيجـة للتغيـر فـي أسـعار العائـد فـي السـوق, وقـد يزيـد هامـش العائـد نتيجـة لتلـك التغيـرات ولكـن قـد تنخفـض الأربـاح فـي حالـة حـدوث تحـركات غيـر متوقعـة, ويقـوم مجلـس إدارة البنـك بوضـع حـدود لمسـتوى الإختـلاف فـي إعـادة تسـعير العائـد الـذي يمكـن أن يحتفـظ بـه البنـك, ويتـم مراقبـة ذلـك يوميـا بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

ج-خطر السيولة

خطـر السـيولة هـو خطـر تعـرض البنـك لصعوبـات فـي الوفـاء بتعهداتـه المرتبطـة بإلتزاماتـه الماليـة عنـد الإسـتحقاق وإسـتبدال المبالـغ التـي يتـم سـحبها ويمكـن أن ينتـج عـن ذلـك الإخفـاق فـي الوفـاء بالإلتزامـات الخاصـة بالسـداد للمودعيـن والوفـاء بارتباطـات الإقـراض.

د- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي: -

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.

- حماية قدرة البنك على الإستمرارية وتمكينه من الإستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.

- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال وإستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يوميا بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الإحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري حدا أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الإحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥%.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:
الشريحة الأولى: وهى رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والإحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا إحتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الإعتراف بها وأية خسائر مرحلة والأصول غير الملموسة والأصول الضريبية المؤجلة.

الشريحة الثانية: وهى رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقا لأسس الجدارة الإئتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وفى شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد القروض (الودائع) المساند عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الإئتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الإعتبار، ويتم إستخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل ٢

	ألف جنيه مصري ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	ألف جنيه مصري ٣٠ يونيو ٢٠٢٠
رأس المال	6,732,766	6,229,982
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)		
رأس المـــال المصدر والمدفوع	3,273,600	2,728,000
الإحتياطيات	807,801	705,845
الارباح المحتجزة	1,474,833	1,334,844
اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	164,952	257,404
الأرباح المرحلية - ربع سنوية	711,641	861,667
حقوق الأقلية	12,504	36
إجمالي الإستبعادات من الشريحة الأولى	(93,619)	(108,114)
اجمالى الشريحة الأولى	6,351,712	5,779,682
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
45% من قيمة الإحتياطي الخاص	10,098	10,098
مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات و الإلتزامات العرضية المنتظمة	370,956	445,551
إجمالي الإستبعادات من الشريحة الثانية	-	(8,197)
إجمالي الشريحة الثانية	381,054	447,452
الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر:		
إجمالي مخاطر الإئتمان	43,463,370	39,248,242
إجمالي مخاطر السوق	43,613	330,497
إجمالي مخاطر التشغيل	4,107,231	3,135,250
إجمالي	47,614,214	42,713,989
معيار كفاية رأس المال متضمنة الدعامة التحوطية - مع الأخذ في الإعتبار تأثير أكبر 50 عميل (%)	14.14%	14.59%

بناءا على أرصدة القوائم المالية المجمعة للبنك ووفقا لتعليمات البنك المركزى المصري الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢. تم بدء تطبيق قرار البنك المركزى المصري بخصوص الأخذ في الإعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل على معيار كفاية رأس المال بدءاً من يناير ٢٠١٧.

(و) الرافعة المالية

إن قياس نسبة الرافعة المالية يدعم من قياس معيار كفاية رأس المال المرتبط بالمخاطر بمقياس مكمل بسيط ومباشر لا يتم حسابه وفقاً لأوزان المخاطر, وتعزى فعاليتها إلى قدرتها على الحد من الضغوط على الجهاز المصرفي, وتشير نسبة الرافعة المالية إلى قياس مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بإجمالى أصول البنك غير مرجحة بأوزان مخاطر والتي يجب ألا تقل عن ٣%, ويلخص الجدول التالي مكونات نسبة الرافعة المالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي):	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
رأس المـــال المصدر والمدفوع	3,273,600	2,728,000
الإحتياطيات	807,801	705,845
إجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	164,952	257,404
الأرباح المحتجزة	1,474,833	1,334,844
الأرباح المرحلية - ربع سنوية	711,641	861,667
حقوق الأقلية	12,504	36
إجمالي الإستبعادات من رأس المال الأساسي	(93,619)	(108,114)
إجمالي الشريحة الأولى	6,351,712	5,779,682
التعرضات داخل وخارج الميزانية:		
"إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية"	76,756,077	57,122,936
إجمالي التعرضات خارج الميزانية	8,284,780	5,447,544
إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية	85,040,857	62,570,480
نسبة الرافعة المالية (%)	7.47%	9.24%

٤- التقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك بإستخدام تقديرات وإفتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والإلتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والإفتراضات بإستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

(أ) القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة بإستخدام أساليب تقييم وعندما يتم إستخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة, يتم إختبارها ومراجعتها دوريا بإستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها.

(ب) ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل ويتم محاسبته من خلال المركز الضريبي لكبار الممولين مما يستدعي إستخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الإلتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى إحتمال نشأة ضرائب إضافية وعندما يكون هناك إختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها, فإن هذه الإختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الإختلاف فيها.

٥- صافي الدخل من العائد

عائد القروض والايرادات المشابهة من:	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهرا) ألف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
قروض وتسهيلات للعملاء	971,125	5,434,266	737,733	3,210,787
أذون الخزانة	166,317	943,667	220,162	978,113
سندات الخزانة	412,310	1,780,616	171,427	572,181
سندات الشركات	6,528	30,664	-	-
ودائع وحسابات جارية	71,535	235,790	22,325	787,044
أخرى	17,930	47,950	(10,256)	4,420
إجمالي	1,645,745	8,472,953	1,141,391	5,552,545
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من: ودائع وحسابات جارية:				
للبنوك	(45,026)	(372,613)	(54,226)	(326,311)
للعملاء	(1,024,802)	(5,077,782)	(678,622)	(3,201,481)
قروض أخرى	(8,941)	(64,751)	(10,864)	(50,228)
عمليات بيع أذون خزانة مع الإلتزام بإعادة الشراء	(6,930)	(19,672)	(2,203)	(9,167)
أخرى	1,044	(1,167)		
إجمالي	(1,084,654)	(5,535,985)	(745,915)	(3,587,187)
صافي	561,091	2,936,968	395,476	1,965,358

٦- صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهرا) ألف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
ايرادات الأتعاب والعمولات:				
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالإئتمان	119,252	596,009	69,148	316,458
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	315	2,462	470	1,849
أتعاب أخرى	55,918	163,642	22,125	58,812
إجمالي	175,485	762,112	91,744	377,119
مصروفات الأتعاب والعمولات				
أتعاب أخرى مدفوعة	(35,752)	(132,599)	(5,244)	(37,563)
إجمالي	(35,752)	(132,599)	(5,244)	(37,563)
صافي	139,733	629,513	86,500	339,556

٧- توزيعات أرباح

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهراً) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	-	9,942	(7,368)	11,252
	-	9,942	(7,368)	11,252

٨- صافي دخل المتاجرة

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهراً) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصري
أرباح التعامل في العملات الأجنبية	31,521	203,693	28,653	119,684
أرباح (خسائر) تقييم عقود مبادلة عملات	-	205	155	(337)
أرباح بيع إستثمارات مالية بغرض المتاجرة	1,628	18,835	4,874	16,535
فروق تقييم إستثمارات مالية بغرض المتاجرة	18,834	48,095	1,463	1,110
إجمالى دخل المتاجرة	51,983	270,828	35,146	136,992

٩- عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان

	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهرا) ألف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإئتمان	(67,833)	(296,391)	(22,748)	74,941
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأذون الخزانة الحكومية	6,446	20,986	(0)	7,137
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية	883	1,738	(4,057)	(9,649)
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات البنوك	159	420	(495)	(495)
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	249	10,084	(689)	(558)
الخسائر الإئتمانية المتوقعة أدوات دين شركات	24	(1,946)	-	-
الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى	(1,101)	(1,098)	-	(4)
	(61,173)	(266,208)	(27,990)	71,372

١٠- مصروفات إدارية

	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهرا) ألف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
أجور ومرتبات	(170,488)	(871,691)	(133,307)	(463,260)
تأمينات إجتماعية	(6,731)	(37,221)	(5,139)	(19,845)
نظم الإشتراكات المحددة	(8,167)	(50,276)	(8,182)	(28,425)
نظم المزايا المحددة	(14,769)	(82,094)	(10,996)	(50,197)
مصروفات العمليات	(34,027)	(207,714)	(49,122)	(149,881)
مصروفات الإتصالات	(8,920)	(37,651)	(560)	(17,631)
مصروفات الأعمال	(20,221)	(118,628)	(12,298)	(70,115)
مصروفات الأدوات الكتابية والمطبوعات	(1,820)	(11,255)	2,385	(5,744)
مصروفات الخدمات	(69,573)	(306,265)	(31,539)	(139,862)
مصروف إهلاك الأصول	(43,194)	(230,162)	(31,014)	(110,517)
الإجمالي	(377,911)	(1,952,958)	(279,774)	(1,055,477)

* المتوسط الشهرى لإجمالي المرتبات والمكافآت التى تقاضاها أكبر عشرون موظف بالبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ يبلغ ٣,٦٤٨ ألف جنيه مصري.

١١- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى:

إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى:	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهرا) ألف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
أرباح تقييم أرصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	604	14,179	(11,402)	20,757
إيرادات تلكس وسويفت وبريد ومطبوعات وتصوير	13,349	79,289	10,738	51,334
إيرادات خدمات قانونية	56	220	20	73
(عبء) رد مخصصات أخرى	(35,540)	(62,138)	17,444	(28,276)
(عبء) رد مخصص إلتزامات مزايا التقاعد	5,820	(18,718)	(13,010)	(15,549)
أرباح (خسائر) رأسمالية	(0)	8,976	45	436
إيرادات متنوعة	1,796	19,109	300	14,099
مصروفات متنوعة	(2,559)	(8,683)	1,026	(5,547)
	(16,474)	32,234	5,161	37,325

١٢- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
نقدية	321,800	219,217
أرصدة لدى البنك المركزي المصري في إطار نسبة الإحتياطي	6,784,103	3,660,456
يخصم منه: الخسائر الإئتمانية المتوقعة:	(2,149)	(12,550)
الإجمالي	7,103,754	3,867,123
أرصدة ذات عائد	1,047,443	1,135,714
أرصدة بدون عائد	6,056,310	2,731,409
	7,103,754	3,867,123

* قام البنك بإعادة إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة للنقدية و أرصدة لدى البنك المركزي المصري أخذاً في الإعتبار العمر المتبقي للأداة المالية وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي IFRS٩ ومعايير المحاسبة المصرية

* تتضمن الأرصدة لدى البنك المركزي المصري الوديعة الدولارية في إطار نسبة الإحتياطى الإلزامي لدى البنك المركزي المصري (١٠%), والتي يتم تسويتها في تاريخ الإستحقاق (١٧ فبراير ٢٠٢٢).

١٣- أرصدة لدى البنوك

أرصدة لدى البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
حسابات جارية	156,103	379,371
ودائع	7,767,982	4,282,153
الإجمالي	7,924,085	4,661,524
البنك المركزي المصري بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي	6,800,000	3,547,978
بنوك محلية	93,905	215,768
بنوك خارجية	1,029,930	897,778
الإجمالي	7,923,835	4,661,524
أرصدة بدون عائد	156,103	379,371
أرصدة ذات عائد متغير	7,767,982	4,282,153
الإجمالي	7,924,085	4,661,524
أرصدة متداولة	7,924,085	4,661,524

قام البنك بإعادة إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأرصدة لدى البنوك أخذاً في الإعتبار العمر المتبقي للأداة المالية وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولى IFRS٩ ومعايير المحاسبة المصرية.

١٤- أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	7,648,666	8,607,238
عمليات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء	(22,069)	(22,906)
يخصم منه: الخسائر الإئتمانية المتوقعة:	(13,681)	(35,475)
الإجمالي	7,612,917	8,548,857
وتتمثل أذون الخزانة في:		
أذون خزانة إستحقاق 91 يوم	165,600	506,675
أذون خزانة إستحقاق 182 يوم	765,750	294,650
أذون خزانة إستحقاق 273 يوم	1,038,000	4,511,075
أذون خزانة إستحقاق 364 يوم	5,920,213	3,595,783
الإجمالي	7,889,563	8,908,183
يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد	(240,897)	(300,945)
الإجمالي	7,648,666	8,607,238
أذون خزانة مباعة مع الإلتزام بإعادة الشراء	(22,069)	(22,906)
يخصم منه: الخسائر الإئتمانية المتوقعة:	(13,681)	(35,475)
الصافي	7,612,917	8,548,857

* قام البنك بإعادة إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأذون الخزانة الحكومية أخذاً في الإعتبار العمر المتبقي للأداة المالية وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولى IFRS٩ ومعايير المحاسبة المصرية.

* ضمن بند أذون الخزانة مبلغ ٢٣,٥٠٠ ألف جنيه مصري مرهون للبنك المركزي المصري مقابل التمويل العقاري ومبلغ ١٩٣,٥٧٥ ألف جنيه مصري مرهون مقابل مبادرة البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

١٥- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
أدوات دين:		
وثائق صناديق الإستثمار:		
صندوق البنك المصري لتمنية الصادرات – ذات العائد التراكمي	38,902	36,030
الإجمالي	38,902	36,030

١٦- قروض وتسهيلات للعملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
قروض لأفراد:		
حسابات جارية مدينة	287,689	251,485
بطاقات إئتمان	38,088	26,868
قروض شخصية	2,706,892	995,438
قروض عقارية	164,128	40,013
قروض لمؤسسات:		
حسابات جارية مدينة	19,329,777	18,501,777
قروض مباشرة	8,025,704	7,346,500
قروض مشتركة	5,801,262	5,195,661
يخصم: إيرادات تحت التسوية	(120,940)	(15,831)
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(1,328,672)	(1,044,075)
الصافي	34,903,930	31,297,836

قروض وتسهيلات للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
أوراق تجارية مخصومة	72,226	29,607
الإجمالي	72,226	29,607
يخصم منه: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(99)	(534)
الصافي	72,127	29,073

قام البنك بإعادة إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض وتسهيلات البنوك أخذاً في الإعتبار العمر المتبقي للأداة المالية وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولى IFRS9 ومعايير المحاسبة المصرية.

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض وتسهيلات العملاء

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع ٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	240,013	183,990	620,071	1,044,075
عبء الإضمحلال	-	181,557	137,451	319,008
المستخدم من المخصصات خلال الفترة	-	-	(17,656)	(17,656)
متحصلات من ديون سبق إعدامها	18,836	-	-	18,836
رد عبء الإضمحلال	(22,616)	-	-	(22,616)
فروق تقييم عملات أجنبية(+/-)	(940)	(1,041)	(10,994)	(12,975)
الرصيد في نهاية الفترة المالية	235,293	364,507	728,872	1,328,672

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض وتسهيلات البنوك

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع				
	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	-	534	-	534
عبء الإضمحلال	-	(420)	-	(420)
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	-	(15)	-	(15)
الرصيد في نهاية الفترة المالية	-	99	-	99

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض وتسهيلات العملاء

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع ٣٠ يونيو ٢٠٢٠				
	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	242,807	401,223	621,391	1,265,420
عبء الإضمحلال	21,684	-	-	21,684
المحول من المرحلة الأولى للمرحلة الثانية	(39,916)	39,916	-	
المحول من المرحلة الثانية للمرحلة الثالثة	-	(160,127)	160,127	-
المستخدم من المخصصات خلال الفترة	(41)	-	(139,299)	(139,340)
متحصلات من ديون سبق إعدامها	16,730	-	-	16,730
رد عبء الإضمحلال	-	(83,620)	(11,747)	(95,367)
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	(1,250)	(13,401)	(10,400)	(25,052)
الرصيد في نهاية السنة المالية	240,014	183,990	620,071	1,044,075

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض وتسهيلات البنوك

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع				٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	913	-	-	913
عبء الإضمحلال	(826)	491	-	(335)
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	(87)	43	-	(44)
الرصيد في نهاية السنة المالية	0	534	-	534

١٧- المشتقات المالية

تمثل عقود مبادلة العملة / أو العائد إرتباطات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد (معدل ثابت بمعدل متغير مثلا) أو كل ذلك مع (أى عقود مبادلة عوائد وعملات). ولا يتم التبادل الفعلي للمبالغ التعاقدية إلا في بعض عقود مبادلة العملات ويتمثل خطر الإئتمان للبنك في التكلفة المحتملة لإستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى فى أداء إلتزاماتها.

ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة وبنسبة من المبالغ التعاقدية وللرقابة على خطر الإئتمان القائم يقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة فى أنشطة الإقراض.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			٣٠ يونيو ٢٠٢٠		
	المبلغ التعاقدي/ الإفتراضي ألف جنيه مصري	القيم العادلة الأصول ألف جنيه مصري	الإلتزامات ألف جنيه مصري	المبلغ التعاقدي/ الإفتراضي ألف جنيه مصري	القيم العادلة الأصول ألف جنيه مصري	الإلتزامات ألف جنيه مصري
عقود مبادلة عملات	-	-	-	40,346	-	205
إجمالي أصول (إلتزامات) المشتقات المالية	-	-	-	40,346	-	205

١٨- إستثمارات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
مدرجة في السوق	11,035,475	4,065,566
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة:		
وثائق صناديق الإستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة	37,191	29,341
غير مدرجة في السوق	312,504	472,854
إجمالي إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (1)	11,385,170	4,567,761
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:		
أدوات دين:		
مدرجة في السوق	910,574	1,087,740
إجمالي إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (2)	910,574	1,087,740
إجمالي إستثمارات مالية (2+1)	12,295,744	5,655,501
أرصدة متداولة	11,983,240	5,182,646
أرصدة غير متداولة	312,504	472,855
	12,295,744	5,655,501
أدوات دين ذات عائد ثابت	11,689,219	5,153,305
أدوات دين ذات عائد متغير	256,830	-
	11,946,049	5,153,305

* تم تقيم الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر (أسهم شركات) و الغير مسجلة بالبورصة المالية ولا يوجد عليها تعامل نشط بأحد الطرق الفنية المقبولة وذلك لتحديد قيمتها العادلة.

* بتاريخ ٢٠١٦\٥\٥ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٧٠١,٣٢١,٦٢٤ جنيه مصري من بند إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر إلى بند إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

* بتاريخ ٢٠١٦\٧\٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٨٨٣,٥٤٣,١١٩ جنيه مصري من بند إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر إلى بند إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

* بتاريخ ٢٠١٦\١٠\٢٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ١,٦٥٠,٤١٠,٠٨٥ جنيه مصري من بند إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر إلى بند إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

* بتاريخ ٢٠١٦\١١\٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات شركات) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٥٤,٤٥٨,١٣٣ جنيه مصري من بند إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر إلى بند إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

والجدول التالي يوضح القيمة الدفترية والقيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ للسندات الحكومية التي تم إعادة تبويبها

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
سندات حكومية	542,417	567,369

تبلغ مكاسب القيمة العادلة التي كان سيعترف بها في حقوق الملكية لو لم يكن قد تم إعادة تبويب السندات الحكومية مبلغ ٢٤,٩٠٢ الف جنيه مصري, وذلك من تاريخ إعادة التبويب.

(القيمة بالألف جنيه المصري)			
	إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ألف جنيه مصري	إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
الرصيد في أول السنة المالية 1 يوليو 2019	1,616,452	1,771,882	3,388,334
إضافات	2,930,562	-	2,930,562
إستبعادات (بيع / استرداد)	(186,889)	(695,867)	(882,756)
التغير فى عوائد لم تستحق عن سندات الخزانة الصفرية	5,074	-	5,074
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	14,898	-	14,898
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	192,698	7,881	200,579
إستهلاك علاوة الخصم والإصدار	4,760	3,843	8,603
(عبء) الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(9,794)	-	(9,794)
الرصيد في آخر السنة المالية 30 يونيو 2020	4,567,761	1,087,740	5,655,501
الرصيد في 1 يوليو 2020	4,567,761	1,087,740	5,655,501
إضافات	7,799,119	374,042	8,173,161
إستبعادات (بيع / إسترداد)	(696,933)	(552,207)	(1,249,140)
التغير فى عوائد لم تستحق عن سندات الخزانة الصفرية	(189,925)	(4,439)	(194,364)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	(27,208)	60	(27,147)
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	(82,768)	4,198	(78,569)
إستهلاك علاوة الخصم والإصدار	13,529	2,688	16,216
(عبء) الخسائر الإئتمانية المتوقعة	1,596	(1,508)	88
الرصيد في آخر الفترة المالية	11,385,171	910,575	12,295,745

- قام البنك بإعادة إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر أخذاً في الإعتبار العمر المتبقي للأداة المالية وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولى IFRS٩ ومعايير المحاسبة المصرية.

أرباح (خسائر) إستثمارات مالية

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهرا) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
أرباح بيع إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	-	4,971	-	-
أرباح بيع أذون خزانة	2,870	16,101	-	-
أرباح بيع سندات حكومية	272	272	-	3,424
الإجمالي	3,142	21,343	-	3,424

١٩. إستثمارات مالية في شركات شقيقة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	نسبة المساهمة %	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	نسبة المساهمة %
شركة فيلة للفنادق العائمة	6,875	28.94%	6,875	28.94%
الإجمالي	6,875	28.94%	6,875	28.94%

* شركة فيلة للفنادق العائمة هي إحدى الشركات الشقيقة لشركة كابيتال القابضة ولا يتم تجميعها نظرا لعدم وجود سيطرة للبنك عليها بأى صورة التي تتطلبها أسس تجميع القوائم.

٢٠- أصول غير ملموسة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
القيمة الدفترية في أول الفترة المالية	101,919	68,363
الإضافات	67,037	33,935
الإستبعادات	-	(379)
صافي القيمة الدفترية آخر الفترة المالية (1)	168,956	101,919
مجمع الإستهلاك أول الفترة المالية	64,249	49,354
إستهلاك الفترة المالية	55,062	15,274
مجمع إستهلاك الإستبعادات	-	(379)
مجمع الإستهلاك في آخر الفترة المالية (2)	119,311	64,249
صافي القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة في آخر الفترة المالية (2-1)	49,646	37,670

٢١- أصول أخرى

أصول أخرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة	779,701	722,457
مصروفات مقدمة	73,296	27,901
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	809,477	835,187
أصول آلت ملكيتها للبنك (بالصافي)*	358,630	378,761
تأمينات وعهد	11,345	7,842
أصول تحت التسوية	370,052	128,485
حقوق مالية مشتراة	3,545,852	-
الإجمالي	5,948,352	2,100,633

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة عن قروض متوسطة الأجل	243,718	471,490
عوائد مستحقة عن أرصدة لدى البنوك	38,520	31,810
عوائد مستحقة عن إستثمارات مالية	497,463	219,157
الإجمالي	779,701	722,457

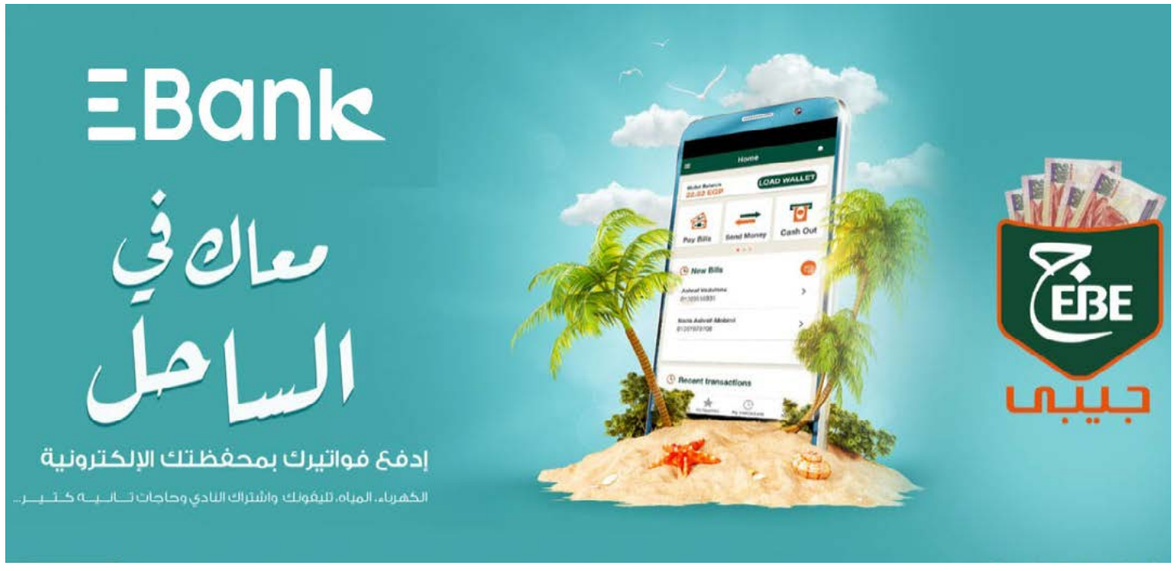

المشروعات تحت التنفيذ

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
الرصيد في بداية الفترة	835,187	533,856
الإضافات خلال الفترة	169,019	350,285
الإستبعادات	(194,729)	(48,954)
الرصيد في نهاية الفترة المالية	809,477	835,187

* تُثبت الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التى آلت بها للبنك التى تتمثل فى قيمة الديون التي قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول فى تاريخٍ لاحق للأيلولة عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند «إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى». وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة لأصل تتجاوز القيمة التي كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه, على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. وإذا لم يتم التصرف فى هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ يتم تدعيم إحتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠% من قيمة هذه الأصول سنوياً, وتُدرج صافى إيرادات ومصروفات الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند «إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

٢٢- الأصول الثابتة

البيان	أراضي	مباني وإنشاءات	نظم آلية متكاملة	وسائل نقل	تجهيزات وتركيبات	أجهزة ومعدات	أثاث	أخرى	الإجمالي
	ألف جنيه مصري								
التكلفة في أول الفترة المالية (3)	113,333	399,253	149,626	15,340	337,223	66,163	43,491	41,564	1,165,993
الإضافات خلال الفترة المالية	20,479	257,535	61,835	5,237	91,638	13,581	10,085	4,374	464,764
الإستبعادات خلال الفترة المالية	-	(121)	(170)	(737)	(3,210)	(359)	(580)	(3)	(5,179)
التكلفة في آخر الفترة المالية (1)	133,812	656,667	211,292	19,840	425,652	79,385	52,995	45,935	1,625,578
مجمع الإهلاك في أول الفترة المالية (4)	-	84,542	100,042	9,515	189,540	38,605	22,551	28,292	473,087
إهلاك الفترة المالية	-	19,869	54,521	3,414	82,702	7,026	5,672	3,679	176,882
مجمع إهلاك الإستبعادات	-	(580)	(174)	(883)	(3,233)	(418)	(571)	(697)	(6,556)
مجمع الإهلاك في آخر الفترة المالية (2)	-	103,831	154,388	12,046	269,009	45,213	27,652	31,273	643,413
صافي الأصول في آخر الفترة المالية (2-1)	133,812	552,836	56,903	7,794	156,642	34,172	25,343	14,662	982,165
صافي الاصول في أول الفترة المالية (4-3)	113,333	314,711	49,585	5,825	147,683	27,559	20,939	13,272	692,907

٢٣- المخزون

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
القيمة الدفترية في أول الفترة المالية	302,387	302,387
القيمة الدفترية في نهاية الفترة المالية (1)	302,387	302,387
مجمع الاهلاك في أول الفترة المالية	-	-
مجمع الإهلاك في نهاية الفترة المالية (2)	-	-
صافي الإستثمارات العقارية في نهاية الفترة المالية (2-1)	302,387	302,387

- قيمة الأرض المملوكة لشركة المصري للإستثمارات العقارية إحدى الشركات التابعة للبنك بشارع النزهة والتي تم تحويلها من الإستثمارات العقارية إلى بند المخزون بناءاً على ما ورد في معايير المحاسبة المصرية في معيار رقم (٣٤) للإستثمار العقاري الفقرة رقم ٥٧ ب

- قيمة الأرض المملوكة لشركة إيه بيتا للإستثمارات العقارية إحدى الشركات التابعة للبنك بمحافظة الإسماعلية والتي تم تحويلها من الإستثمارات العقارية إلى بند المخزون بناءاً على ما ورد في معايير المحاسبة المصرية في معيار رقم (٣٤) للإستثمار العقاري الفقرة رقم ٥٧ ب

٢٤- أصول / إلتزامات ضريبية مؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الإلتزامات بإستخدام معدل الضريبة الفعلي عن السنة المالية الحالية. لا يُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الإستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة، يتم إجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية علي الإلتزامات وأيضا عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية. وفيما يلي أرصدة الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة:

أصول/إلتزامات ضريبة مؤجلة	الأصول الضريبية المؤجلة		الإلتزامات الضريبية المؤجلة	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
البنك				
المخصصات الأخرى (بخلاف مخصص القروض والإلتزامات العرضية ومطالبات الضرائب)	1,347	1,806	-	-
الأثر الضريبى للفرق بين الإهلاك المحاسبي والإهلاك الضريبى	-	0	6,480	2,377
فروق تقييم العملات الأجنبية للإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل	-	-	93	2,210
إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل/ (إلتزام)	1,347	1,806	6,574	4,587
صافى الضريبة التي ينشأ عنها (إلتزام) / أصل			5,227	2,781
الشركات				
أصول / إلتزامات ضريبية مؤجلة	103	95	1,469	9,732
إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل/ (إلتزام)	103	95	6,696	12,513

حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة	الأصول الضريبية المؤجلة		الإلتزامات الضريبية المؤجلة	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
الرصيد في بداية الفترة	1,807	9,520	4,587	4,512
الإضافات	-	1,063	4,103	2,377
الإستبعادات	(460)	(8,776)	(2,117)	(2,302)
الرصيد في نهاية الفترة	1,347	1,807	6,574	4,587
الشركات				
الرصيد في بداية الفترة	95	262	(9,732)	(10,382)
الإضافات	8	-	8,263	650
الإستبعادات	-	(167)	-	-
الرصيد في نهاية الفترة	103	95	(1,469)	(9,732)

٢٥- أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
حسابات جارية	9,591	28
ودائع	2,534,105	3,931,363
	2,543,697	3,931,391
بنوك محلية	2,486,983	3,689,315
بنوك خارجية	56,714	242,076
	2,543,697	3,931,391
أرصدة بدون عائد	61,849	28
أرصدة ذات عائد	2,481,848	3,931,363
	2,543,697	3,931,391
أرصدة متداولة	2,543,697	3,931,391

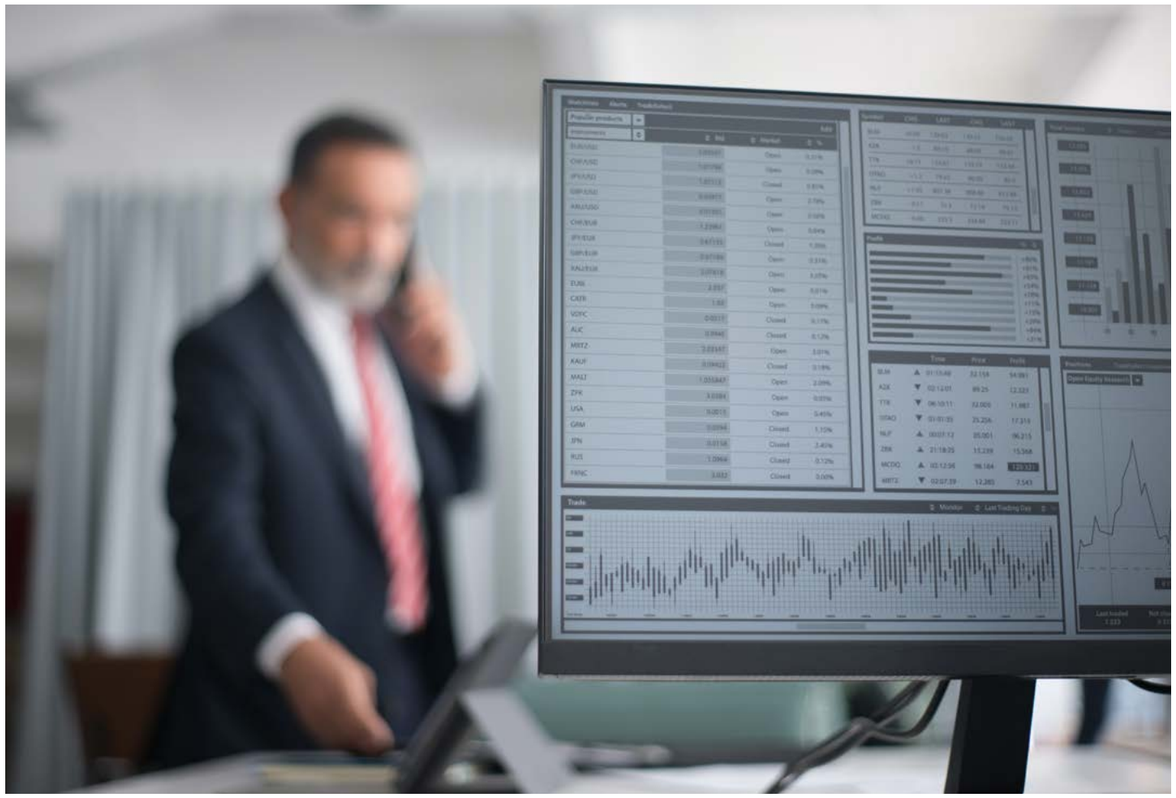

٢٦- ودائع العملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
ودائع تحت الطلب	28,502,262	21,320,737
ودائع لأجل وبإخطار	24,918,012	14,560,494
حسابات التوفير وشهادات الإدخار	9,795,014	7,103,638
ودائع أخرى	1,086,859	962,173
الإجمالي	64,302,148	43,947,042
ودائع أفراد	12,799,200	9,952,253
ودائع مؤسسات	51,502,948	33,994,789
الإجمالي	64,302,148	43,947,042
بدون عائد	7,009,493	2,287,834
ذات عائد ثابت	56,780,559	39,867,440
ذات عائد متغير	512,096	1,791,768
الإجمالي	64,302,148	43,947,042

٢٧- أدوات دين مصدرة

قامت الشركة المصرية لضمان الصادرات بإصدار سندات بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري و إكتتب بنك الإستثمار القومي في هذه السندات بالكامل عند التأسيس بعائد سنوي مقداره 0% وتستهلك هذه السندات عند نهاية الشركة بعد الوفاء بإلتزاماتها.

٢٨- قروض أخرى

	تاريخ الإستحقاق	سعر الفائدة	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
قرض برنامج تمويل التجارة العربية	27 ديسمبر 2022	1.41%	471,501	381,139
قرض برنامج التنمية الزراعية	15 نوفمبر 2022	4.75%	26,111	299,478
قرض بنك الإستثمار الأوروبي	15 سبتمبر 2023	0.80%	147,230	287,524
إتفاقية الإلتزام البيئي تحت إدارة البنك الأهلى المصري	9 فبراير 2026	1.75%	14,765	7,000
قرض GREEN FOR GROWTH FUND	15 يونيو 2026	2.97%	357,198	161,384
قرض صندوق سند	5 يناير 2026	3.23%	335,766	308,097
قرض مبادرة البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 7%	7 يناير 2025	3.00%	159,288	265,216
قرض جهاز تنمية المشروعات	1 أكتوبر 2026	11.00%	3,214	3,000
قروض شركة إي. بى فاكتور			62,445	-
الإجمالي			1,577,518	1,712,838
أرصدة متداولة			497,612	381,139
أرصدة غير متداولة			1,079,906	1,331,699
الإجمالي			1,577,518	1,712,838

٢٩- إلتزامات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة	294,373	250,824
إيرادات محصلة مقدماً	22,126	11,484
مصروفات مستحقة	161,137	65,506
ضرائب وتأمينات مستحقة	47,690	61,965
دائنو توزيعات	250	200
خصوم تحت التسوية	1,115,878	852,542
الإجمالي	1,641,454	1,242,521

٣٠- مخصصات أخرى

البيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢١								
	الرصيد في أول الفترة المالية ألف جنيه مصري	المكون خلال الفترة المالية ألف جنيه مصري	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية ألف جنيه مصري	إعادة التبويب بين المخصصات ألف جنيه مصري	رد عبء مخصص إنتفى الغرض منه ألف جنيه مصري	محول من / إلى مصادر أخرى ألف جنيه مصري	المستخدم من المخصص ألف جنيه مصري	الرصيد في آخر الفترة المالية ألف جنيه مصري
مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)	104,479	51,528	-	-	(2,037)	1,500	(118,277)	37,193
مخصص قضايا	7,873	1,323	(36)	-	(365)	-	(2,970)	5,825
مخصص إلتزامات عرضية - مرحلة أولى	18,924	18,603	(175)	-	(5,853)	-	-	31,449
مخصص إلتزامات عرضية - مرحلة ثانية	162	3,474	6	-	(3,591)	-	-	51
مخصص إلتزامات عرضية - مرحلة ثالثة	2,594	987	-	-	(609)	-	-	2,972
مخصص إرتباطات - مرحلة أولى	83,007	16,555	-	-	(22,451)	-	-	77,113
مخصص إرتباطات - مرحلة ثانية	1,162	6,915	-	-	(4,265)	-	-	3,812
المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات	35,749	55,042	-	-	(54,628)	-	-	36,163
الإجمالي	253,953	154,427	(205)	-	(93,799)	1,500	(121,247)	194,632

البيان	٣٠ يونيو ٢٠٢٠								
	الرصيد في أول الفترة المالية ألف جنيه مصري	المكون خلال الفترة المالية ألف جنيه مصري	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية ألف جنيه مصري	إعادة التبويب بين المخصصات ألف جنيه مصري	رد عبء مخصص إنتفى الغرض منه ألف جنيه مصري	محول من / إلى مصادر أخرى ألف جنيه مصري	المستخدم من المخصص ألف جنيه مصري	الرصيد في آخر الفترة المالية ألف جنيه مصري
مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)	90,858	54,308	-	-	-	-	(40,687)	104,479
مخصص قضايا	3,304	4,731	-	(162)	-	-	-	7,873
مخصص إلتزامات عرضية - مرحلة أولى	14,389	29,112	28	-	(24,605)	-	-	19,086
مخصص إلتزامات عرضية - مرحلة ثانية	70	223	-	162	(293)	-	-	0
مخصص إلتزامات عرضية - مرحلة ثالثة	3,096	249	-		(751)	-	-	2,581
مخصص إرتباطات - مرحلة أولى	100,108	23,315	-	(13)	(40,400)	-	-	83,023
مخصص إرتباطات - مرحلة ثانية	22,787	499	-	-	(22,123)	-	-	1,162
المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات	31,743	10,164	(3)		(6,155)	-	-	35,749
الإجمالي	266,354	122,602	25	(13)	(94,328)	-	(40,687)	253,953

- بند مخصص إلتزامات عرضية يشمل الإلتزامات العرضية الغير مباشرة
- يتم مراجعة المخصصات الأخرى في تاريخ المركز المالي ويتم تعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حال لها

٣١- إلتزامات مزايا التقاعد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
إلتزامات مدرجة بالميزانية عن:		
المزايا العلاجية بعد التقاعد	44,831	33,991
المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل:	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2020
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
المزايا العلاجية بعد التقاعد	18,718	15,549

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
تتمثل الحركة على الإلتزامات خلال الفترة فيما يلى:		
تقدير الإلتزامات في بداية العام	33,991	21,800
خسائر إكتوارية	10,861	11,896
تكلفة العائد	7,859	3,651
مزايا مدفوعة	(7,880)	(3,356)
تقدير الإلتزمات في نهاية الفترة	44,831	33,991
الإفتراضات الإكتوارية الرئيسية (الأساسية)		
معدل العائد المستخدم في خصم المزايا العلاجية	15.00%	15.00%
تسوية الميزانية العمومية	-	
إلتزامات الميزانية العمومية	33,991	21,800
خسائر إكتوارية	10,861	11,896
حساب مزايا التقاعد المعترف به في حساب الأرباح والخسائر	7,859	3,651
المزايا المدفوعة	(7,880)	(3,356)
تقدير الإلتزامات في نهاية الفترة	44,831	33,991

٣٢- رأس المال والإحتياطيات

(أ) رأس المال

* بلـغ رأس المـال المرخـص بـه ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيـه مصـري، كمـا بلـغ رأس المـال المصـدر والمدفـوع ٣,٢٧٣,٦٠٠,٠٠٠ جنيـه مصـري فـي ٣١ ديسـمبر ٢٠٢١ مـوزع علـى ٣٢٧,٣٦٠,٠٠٠ سـهم عـادي، القيمـة الإسـمية لـكل سـهم ١٠ جنيهات.

- تأسس البنك في عام ١٩٨٣ و بلغت قيمة رأس المال المدفوع ٥٠ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٨٨/١/٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ٧,٥ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ١١,٥ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٨١ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ٢٠٠٣/٩/٢٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٥ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٢ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٤٠ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٢ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٨٨ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ١,٠٠٠ مليون جنيه مصري
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢١/٦/٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ٥٤٥,٦ مليون جنيه مصري

(ب) الإحتياطيات

- تتمثل الإحتياطيات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ فيما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
إحتياطي المخاطر البنكية العام	123,259	909
إحتياطي المخاطر البنكية - أصول آلت ملكيتها للبنك	-	16,394
إحتياطي قانوني	436,148	319,438
إحتياطي عام	29,231	24,998
إحتياطي القيمة العادلة – إستثمارات من خلال الدخل الشامل	160,628	238,394
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل بالعملة الأجنبية	(93)	(2,210)
إحتياطي خاص	28,543	25,766
إحتياطي رأسمالي	195,432	195,312
الإجمالي	973,148	819,000

١- احتياطي المخاطر البنكية العام:

يمثل المتبقي من أثر تطبيق معيار IFRS9 حيث تم دمج أرصدة إحتياطي المخاطر البنكية العام وإحتياطي IFRS9 والإحتياطي الخاص بالإئتمان وتم إستخدام الجزء الأكبر من هذا الإحتياطي لمجابهة الخسائر الائتمانية المتوقعة عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي (١ يوليو ٢٠١٩)

٢- إحتياطي المخاطر البنكية – أصول آلت ملكيتها:

إذا لم يتم التصرف في الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون خلال المدة المحددة وفقًا لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم إحتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠% من قيمة هذه الأصول سنويًا خلال فترة إحتفاظ البنك بها

٣- الإحتياطي القانوني:

وفقا للنظام الأساسي بالبنك يقتطع مبلغ يوازى ١٠% من الأرباح سنوياً لتكوين الإحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الإقتطاع متى بلغ مجموع الإحتياطي قدراً يوازى ٥٠% من رأس مال البنك المصدر ومتى نقص الإحتياطي عن هذا الحد يتعين العودة إلى الإقتطاع.

٤- إحتياطي القيمة العادلة – إستثمارات من خلال الدخل الشامل الآخر:

يمثل فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة للإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر

0- إحتياطي رأسمالي:

تمثل أرباح بيع أصول ثابتة.

٣٣- توزيعات الأرباح

لا يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح كإلتزام مالي وتخفض الأرباح المرحلة بها إلا عندما يتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين, وسوف يتم في نهاية السنة المالية إقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين وكذلك حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وعرضها على الجمعية العامة للمساهمين التي ستنعقد لإعتماد القوائم المالية الختامية وعندئذٍ سوف يتم إثبات توزيعات الأرباح على المساهمين وكذلك حصة العاملين ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة توزيعاً من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية عن نهاية السنة المالية الحالية وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة فى هذا الشأن.

٣٤- النقدية وما في حكمها

لأغـراض عـرض قائمـة التدفقـات النقديـة, تتضمـن النقديـة ومـا فـي حكمهـا الأرصـدة التاليـة التـي لا تتجـاوز تواريـخ إسـتحقاقها ثلاثـة أشـهر مـن تاريـخ الإقتنـاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	321,800	219,216
أرصدة لدى البنوك	7,924,085	4,661,523
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	165,600	506,675
	8,411,485	5,387,415

٣٥- إلتزامات عرضية وإرتباطات

مطالبات قضائية

يوجـد عـدد مـن القضايـا القائمـة ضـد البنـك فـي ٣١ ديسـمبر ٢٠٢١ وتـم تكويـن مخصـص لبعـض منهـا ولـم يتـم تكوين مخصص لبعض القضايا حيث أنه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

إرتباطات رأسمالية

بلغـت قيمـة الإرتباطـات المتعلقـة بالإسـتثمارات الماليـة ولـم يطلـب سـدادها حتـى تاريـخ المركـز المالـي مبلـغ ٥٥٩,٩٨١ ألف جنيه مصري وذلك طبقا لما يلي

	قيمة المساهمة	المبلغ المسدد	المتبقي ولم يطلب بعد
إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل	503,359	375,598	127,761
إستثمارات مالية في شركات تابعة	-	-	-
إرتباطات رأسمالية أصول ثابتة	-	-	400,122
الإجمالي	503,359	375,598	527,883

إرتباطات عن عقود التأجير التشغيلي

يبلغ مجموع الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار عن عقود إيجار تشغيلي غير قابلة للإلغاء وفقاً لما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
لا تزيد عن سنة واحدة	552	499
أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	-	-
أكثر من خمس سنوات	31,546	31,701
الإجمالي	32,098	32,200

إرتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
خطابات ضمان	7,342,014	3,741,878
الإعتمادات المستندية (إستيراد)	1,886,101	1,360,219
الإعتمادات المستندية (تصدير معززة)	608,135	293,604
أوراق مقبولة الدفع	597,309	586,739
يخصم: غطاءات نقدية	(728,345)	(743,230)
الصافي	9,705,214	5,239,210
إرتباطات غير قابلة للإلغاء عن تسهيلات إئتمانية	2,671,184	3,896,989
الإجمالي	12,376,399	9,136,199

٣٦. الموقف الضريبي:

بالنسبة للموقف الضريبي للبنك:

▪ ضرائب شركات الأموال:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧

تم إنهاء الفحص وتم عمل اللجان الداخلية وإنهاء النزاع أمام مصلحة الضرائب.

السنوات ٢٠٠٧-٢٠١١

تم الفحص وتم إحالة الملف إلى لجان الطعن وتم الطعن على قرار اللجنة وتم السداد والملف حاليا منظور أمام القضاء.

السنوات ٢٠١١-٢٠١٦

تم الفحص وتم عمل اللجان الداخلية بمركز كبار الممولين وتم سداد كافة الضرائب المستحقة.

السنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠

يقوم البنك بتقديم الإقرارات الضريبية السنوية بصورة منتظمة وسداد أي ضرائب مستحقة من واقع هذه الإقرارات وفقاً لأحكام القانون.

▪ ضرائب الدمغة:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩/٠٦/٣٠

تم الفحص وسداد الإلتزامات الضريبية ولا توجد مستحقات على البنك.

السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١

ويلتزم البنك بسداد الضريبة وفقا للمواعيد القانونية.

▪ ضرائب الأجور والمرتبات:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩

تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة.

السنوات ٢٠٢١-٢٠٢٠

يقوم البنك بتوريد الضريبة الشهرية بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

▪ يقوم البنك بتقديم الإقرارات الضريبية بصورة منتظمة وفي المواعيد المقررة وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

الموقف الضريبي لشركة ضمان الصادرات:

▪ تم الفحص وسداد ضرائب كسب العمل عن سنوات ٢٠١٠ – ٢٠١١ طبقاً للمطالبة الواردة من المأمورية.

▪ تم الفحص والسداد عن ضرائب الدمغة حتى عام ٢٠٠٦.

▪ تم الفحص والسداد عن ضرائب أرباح تجارية حتى عام ٢٠١١ و جاري فحص السنوات من عام ٢٠١٥ حتي عام ٢٠١٨.

▪ تم ربط الضرائب العقارية حتى ٢٠١٩/١٢/٣١, و صدر قرار في الطعن المقدم من الشركة بتخفيض القيمة الإيجارية ونتج عنه رصيد مدين لصالح الشركة لدى مصلحة الضرائب وقد تم إستهلاكه بنهاية شهر أغسطس ٢٠٢٠.

▪ قامت الشركة بتقديم الإقرار وسداد الضريبة عن ميزانية ٢٠٢٠/٢٠١٩ في نوفمبر ٢٠٢٠.

▪ بخصوص السنوات من ١٩٩٥/١٩٩٤ حتى ١٩٩٩/١٩٩٨ فقد صدر حكم فى الإستئناف لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥ وصدر ربط من مصلحة الضرائب بناءاً على حكم الإستئناف وتم سداد الضرائب المستحقة على الشركة.

الموقف الضريبي لشركة إيجبت كابيتال القابضة:

▪ ضريبة شركات الأموال:

السنوات من ٢٠١٠ /٢٠١٤

تم الفحص والطعن على نتيجة الفحص وتحويل الملف الى اللجان الداخلية المتخصصة وتكليف قطاع الشؤون القانونية بإتخاذ كافة الإجراءات نحو رفع دعوة قضائية وبالفعل تم رفع الدعوى رقم ٣٥٧٥٦.

تم الإنتهاء من التسوية النهائية وسداد المستحق لمصلحة الضرائب المصرية مع الإستمرار في رفع دعوى قضائية.

▪ ضرائب كسب العمل:

السنوات من ٢٠١٠/٢٠١٤

تم الفحص وسداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠١٥/٢٠١٧

جاري الفحص

▪ ضريبة الدمغة:

السنوات من ٢٠١٠/٢٠١٧

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

▪ ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة:

تم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة في موعدها وسداد الضريبة المستحقة علما بأن آخر سداد بتاريخ ٢٠٢١/١٠ ولم يتم إخطارنا من قبل المأمورية بأي إخطارات.

- لم يتم إخطار الشركة بطلب فحص حتى تاريخ إعداد القوائم المالية.

الموقف الضريبي لشركة تنمية السياحة:

▪ ضريبة شركات الأموال:

السنوات ١٩٩٩/٢٠٠٣

تمت المحاسبة والربط النهائي عن هذه السنوات وسداد الضريبة المستحقة بالكامل.

سنة ٢٠٠٤

تم الفحص وإحالة الملف إلى لجان الطعن ولم يتم تحديد موعد جلسة حتى تاريخه.

السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٩

لم يتم إدراج الشركة ضمن عينة الفحص عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٩ وتم إعتماد الإقرارات الضريبية طبقا لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

السنوات ٢٠١٠/٢٠١٢

تم الفحص وإحالة الملف إلى اللجان الداخلية ولم يتم تحديد موعد جلسة حتى تاريخه.

السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤

تم الفحص وإحالة الملف إلى اللجان الداخلية ولم يتم تحديد موعد جلسة حتى تاريخه.

سنة ٢٠١٥

ورد للشركة نموذج ٩أ ضرائب حيث بلغت الضريبة المقدرة على الشركة بمبلغ ٨٨٩,٢ ألف جنيه مصري وتم تقديم صحيفة الطعن في ٢٠٢١/٣/٢١ ولم يتم تحديد جلسة حتي تاريخه.

السنوات ٢٠١٥/٢٠٢٠

قدمت الشركة الإقرارات الضريبية السنوية عن السنوات ٢٠١٥/٢٠٢٠ بإنتظام وفي المواعيد القانونية وفقا لأحكام القانون ٩١ لسة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية.

▪ ضريبة كسب العمل:

من بداية النشاط حتى ٢٠١٢

تم فحص ضرائب كسب العمل وسداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠١٣/٢٠١٧

أخطرت الشركة بطلب فحص وتم تجهيز متطلبات الفحص وجارى الفحص ولم تخطر الشركة بنتيجة الفحص حتى تاريخه.

▪ ضريبة كسب العمل:

من بداية النشاط حتى ٢٠١٢

تم فحص ضرائب كسب العمل وسداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠١٣/٢٠١٧

أخطرت الشركة بطلب فحص وتم تجهيز متطلبات الفحص وجارى الفحص ولم تخطر الشركة بنتيجة الفحص حتى تاريخه.

▪ ضريبة الدمغة:

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

تم الفحص وسداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة, ولم تخطر الشركة نماذج محاسبة من يناير ٢٠١٤ حتى تاريخه.

الموقف الضريبي لشركة المصري للإستثمارات العقارية:

▪ ضريبة شركات الأموال:

_ الشركة تقوم بتقديم الإقرار الضريبى في المواعيد القانونية.

- تم الإستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة ووجد أن الشركة تم تقدير ضريبة جزافية عليها عن الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٣ بمبلغ ٥٨٢ الف جنيه مصري, والشركة سددت بالإقرار ٣٧٧ الف جنيه مصري وكذا خضوع ٢٠١٦/٢٠١٥ للفحص الجزافى وقد تم طلب الفحص الفعلي وفى إنتظار قيام المأمور بالفحص.

- تم ورود مطالبة للشركة في ٢٠٢١/٤/١١ عن فحص الشركة جزافى (تقديري) عن عام ٢٠١٥ بمبلغ ٥٧٨٥٥٠٦ جنيه مصري, وتم تقديم الطعن فى المواعيد القانونية.

▪ ضريبة كسب العمل:

تم الإتفاق مع المصلحة على الفحص الفعلي وفي إنتظار إبلاغنا بتحديد موعد مع مأمور الفحص.

▪ ضريبة الدمغة:

▪ تم ورود مطالبة للشركة في ٢٠٢١/٥/١١ عن فحص الشركة تقديري (جزافى) عن الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٩ بمبلغ ٨٢٠ ألف جنيه مصري, وتم تقديم الطعن في المواعيد القانونية.

الموقف الضريبي لشركة إيه بيتا للإستثمارات العقارية:

▪ ضريبة شركات الأموال:

تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي في المواعيد المحددة قانوناً وطبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وكان آخرها عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو٢٠٢٠.

طلبت الشركة من المأمورية فحص الشركة الفعلي وعدم الإنتظار لأي فحص جزافي وبالفعل تم الفحص الفعلي حتى عام ٢٠١٨ وفي إنتظار نتيجة الفحص.

▪ ضريبة كسب العمل:

تم ورود مطالبة للشركة في ٢٠٢١/٢/٢٥ عن فحص الشركة تقديري (جزافي) عن الفترة من ٢٠١٣/٩/٢٦ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ بمبلغ ٢٤٠ ألف جنيه مصري.

تم تقديم الطعن بتاريخ ٢٠٢١/٣/٤ (في المواعيد القانونية) وطلب الفحص الفعلي وتم تقديم جميع المستندات اللازمة لذلك.

▪ ضريبة الدمغة:

تم ورود مطالبة للشركة في ٢٠٢١/٣/١٤ عن فحص الشركة تقديري (جزافي) عن الفترة من ٢٠١٣/٩/٢٦ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ بمبلغ ١,٤ مليون جنيه مصري.

تم تقديم الطعن بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٤ (في المواعيد القانونية) وطلب الفحص الفعلي وتم تقديم جميع المستندات اللازمة لذلك.

الموقف الضريبي لشركة إيجيبت كابيتال للإستثمارات العقارية:

▪ ضريبة شركات الأموال:

تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً وكان آخرها عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

ورد إلى الشركة نموذج ١٩ من مصلحة الضرائب بربط بمبلغ ٦٣ مليون جنيه مصري وذلك عن أعوام ٢٠١٣-٢٠١٤ وقامت الشركة بالطعن على ذلك النموذج في المواعيد القانونية وجاري إعادة فحص الشركة عن تلك السنوات.

ورد للشركة نموذج ٣١ لتجهيز فحص الشركة عن السنوات ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٧.

ورد للشركة نموذج ١٩ ربط ضريبي عن عام ٢٠١٥ وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية المقررة.

▪ ضريبة كسب العمل:

تم مطالبة الشركة بربط ضريبي تقديري عن السنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ وتم الطعن عليه في المواعيد المقررة وجاري الفحص.

تم مطالبة الشركة بربط ضريبي تقديري عن السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩ وتم الطعن عليه في المواعيد المقررة.

▪ ضريبة الدمغة:

بالإطلاع على ملف الشركة لدى مأمورية الضرائب تبين وجود نموذج فحص تقديري لضريبة الدمغة عن السنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٩ وقد قامت الشركة بالطعن عليه.

▪ ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة:

تم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة في موعدها وسداد الضريبة المستحقة ولم يتم فحص الشركة منذ بداية النشاط حتي الآن.

الموقف الضريبي لشركة بيتا المالية القابضة:

▪ ضريبة شركات الأموال:

الشركة خاضعة لأحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً, ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الآن.

▪ ضريبة كسب العمل:

تم ورود مطالبة للشركة في ٢٠٢٠/٨ عن فحص الشركة تقديري (جزافي) عن الفترة من ٢٠١٣/١/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ بمبلغ ٣٩٥ الف جنيه مصري.

تم تقديم الطعن بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٥ (في المواعيد القانونية) وطلب الفحص الفعلي وتم تقديم جميع المستندات اللازمة لذلك.

▪ ضريبة الدمغة:

لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الآن.

الموقف الضريبي للشركة العالمية القابضة للتنمية والإستثمارات المالية:

▪ ضريبة شركات الأموال:

الشركة خاضعة لأحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً.

تم الإستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة وتبين أنه تم فحص الشركة جزافي عن عام ٢٠١٣ و٢٠١٧ ولم يرد خطاب رسمي بذلك وجاري طلب الفحص الفعلي لهذه السنوات.

▪ ضريبة كسب العمل:

تم الإستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة وتبين أنه قد تم فحص الشركة جزافي عن الفترة من ٢٠١٢/١/١ حتى٢٠١٨/١٢/٣١ وتقدير ضريبة بمبلغ ١,٩مليون جنيه مصري ولم يرد للشركة أي خطاب رسمي بذلك نتيجة عدم الإستدلال عن العنوان وجاري طلب الفحص الفعلي للشركة.

▪ ضريبة الدمغة:

لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الآن.

الموقف الضريبي لشركة الإستثمارات السياحية بسهل حشيش:

▪ ضريبة شركات الأموال:

تتمتع الشركة بإعفاء ضريبى عن نشاط الفندق حتى عام ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

الفترة من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

تم الفحص وسداد الفروق بالكامل.

عن عام ٢٠٠٩

تم فحص دفاتر الشركة وأخطرت الشركة بالفروق الضريبية وتم الطعن في المواعيد القانونية.

٢٠١٠-٢٠١٨

تم تقديم المستندات وتم الفحص وفي إنتظار نتيجة الفحص.

▪ ضريبة كسب العمل:

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تم الفحص وتم الربط وسداد الفروق بالكامل.

٢٠١٧-٢٠٢٠

تم الفحص الفعلي وتم الطعن على نتيجة الفحص خلال المدة القانونية.

▪ ضريبة الدمغة:

من بداية النشاط حتى ٢٠٢٠

تم الفحص وتم الربط وسداد الفروق بالكامل.

٣٧ .صناديق الإستثمار:

(أ) صندوق إستثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الأول – الخبير:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وتقوم بإدارة الصندوق شركة ازيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية، وقد بلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق عند التأسيس مليون وثيقة قيمتها مائة مليون جنيه مصري خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها عند الإصدار ١٠٠ جنيه مصري لكل وثيقة وقيمتها الإسمية وفقا لنشرة الإكتتاب ٣٣,٣٣ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ عدد ١٠٠,٢٥٠ وثيقة كما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٧٩١٩١ وثيقة تمثل نسبة ٧٩% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة مبلغ ١٣٥,٧٢ جنيه مصري وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب. يحصل البنك المصري لتنمية الصادرات على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له، وقد بلغ إجمالي عمولات البنك مبلغ ٨٤,٢ ألف جنيه مصري عمولة الإدارة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١، أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ب) صندوق إستثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الثاني – النقدي:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة ازيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية، وقد بلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٢٨٦٧٤٦٦ وثيقة قيمتها ٢٨٦,٧٤٦,٦٠٠ جنيه مصري خُصص للبنك ١٤٣٤٠٠ وثيقة منها (قيمتها الإسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه مصري لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق ذات عائد يومي تراكمي، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ عدد ١,٦٩٠,٧٧٥ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك عدد ٣٩,٤٤٠ وثيقة وهى تمثل نسبة ٢,٣٣% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٤٣٥,٤٢٦٧ جنيه مصري وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٣,٨٣٦ ألف جنيه مصري حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ أُدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ج) صندوق إستثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدوري التراكمي - كنوز:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة برايم إنفستمنتس للإستثمارات المالية، وقد بلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٦١٢٥٠١ وثيقة قيمتها ٦١٢٥٠١٠٠ جنيه مصري خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الإسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه مصري لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ عدد ٥٢,١٨١ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة. وهي تمثل نسبة ٩٥,٨٢% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ١٨٥,٣٩٢٩ جنيه مصري وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٦٤,١ ألف جنيه مصري حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١، أُدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

٣٨. أرقام المقارنة:

- تم إعادة تبويب بعض ارقام المقارنة لتتفق مع العرض المالي للعام الحالي.
- في ظل تغير السنة المالية للبنك لتبدأ مع السنة الميلادية وتنتهي بنهايتها للتوافق مع قانون البنك المركزي المصري الجديد، تم عرض قائمة الدخل المستقلة والإيضاحات المتعلقة بها وكذا قائمة الدخل الشامل المستقلة وقائمة التدفقات النقدية المستقلة لفترة ثمانية عشر شهراً من ١ يوليو ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية (اثني عشر شهراً) من ١ يوليو ٢٠١٩ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وبالتالي فإن أرقام المقارنة بالقوائم المالية غير قابلة للمقارنة على وجه الإطلاق.

٣٩. أحداث هامة:

- بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ والذي ألغى قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣. ويسرى هذا القانون على جهات من أهمها البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي المصري، ويلتزم المخاطبون بأحكام القانون بتوفيق أوضاعهم طبقاً لأحكامه وذلك خلال مدة لا تجاوز سنة من تاريخ العمل به، ولمجلس إدارة البنك المركزي المصري مد هذه المدة لمدة أو لمدد أخرى لا تجاوز سنتين علما بان البنك بصدد دراسة مواد القانون واللائحة التنفيذية حين صدورها وإتخاذ اللازم في ضوء تلك الدراسة.
- انتشرت جائحة فيروس كورونا «وباء كوفيد-١٩ المستجد» عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية، مما أدى ذلك إلى حالة من عدم التأكد في البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية. وقد أعلنت السلطات المالية والنقدية المحلية والعالمية على حد السواء عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة.

ويراقب البنك الوضع عن كثب حيث قامت إدارة البنك بدراسة الأثار المالية والاقتصادية الناتجة عن تفشى وباء كورونا المستجد بدءا من تحليل الأثار المتوقعة على مستوى الاقتصاد الكلي وتحديد القطاعات المتأثرة سلبا وتلك حيادية التأثر به وتأثير ذلك على المركز المالي للبنك ونتائج الأعمال هذا وقد قام البنك خلال الربع المالي المنتهي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ بمراجعة نماذج تصنيف عملاء الائتمان بالبنك والخاص باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مع التحقق من سلامة المنهجية المستخدمة وذلك بالاعتماد على محددات أساسية في التقييم كمخاطر الدولة والصناعة والسيولة والنشاط وأية متغيرات أخرى قد توثر بشكل مباشر على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

- في إطار جهود البنك للتوافق مع قانون البنك المركزي المصري الجديد، تم إستصدار موافقات الجهات الرقابية على تغير السنة المالية للبنك لتبدأ مع السنة الميلادية في الأول من يناير وتنتهي بنهايتها.

٤٠. الأحداث اللاحقة:

- وافقت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٦ فبراير ٢٠٢٢ على زيادة رأس المال المدفوع بمبلغ ٢ مليار جنيه مصري.